

# هيئة الدستور الغذائي



منظمة الصحة  
العالمية

منظمة الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة



JOINT OFFICE: Viale delle Terme di Caracalla 00153 ROME Tel: 39 06 57051 www.codexalimentarius.net Email: codex@fao.org Facsimile: 39 06 5705 4593

البند 11(ب) من جدول الأعمال

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

هيئة الدستور الغذائي

الدورة الثانية والثلاثون

مقر منظمة الأغذية والزراعة، روما، 29 يونيو/حزيران - 4 يوليو/تموز 2009

الخطة الاستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي

تقييم قدرات أمانة الدستور الغذائي على أداء وظيفتها بفعالية

تقرير الاستشاري

الاستشاري

Wim van Eck

و

استجابة الإدارة

منظمة الأغذية والزراعة

منظمة الصحة العالمية

أمانة الدستور الغذائي

### شكر وتقدير

يود الاستشاري أن يعرب عن شكره لأمين الدستور الغذائي والعاملين معه على المناقشات الصريحة والمفتوحة بشأن العمليات اليومية لموظفي أمانة الدستور الغذائي وتفاعلهم مع الوحدات المعنية في كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. ولقد قدمت أمانة الدستور الغذائي المعلومات الوقائية دون أدنى تأخير. كما يود أن يعرب بالمثل عن شكره لموظفي منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية العاملين مع أمانة الدستور الغذائي، ولرئيس هيئة الدستور الغذائي، على أن أشركوه وجهات نظرهم بشأن الأسلوب الذي تتبعه أمانة الدستور الغذائي في تصريف واجباتها. وأخيراً، يود أن يعرب عن الشكر للحكومات المضيفة وجهات الاتصال للدستور الغذائي التي استجابت للاستبيانات، مما زود الاستشاري بذخيرة غنية من المعلومات التي أتاحت له أن يرسم صورة كاملة عن أمانة الدستور الغذائي وعن السبل إلى تحسين عملياتها. كما أن المعلومات ستكون، فضلاً عن ذلك، ذات فائدة مباشرة لأمانة الدستور الغذائي.

روما، مارس/آذار 2009

## بيان المحتويات

الصفحة	العنوان	الباب
5	موجز تنفيذي	
8	تقديم	-1
9	منهجية التقييم الحالي	-2
9	حصيلة التقييم المشترك لعام 2002	-3
11	ميزانية الدستور الغذائي	-4
13	الموارد البشرية	-5
13	1-5 الأوضاع والتغيرات خلال السنوات	
14	2-5 التقييم	
15	عدد الاجتماعات	-6
16	أمانة الدستور الغذائي وأداءها	-7
16	1-7 مهام أمانة الدستور الغذائي	
20	2-7 حصيلة المقابلات الشخصية مع موظفي أمانة الدستور الغذائي، والعاملين في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، ومع رئيس هيئة الدستور الغذائي	
33	3-7 تحليل الإجابات على الاستبيانات الموجهة إلى جهات الاتصال للدستور الغذائي	
41	4-7 الاستبيان الموجه للحكومات	
45	التقييم والاستنتاجات والتوصيات	-8
54	1-8 تقديم	

46	2-8 موجز الاستنتاجات	
48	3-8 التقييم	
52	4-8 الاستنتاجات	
		الملاحق
56	تقييم قدرات أمانة الدستور الغذائي على أداء وظيفتها بفعالية - (الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي 2008-2013/ النشاط 3-7) الاختصاصات	-1
59	قائمة الأشخاص الذين شملتهم المقابلات الشخصية مع الاستشاري	-2
61	الاستبيان الموجه إلى جهات الاتصال القطرية للدستور الغذائي	-3
67	الاستبيان الموجه إلى الحكومات المضيئة للأجهزة الفرعية للدستور الغذائي	-4

## موجز تنفيذي

تدعو الخطة الاستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي للفترة 2008-2013، إلى إجراء تقييم لقدرات أمانة الدستور الغذائي على أداء وظائفها بصورة فعالة. ويجب الانتهاء من التقييم المذكور بحلول عام 2009. والغرض من التقييم هو تحليل فعالية أمانة الدستور الغذائي واحتياجاتها من الموارد من أجل تشغيل وإدارة عمل هيئة الدستور الغذائي وأجهزتها الفرعية، وفي الاتصالات مع جهات الاتصال للدستور الغذائي وتلبية احتياجاتها. وأجرى التقييم تحت مسؤولية أمانة الدستور الغذائي، وبالتنسيق مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وبلاستعانة باستشاري خارجي. وحرصا على إتباع نهج مرتب وضمان استقلالية التقييم وموضوعيته، اتبع التقييم الخطوط التوجيهية الإجرائية بشأن التقييم الذاتي في منظمة الأغذية والزراعة. واستمدت الإسهامات في التقييم، بصورة رئيسية، من المقابلات الشخصية مع موظفي الأمانة والعاملين في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، سواء المسؤولين عن الدستور الغذائي (برنامج المواصفات الغذائية المشترك) أو عن تقديم الخدمات لأمانة الدستور الغذائي ورئيس هيئة الدستور الغذائي. وجاءت المصادر الأخرى للمعلومات من الاستجابات على الاستبيانات التي أرسلت إلى جهات الاتصال للدستور الغذائي وأمانات الحكومات المضيفة.

يختلف هذا التقييم عن التقييم المشترك لأعمال الدستور الغذائي والمواصفات الغذائية الذي أجرته منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة، عام 2002، كما أنه لا يهدف إلى تكرار التقييم آنف الذكر؛ وعوضا عن ذلك، يركز التقييم الحالي على قدرات وعمل أمانة الدستور الغذائي. ولقد نفذت العديد من توصيات التقييم المشترك لعام 2002، مما كان له أبلغ الأثر على هيئة الدستور الغذائي والأمانة. وبناء على ذلك، اتخذ التقييم المشترك لعام 2002 مقياسا للتقييم الحالي للأمانة.

وعلى نحو مماثل، تم استعراض نتائج هذا التقييم على ضوء البيان المشترك من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية الذي عرض، عام 2007، على الدورة الستين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي. ولقد دعا البيان المشترك الدستور الغذائي، من بين ما دعا إليه، إلى تسريع وتيرة عمله، والتركيز بقدر أكبر على القضايا الصحية وتطبيق طرق حديثة وأكثر فعالية في المفاوضات الدولية.

ويمر الدستور الغذائي حاليا بفترة انتقالية دينامية. فاتفاقيات منظمة التجارة العالمية أكسبت مواصفات الدستور الغذائي مكانة جديدة جعلت عمل هيئة الدستور الغذائي عملا سياسيا ومبعث اختلافات بأكثر مما مضى. وزاد كثيرا، في السنوات الأخيرة، عدد الوفود المشاركة في أنشطة الدستور الغذائي. وبفضل الصندوق الاستثماري للدستور الغذائي، بصورة رئيسية، زاد عدد الدول الأعضاء التي تشارك بنشاط الآن في الهيئة وفي أجهزتها الفرعية. وأصبحت الدول النامية والاقتصاديات الناشئة مؤثرة، أكثر فأكثر، في المفاوضات الدولية وفي الدستور الغذائي على حد سواء. ويتبدى إرث الصندوق الاستثماري، عند توقفه، في المشاركة المستدامة والفعالة لجميع أعضاء الدستور الغذائي، وفي وضع المواصفات الدولية. وينبغي لهيئة الدستور الغذائي، وتمكنها من ذلك أمانة الدستور الغذائي، أن تلبية تطلعات وطلبات أعضائها وإلا أصبحت غير ذات بال.

وحاول التقييم الحالي الإجابة على السؤال الرئيسي وهو ما إذا كانت أمانة الدستور الغذائي، فيما يتصل بتوافر الميزانية والموارد البشرية والمهارات والكفاءات، قادرة بصورة كافية ليس فقط على دعم الأنشطة الحالية، بل وأن تساعد أيضا هيئة الدستور الغذائي وأجهزتها الفرعية على مواجهة التحديات في عالم متغير بصورة سريعة، وأن تصبح، إذا ما دعت الضرورة، محفزا على التغيير. وقد زادت ميزانية الدستور الغذائي، منذ التقييم المشترك عام 2002، زيادة كبيرة. بيد أن هذه الموارد الإضافية سرعان ما استحوذ عليها تزايد حجم عمل الأمانة نتيجة تنفيذ توصيات التقييم المشترك لعام 2002. علاوة على ذلك، تضاءلت كثيرا، خلال الفترة بين 2003 و2008، القدرة الشرائية للميزانية المتاحة.

فيما يتعلق بالأنشطة الحالية، حددت عدة مجالات تتبدى فيها جلية الحاجة إلى مزيد من التحسين، ومنها توافر وثائق العمل في موعدها والتحديث في حينه لموقع الدستور الغذائي على الويب عقب كل دورة من دورات هيئة الدستور الغذائي. ويمكن إنجاز هذه التحسينات بفضل دقة أكبر في تخطيط تدفقات العمل وإدارتها، والاستخدام الأفضل لتكنولوجيا المعلومات في العمليات اليومية التي تباشرها الأمانة. كذلك أشارت الوحدات في منظمة الأغذية والزراعة التي تقدم خدمات للأمانة، أنها ستستفيد من تحسن إدارة تدفق العمل في الأمانة. وينبغي لأمانة الدستور الغذائي أن تضطلع بدور سباق بقدر أكبر في عملية وضع المواصفات، وبشأن القضايا الاستراتيجية، وفي الاتصالات وفي استكشاف طرق جديدة للمفاوضات الدولية. وسيطلب ذلك ليس فقط موارد إضافية، بل وسيكون له أيضا صداه فيما يتصل بالمهارات والكفاءات المطلوبة لموظفي الأمانة.

#### الاستنتاجات العامة

- هناك قدر عظيم من الارتياح إزاء أداء أمانة الدستور الغذائي ونوعية الخدمات المقدمة؛
- حددت المجالات التي تستوجب التحسين، وعلى الأخص قدر أكبر من الدقة في إدارة تدفق العمل، توافر وثائق العمل في موعدها وباللغات ذات الصلة، التحديث في حينه لموقع الدستور الغذائي على الويب عقب كل دورة من دورات اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي، التخطيط السليم للمطبوعات، وإبرام رسائل الاتفاقات في موعدها ومزيد من تعزيز المهارات اللغوية؛
- ينبغي للأمانة أن تشارك بقدر أكبر وأن تضطلع بدور استباقي أكبر في عدد من المجالات، من بينها عملية وضع المواصفات، التوجه الاستراتيجي لهيئة الدستور الغذائي، الاتصالات مع الدول الأعضاء ومع عامة الجمهور، بما في ذلك مهمة محددة جيدا في مجال بناء القدرات وموجهة لجهات الاتصال للدستور الغذائي، وفي البحث عن طرق جديدة لإجراء المفاوضات الدولية بشأن المواصفات الغذائية؛
- تحويل موقع الدستور الغذائي على الويب إلى نظام تفاعلي ودمجه مع عمل الأمانة اليومي من شأنه أن يحسن كثيرا من كفاءة أمانة الدستور الغذائي؛
- ترتب عن الاجتماعات السنوية لهيئة الدستور الغذائي تأثير كبير على حجم عمل الأمانة، وأفضى إلى توزيع غير متوازن لعبء العمل على مدار السنة؛

- موارد الأمانة غير كافية لتقديم الدعم الكامل للأنشطة الحالية لهيئة الدستور الغذائي وأجهزتها الفرعية في الوقت المناسب وبالمستوى المطلوب من الجودة؛
- الموارد الحالية لا تسمح للأمانة بأن تشارك بقدر أكبر وأن تضطلع بدور استباقي أكبر في عدد من المجالات، ومنها عملية وضع المواصفات، التوجه الاستراتيجي لهيئة الدستور الغذائي، الاتصالات مع الدول الأعضاء ومع عامة الجمهور، بما في ذلك مهمة محددة جيدا في مجال بناء القدرات موجهة لجهات الاتصال للدستور الغذائي واستكشاف طرائق جديدة للمفاوضات الدولية بشأن المواصفات الغذائية؛
- يمكن تعزيز كفاءة العمل الأساسي لأمانة الدستور الغذائي، حسبما يدار بموجب لوائح منظمة الأغذية والزراعة وإخضاعه لإجراءات بيروقراطية أخرى في المنظمتين الراعيتين؛
- ثمة ارتباك فيما بين الدول الأعضاء حيال دور أمانة الدستور الغذائي فيما يتعلق بالصندوق الاستئماني للدستور الغذائي.

#### التوصيات الرئيسية

- ينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية أن تخصصا موارد كافية تسمح لأمانة الدستور الغذائي بتحسين أنشطتها الحالية واستيعاب أنشطة جديدة حسبما تدعو الضرورة؛
- ينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية أن تعيدا النظر في ما تقدمه كل منهما لميزانية الدستور الغذائي للاحتفاظ بتوازن معقول بين المنظمتين الراعيتين فيما يتعلق بهذا البرنامج المشترك؛
- ينبغي لأمانة الدستور الغذائي أن تعمل على تحسين أنشطتها الحالية عند تقديم الخدمات لهيئة الدستور الغذائي وأجهزتها الفرعية؛
- ينبغي لأمانة الدستور الغذائي أن تعزز من اتصالاتها مع جهات الاتصال القطرية للدستور الغذائي، ومع الحكومات المضيئة ومع عامة الجمهور؛
- ينبغي لأمانة الدستور الغذائي أن تضطلع بدور استباقي بقدر أكبر في عملية وضع المواصفات وفي التوجه الاستراتيجي لهيئة الدستور الغذائي؛
- ينبغي لأمانة الدستور الغذائي إعادة النظر في موقع الدستور الغذائي على الويب وإعادة تصميمه؛
- ينبغي لهيئة الدستور الغذائي أن تعود إلى عقد اجتماعاتها كل سنتين، كما ينبغي في ذات الوقت العمل على إحياء اللجنة التنفيذية.

يرد، بعد الباب 8، جدول موجز للتوصيات.

## 1- تقديم

- 1- أقرت هيئة الدستور الغذائي، في دورتها الثلاثين (2007)، الخطة الاستراتيجية للفترة 2008-2013. ويتضمن الهدف الثالث "تعزيز قدرات إدارة عمل الدستور الغذائي" النشاط 3-7 وهو إجراء تقييم لقدرات أمانة الدستور الغذائي على أداء وظائفها بفعالية، والانتهاء منه بحلول عام 2009.
- 2- والغرض من التقييم هو تحليل فعالية أمانة الدستور الغذائي واحتياجاتها من الموارد لتشغيل وإدارة عمل هيئة الدستور الغذائي وأجهزتها الفرعية، وفي الاتصالات مع جهات الاتصال للدستور الغذائي وتلبية احتياجاتها.
- 3- وأجرى التقييم تحت مسؤولية الدستور الغذائي، وبالتنسيق مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وبلاستعانة باستشاري خارجي. وعرضت على اللجنة التنفيذية، في دورتها الحادية والستين في يونيو/حزيران 2008، مشروع صلاحيات التقييم والتي أقرتها في نهاية الأمر كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. ويرفق بهذا التقرير، في الملحق الأول، صلاحيات التقييم. وأجرى التقييم الفعلي في النصف الثاني من عام 2008.
- 4- واتباع التقييم الخطوط التوجيهية الإجرائية بشأن التقييم الذاتي في منظمة الأغذية والزراعة، حرصا على إتباع نهج مرتب وضمان استقلاليته وموضوعيته. ويعرف التقييم الذاتي بأنه عملية لا مركزية وتشاركية للاستعراض الدقيق من جانب مدراء البرامج لإنجازات وحصيلة البرامج. وتهدف التقييمات الذاتية في منظمة الأغذية والزراعة إلى تعزيز إدارة المنظمة المستندة إلى النتائج بغرض تحسين البرامج وتعزيز التعلم المؤسسي وتوفير قاعدة متينة لاتخاذ القرارات المستنيرة.
- 5- ويختلف التقييم الحالي عن التقييم المشترك لهيئة الدستور الغذائي والبرنامج المشترك للمواصفات الغذائية الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في عام 2002، ولا يهدف إلى تكرار التقييم المذكور. بيد أن التقييم المشترك لعام 2002 سيستخدم مقياسا لما طرأ من تطورات على هيئة الدستور الغذائي وانعكاساتها على أمانة الدستور الغذائي.
- 6- وفي عام 2003، أيدت الأجهزة الرقابية في كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية توصيات التقييم المشترك لعام 2002، مع ملاحظة المشورة الإيجابية من هيئة الدستور الغذائي. وخلال الفترة بين 2003 و2008، نفذت معظم التوصيات المتعلقة بالدستور الغذائي، مع ما تبع ذلك من انعكاسات على أمانة الدستور الغذائي. وتصادف ذلك مع تغيير في إدارة أمانة الدستور الغذائي، حيث تقاعد الأمين السابق من العمل في منظمة الأغذية والزراعة في أغسطس/آب 2003. وتقلد خلفه المنصب في أكتوبر/تشرين الأول من نفس العام. وبناء عليه سيغطي الاستعراض الفترة بين 2003 و2008.



## 2- منهجية التقييم الحالي

7- فيما يلي الأساليب الرئيسية التي استخدمها التقييم:

- (1) استعراض الوثائق ذات الصلة؛
- (2) المقابلات الشخصية مع الموظفين الفنيين وموظفي الخدمات العامة في أمانة الدستور الغذائي، وموظفي منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية الذين يعملون مع أمانة الدستور الغذائي، حيث يقدم العديد منهم خدمات لأمانة الدستور ولرئيس هيئة الدستور الغذائي؛
- (3) استبيانات موجهة إلى جهات الاتصال للدستور الغذائي والحكومات المضيفة.

8- سترد الإشارات إلى الوثائق التي شملها الاستعراض، في الحواشي. ويتضمن الملحق الثاني أسماء الموظفين الذين شملتهم المقابلات الشخصية. وترد الاستبيانات في الملحقين الثالث والرابع. وأرسلت الاستبيانات الموجهة إلى الحكومات إلى أمانات الحكومات المضيفة المعنية بلجان الموضوعات العامة وجميع اللجان السلعية العاملة. وفي حالة لجنة الدستور الغذائي المعنية بالدهون والزيوت لم يرسل الاستبيان إلى ماليزيا، نظرا لأن اللجنة المذكورة لم تكن قد عقدت اجتماعا بعد تحت رئاسة ماليزيا، وعضوا عن ذلك، أرسل الاستبيان إلى المملكة المتحدة بوصفها البلد المضيف السابق. كذلك أرسل الاستبيان الموجه إلى الحكومات المضيفة إلى كل من اليابان وتايلند وكوريا بوصفها البلدان المضيفة لأفرقة المهام الدولية المختصة المعنية بالأغذية العاملة بالتكنولوجيا الحيوية، وبالأغذية المجمدة، وبمقاومة المضادات الحيوية. وفي أفريقيا المهام المعنية بالأغذية العاملة بالتكنولوجيا الحيوية وبالأغذية المجمدة لم يتم حلها إلا مؤخرا في الدورة الحادية والثلاثين لهيئة الدستور الغذائي في يوليو/تموز 2008. وفيما يتصل بلجان التنسيق الإقليمية، اقتصر إرسال الاستبيان الموجه إلى الحكومات، على سويسرا (اللجنة الإقليمية لأوروبا). أما اللجان الإقليمية الأخرى كافة فلم تجتمع أي منها تحت رئاسة المنسقين الذين عينوا حديثا.

## 3- حصيلة التقييم المشترك لعام 2002

9- يوجز الباب 4-3-2 من تقرير التقييم (الفقرات 100-107)<sup>1</sup> الاستنتاجات الرئيسية التي خرج بها التقييم المشترك عام 2002، فيما يتعلق بأمانة الدستور الغذائي.

<sup>1</sup> تقرير التقييم المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية للدستور الغذائي والأعمال الأخرى التي تضطلع بها المنظمات في مجال مواصفات الأغذية، منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2002؛ ويضمن في الوثيقة ALINORM 03/25/3، ديسمبر/كانون الأول 2002: استنتاجات وتوصيات التقييم المشترك التي عرضت على الدورة الخامسة والعشرين (غير العادية) لهيئة الدستور الغذائي 16-13 فبراير/شباط 2003، روما.

10- وفيما يلي في إيجاز الاستنتاجات الرئيسية :

- الأمانة مثقلة بالعمل ولا تتوافر لها موارد كافية لدعم الأنشطة الجارية؛
- يتواصل تدهور الأوضاع تبعاً للتزايد المطرد في حجم الأنشطة؛
- هناك وظائف بعينها لم تحظ بعناية كافية، وعلى الأخص:
  - دعم التخطيط الاستراتيجي والبرمجة
  - رصد عمل اللجان وتحليله ورفع التقارير عنه
  - الإسهام الجوهرية في وضع المواصفات
  - الاتصالات والمعلومات لجعل عمل الدستور الغذائي في متناول الجميع

11- وأسفر عن 3 توصيات ترتبط بأمانة الدستور الغذائي وأمين الدستور الغذائي :

- *التوصية 13* : ينبغي أن تكون أمانة الدستور الغذائي قادرة على أداء وظائف إدارية واستراتيجية وللاتصالات. وسعياً إلى جذب شخص يتمتع بالصفات المطلوبة يتولى القيادة التنفيذية المستمرة والدعم اللازم للدستور الغذائي، وأن يدير ويحفز الأمانة الموسعة، ينبغي تعيين شخص من رتبة عليا لوظيفة الأمين التنفيذي. كما ينبغي ترفيع رتب موظفي الأمانة عموماً إلى رتب عليا.
- *التوصية 14* : ينبغي أن تكتسب الأمانة الهوية المستقلة، والمكانة المرموقة والسلطات اللازمة كيما تصبح وحدة منفصلة في منظمة الأغذية والزراعة عوضاً عن الاستمرار جزءاً من شعبة الأغذية والتغذية. وستواصل الأمانة رفع التقارير إلى كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، ولكن بما يتفق مع ما يعتزم من إعطائها قدراً أكبر من الاستقلالية، كما سيتم تعيين الأمين بالتشاور مع الدستور الغذائي.
- *التوصية 15* : ينبغي أن تركز أمانة الدستور الغذائي؛ على أساس الأولوية، مزيداً من الموارد البشرية والمالية التي تمكنها من أداء وظائفها الحالية بصورة وافية وتلبية الطلبات المتزايدة.

12- ونفذت هذه التوصيات بصورة جزئية. فأمانة الدستور الغذائي ما زالت جزءاً من شعبة الأغذية والتغذية في منظمة الأغذية والزراعة. كما أن هيئة الدستور الغذائي لم تشترك في عملية تعيين الأمين. ورفعت وظيفة أمين الدستور الغذائي من ف-5 (رتبة فنية عليا) إلى مد-2 (مدير). واقتصر صافي الزيادة في عدد الموظفين الفنيين "ما قبل" إلى "ما بعد" التقييم المشترك لعام 2002، على وظيفة واحدة (ف-5 جديدة). وترد أدناه المعلومات التفصيلية عن الميزانية والموارد البشرية.

13- حققت أمانة الدستور الغذائي قدراً من الاستقلالية التشغيلية داخل منظمة الأغذية والزراعة فيما يتعلق بإجراءاتها الإدارية، حيث نص على أن الدستور الغذائي هو برنامج مشترك بين منطمتين راعيتين (منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية).

14- وكانت للعديد من توصيات التقييم المشترك لعام 2002، والموجهة إلى الدستور الغذائي وجرى تنفيذها منذ 2003، انعكاسات هامة على الأمانة. وكانت أهم هذه التطورات:

- اجتماعات سنوية لهيئة الدستور الغذائي و3-4 اجتماعات للجنة التنفيذية خلال فترة السنتين؛
- إعطاء اللجنة التنفيذية دورا في الإدارة يتألف من:
  - التخطيط الاستراتيجي ورصد تنفيذ الخطة الاستراتيجية
  - الاستعراض التقييمي للآتي:
    - مقترحات العمل الجديد،
    - ورصد سير العمل في وضع المواصفات من جانب فرادى الأجهزة الفرعية
    - استعراض الطلبات من المنظمات غير الحكومية لاكتساب صفة المراقب
- تعزيز الاتصالات من خلال الوسائط الإلكترونية (توقف إصدار المواصفات والتوصيات والخطوط التوجيهية في صيغة مطبوعة؛ وانحصر توزيع وثائق العمل في الإنترنت)؛
- السماح بإنشاء جماعات عمل فعلية مخصصة وجماعات عمل الكترونية تعمل بصورة رسمية بقدر أكبر؛
- النقل التدريجي لمسؤوليات البلد المضيف من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية.

#### 4- ميزانية الدستور الغذائي

15- من الصعب بعض الشيء مقارنة الميزانية على أساس تسلسل زمني، إذ أن طرائق حساب الميزانيات وعرضها قد تغيرت. بيد أن الجدول التالي يعرض أفضل تقديرات للمساهمات المتغيرة في الميزانيات والمقدمة من المنظمين خلال الفترات المالية السابقة.

16- واستندت الأرقام من 1994 وحتى 2007 إلى مساهمات/مصرفات فعلية، في حين أن الأرقام للفترة 2008-2009، هي الأرقام التي ضمنت في توقعات الميزانية، وهي عرضة للتغيير/ التأكيد حالما قفلت الأعمال المحاسبية لفترة السنتين.

الجدول 1: ميزانية الدستور بآلاف الدولارات الأمريكية، المصروفات الفعلية، وتعرض توقعات الميزانية للفترة 2008-2009

التغيير عن الفترة السابقة	منظمة الأغذية والزراعة	التغيير عن الفترة السابقة	منظمة الصحة العالمية	
-	4,264 (82.3%)	-	919 (17.7%)	1995-1994
-7%	3,956 (80.9%)	+1%	932 (19.1%)	1997-1996
+9%	4,311 (81.9%)	+2%	951 (18.1%)	1999-1998
-12% <sup>2</sup>	3,780 (80.6%)	-5%	907 (19.4%)	2001-2000
-1%	3,755 (79.6%)	+6%	960 <sup>3</sup> (20.4%)	2003-2002
+53%	5,734 (82.4%)	+28%	1,225 (17.6%)	2005-2004
0%	5,720 (82.3%)	0%	1,225 (17.7%)	2007-2006
+26%	7,195 (85.5%)	0%	1,225 (14.5%)	2009-2008

17- الأرقام أعلاه لا تشمل الموارد من خارج الميزانية، والمساهمات العينية من الدول الأعضاء، المباشرة وغير المباشرة، المقدمة لأمانة الدستور الغذائي في شكل إعارة الخبراء الاستشاريين أو الموظفين الفنيين.

18- وفيما يتعلق بالفترة المالية 2005/2004، زادت المنظمتان الراعيتان مساهمتهما لتغطية تكاليف وظيفة ف-5 إضافية واجتماع إضافي لهيئة الدستور الغذائي. وبالنسبة للفترة المالية التالية، بقيت الميزانية على ذات مستواها، غير أن الزيادة في التكاليف وضعف الدولار الأمريكي في مقابل اليورو، قلصا كثيرا من القوة الشرائية. وستتيح توقعات الميزانية للفترة المالية 2009/2008، استنادا إلى حسابات منظمة الأغذية والزراعة، نفس القوة الشرائية كما في الفترة المالية السابقة. وفي الحقيقة فإن ميزانية الدستور الغذائي قد بلغت ذروتها من حيث القوة الشرائية في الفترة 2005/2004 ثم هبطت باطراد بالقيمة الحقيقية منذ ذلك الحين.

19- ويبدو أن حصة مساهمة منظمة الصحة العالمية في الفترة 2009-2008 بلغت أدنى مستوياتها في تاريخ الدستور الغذائي في السنوات الأخيرة. ويرجع ذلك أساسا إلى النمو الصفري في مساهمة منظمة الصحة العالمية منذ 2004، بينما شهدت الفترة زيادة في التكاليف وتخفيض هام في قيمة الدولار الأمريكي مقابل اليورو.

20- من المعتقد، على الرغم من عدم وجود وثيقة مساندة، أن هناك اتفاق أبرم قرب عام 1974 تسهم بموجبه منظمة الصحة العالمية بنسبة 25 في المائة من ميزانية الدستور الغذائي، على حين تسهم منظمة الأغذية والزراعة بنسبة 75 في المائة. بيد أن مساهمة منظمة الصحة العالمية لم تتجاوز البتة نسبة 20 في المائة من الميزانية.

<sup>2</sup> يعزى الانخفاض الظاهري في مساهمة منظمة الأغذية والزراعة من 1998-1999 إلى 2000-2001، إلى التغيير في طريقة عرض الميزانية. وكانت مساهمة منظمة الأغذية والزراعة، قبل الفترة 2000-2001، تشمل أحيانا التكاليف المرتبطة بالدستور الغذائي ولكنها ليست من مصروفات الدستور الغذائي في حد ذاته.

<sup>3</sup> التحويل الفعلي للأموال من منظمة الصحة العالمية إلى منظمة الأغذية والزراعة بلغ 862 000 دولار أمريكي، نتيجة رصيد إيجابي قدره 97 311 دولار أمريكي في الصندوق الاستئماني نشأ عن الترحيل من السنوات السابقة، وأعيد إلى منظمة الصحة العالمية؟

21- وخلال الفترتين المائيتين الماضيتين (2004-2005 و2006-2007) كانت الموارد بخلاف موارد الموظفين المخصصة للدستور الغذائي أقل بعض الشيء عما يعتقد بأنه ضروري للتنفيذ الكامل لخطة العمل. وأدخلت تعديلات للملاءمة البرنامج مع الموارد المتاحة، وذلك أساساً بتقليص الوثائق والمطبوعات.

## 5- الموارد البشرية

### 1-5 الأوضاع والتغييرات خلال السنوات

22- يظهر الجدول 2 الموارد البشرية لأمانة الدستور الغذائي لعامي 2003 و2008. وفي عام 2003 رفعت رسمياً وظيفة أمين الدستور الغذائي من ف-5 إلى مد-1 (مستوى صغار المدراء). واستجابة لتوصيات التقييم المشترك لعام 2002، أضيفت وظيفة أخرى في الرتبة ف-5، إلى أمانة الدستور. وقررت منظمة الأغذية والزراعة مؤخراً إضافة وظيفة برتبة ف-4 إلى أمانة الدستور. ومن المنتظر، في أي وقت الآن، الإعلان عن الوظيفة الشاغرة. ولم تضمن هذه الوظيفة في الجدول.

23- وفي عام 2003، قام بلد عضو بإعارة موظف فني لأمانة الدستور. وفي عام 2008، شملت الإعارة ثلاثة موظفين فنيين آخرين (واحد منهم عن طريق منظمة الصحة العالمية).

الجدول 2: قدرات أمانة الدستور الغذائي فيما يتعلق بالوظائف الدائمة أو المؤقتة والموظفين المعارين في عامي 2003 و2008

يناير/كانون الثاني 2009	يناير/كانون الثاني 2003	الموظفون
		<i>الموظفون الفنيون</i>
1		4 مد-1
2	1	5 ف-
2	3	4 ف-
2	1	3 ف-
-	1	2 ف-
1	-	2 ف- (مؤقت)
		<i>الموظفون المعارون</i>
1	-	5 ف-
1	1	4 ف-
1	-	3 ف-
		<i>فئة الخدمات العامة</i>
2	2	5 ع خ
4	2	4 ع خ
-	3	3 ع خ
1	-	2 ع خ

4 رفعت رسمياً في عام 2003 وظيفة أمين الدستور الغذائي من ف-5 إلى مد-1.

**الجدول 3:** قدرات أمانة الدستور الغذائي فيما يتعلق بالمهام في يناير/كانون الثاني 2009. وتجدر الإشارة إلى عدد موظفي الخدمات العامة كان كبيرا بعض الشيء فيما سبق

المهام	الرتبة	العدد
<i>الموظفون الفنيون</i>		
أمين الدستور	مد-1	1
كبير مسؤولي المواصفات الغذائية	ف-5	2
مسؤول مواصفات غذائية	ف-4	2
<b>المهام</b>		
مسؤول مواصفات غذائية	ف-3	2
مسؤول إدارة المعلومات	ف-2	1 (وظيفة مؤقتة)
كبير مسؤولي المواصفات الغذائية	ف-5	1 (إعارة من خلال منظمة الصحة العالمية حتى أبريل/نيسان 2009)
مسؤول مواصفات غذائية	ف-3 وف-4	2 (إعارة حتى أغسطس/آب 2009)
<i>فئة الخدمات العامة</i>		
سكرتير	خ ع 5	1
كاتب وثائق	خ ع 5	1
كاتب	خ ع 4	2
كاتب/مصحح	خ ع 4	2
كاتب	خ ع 2	1

## 2-5 التقييم

24- عند استعراض قدرات أمانة الدستور الغذائي، لا يقتصر الأمر على مجرد أهمية العدد والرتب، بل يلزم أيضا النظر في مؤهلات الموظفين. وكما أشير إليه آنفا، اكتسبت الاتصالات أهمية متعاظمة، كما ينطبق نفس القول على دور تكنولوجيا المعلومات واستخدام الوسائط الإعلامية المتعددة في الأمانة وداخل الدستور الغذائي. وفي الوقت الحاضر، هناك أخصائي لتكنولوجيا المعلومات يعمل في الأمانة في وظيفة ف-2 مؤقتة (11 شهرا). ومصدر تمويل هذه الوظيفة هو الوفورات الناشئة عن إيقاف توزيع الوثائق المطبوعة في عام 2006. ومن المستحسن التخطيط لهذه الوظيفة على أساس دائم بالنظر إلى أهمية موقع الدستور الغذائي على الويب، وعلى ضوء ما يستجد من تطورات في المستقبل.

25- ورهنا بنتائج التقييم الخارجي المستقل، وربما تحركت منظمة الأغذية والزراعة صوب مستوى بعينه من لا مركزية المهام، بما في ذلك تقديم المشورة القانونية. وبالنظر إلى أهمية المشورة القانونية لعمل الدستور الغذائي، فلربما يصبح ضروريا حينئذ وجود الخبرة القانونية داخل أمانة الدستور نفسها.

26- وأتاحت وظيفة ف-5 الإضافية للأمانة إمكانية تعزيز أنشطتها في مجالي المطبوعات والاتصالات بقدر كبير. بيد أن الموارد البشرية إجمالاً استحوذت عليها زيادة وتيرة اجتماعات كل من هيئة الدستور الغذائي واللجنة التنفيذية وتزايد أعباء تقديم الخدمات للجنة التنفيذية (نتيجة المهام الجديدة التي عهد بها إلى اللجنة التنفيذية ومن بينها تقييم الطلبات الجديدة بشأن صفة المراقب، والاستعراض التقييمي وإلى غير ذلك). وفي ظل هذه الظروف، لم تعد الموارد الحالية تسمح بتقديم خدمات كاملة لدورتين للجنة التنفيذية كل سنة. وثمة إجراءات جارية في منظمة الأغذية والزراعة من أجل مزيد من تعزيز أمانة الدستور الغذائي بنقل وظيفة فنية إلى الأمانة. وإذا ما تحقق هذا الأمر، لربما تسنى أخيراً تلبية الاحتياجات المرتبطة بالتبعية الجديدة لاجتماعات كل من هيئة الدستور الغذائي واللجنة التنفيذية.

27- عملت منظمة الأغذية والزراعة، خلال العقد الماضي، على تطبيق لا مركزية مسؤوليات الإدارة، مما يعني تولي المدراء مزيداً من واجبات الإدارة والإشراف. وبناءً عليه، فإن ترفيع منصب أمين الدستور الغذائي من رتبة ف-5 إلى مد-1، يعني إسناد مسؤولية الميزانية إلى الأمين، بينما ترتب عنه في ذات الوقت زيادة كبيرة في الأعباء الإدارية داخل الأمانة دون أن يقابل ذلك تعيين موظفين إضافيين في فئة الخدمات العامة.

28- وتدين المنظمتان الراعيتان وأمانة الدستور الغذائي بالشكر للحكومات على إعاره موظفين أكفاء لأمانة الدستور الغذائي. وتقدم الحكومات خدمات الموظفين المعارين لمساعدة أمانة الدستور الغذائي، مع اكتساب خبرة دولية في ذات الوقت يفيد منها هؤلاء الموظفين عند عودتهم إلى أوطانهم. وفي حين أن ذلك يضيف إلى قدرات أمانة الدستور، فإنه يشكل في الواقع بعض المعوقات. فعلى الصعيد الإيجابي، هناك دفع من الأفكار الجديدة والمبتكرة، وعندما يعود الموظفون المعارون إلى حكوماتهم يكونوا قد اكتسبوا فهماً عميقاً بالدستور الغذائي بحيث يمكنهم أن يصبحوا "سفراء" للدستور الغذائي. بيد أن المهارات اللغوية المحدودة، وضعف مستوى الإلمام بمسائل الدستور الغذائي والخبرة باجتماعات الأمم المتحدة، يمكن أن تشكل أحياناً عقبات خطيرة وتستلزم تدريباً ودعمًا كبيرين من جانب أمانة الدستور قبل أن يتسنى لها الاعتماد تماماً على الموظفين المعارين. ومن السهل أن يستغرق هذا التدريب بضعة سنوات رهناً بمهارات وخبرات الموظف المعار. ونظراً لمراكز هؤلاء الموظفين الفنيين في أوطانهم، عادة ما يحصلون على رتب أعلى بناءً على طلب الجهات المانحة. وهذه الرتب قد لا تكون، دائماً، مطابقة للمهام التي توكل إليهم في أمانة الدستور الغذائي.

## 6- عدد الاجتماعات

29- يعرض الجدول 4 عدد اجتماعات هيئة الدستور الغذائي وأجهزتها الفرعية التي عقدت منذ عام 2000. وعدد هذه الاجتماعات عال بصورة متواصلة، وبلغت أعلى عدد لها في الفترة 2002-2003، وبالتحديد 42 اجتماعاً.

الجدول 4: عدد دورات الدستور الغذائي التي عقدت منذ عام 2000 (أرقام 2009 هي أرقام التخطيط)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	
CAC	0	1	0	2	1	1	1	1	1	1	9
CCEXEC	1	2	1	2	2	3	1	2	1	2	17
CCAFRICA	1	0	1	0	0	1	0	1	0	1	5
CCASIA	0	0	1	0	1	0	1	0	1	0	4
CCEURO	1	0	1	0	1	0	0	1	1	0	5
CCNEA	0	1	0	1	0	1	0	1	0	1	5
CCLAC	0	1	1	0	1	0	1	0	1	0	5
CCNASWP	1	0	1	0	1	0	1	0	1	0	5
CCCF	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	3
CCFA(C)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	10
CCFH	2	1	0	1	1	1	1	1	1	1	10
CCFICS	2	0	1	1	1	1	1	1	1	1	10
CCFL	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	10
CCGP	1	1	1	2	2	1	1	1	0	1	11
CCMAS	0	1	1	0	1	1	1	1	1	1	8
CCNFSDU	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	9
CCPR	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	10
CCRVDF	1	0	0	1	1	0	1	1	0	1	6
CCPC	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
CCFFP	1	0	1	1	0	1	1	0	1	1	7
CCFFV	1	0	1	1	0	1	1	0	1	1	7
CCFO	0	1	0	1	0	1	0	1	0	1	5
CCMH	0	0	1	1	0	1	0	0	0	0	3
CCMMP	1	0	1	0	1	0	1	0	1	0	5
CCNMW	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	2
CCPFV	1	0	1	0	1	0	1	0	1	0	5
CCS	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
TFAF	1	1	1	1	0	0	0	0	0	0	4
TFAMR	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	3
TFFBT	1	1	1	1	0	1	1	1	0	0	7
TFFJ	1	0	1	1	1	0	0	0	0	0	4
TFQFF	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1
	24	14	21	21	20	19	19	19	21	19	197

197

Executive Committees
Regional Committees
General Subject Committees
Commodity Committees
ad hoc Intergovernmental Task Forces

## 7- أمانة الدستور الغذائي وأدائها

### 1-7 مهام أمانة الدستور الغذائي

30- يخلو دليل إجراءات هيئة الدستور الغذائي تماما تقريبا من بيان دور أمين الدستور الغذائي وموظفيه. والمادة الثالثة من اللائحة الداخلية (هيئة المكتب) وحدها التي تشير بصورة محددة إلى أمين الهيئة (الفقرة 5).

يطلب من المديرين العامين لكل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية أن يعينا من بين الموظفين في منطقتيهما أمينا للهيئة وما قد يكون ضروريا من المسؤولين الآخرين، والذين يكونون مسؤولين أمامهما على نحو مماثل، لمساعدة هيئة المكتب (الرئيس ونواب الرئيس) والأمين العام على أداء جميع واجباتهم التي يتطلبها عمل الهيئة.

31- ينصب العمل الأساسي لهيئة الدستور الغذائي في وضع المواصفات (بما في ذلك الخطوط التوجيهية والتوصيات)، تنسيق عمل المواصفات الغذائية التي تضطلع بها المنظمات الأخرى الحكومية وغير الحكومية الدولية،



والصياغة النهائية للمواصفات (ونصوص الدستور الغذائي الأخرى ذات الصلة) التي تقرها الهيئة، ونشرها وتعديلها. وترتبط مهمة الأمانة بصورة مباشرة بالعمل الأساسي الذي تقوم به الهيئة. وتتركز الوظائف الأساسية لأمانة الدستور الغذائي في الآتي:

- تنظيم اجتماعات هيئة الدستور الغذائي واللجنة التنفيذية، وإعداد وثائق العمل، وتقارير الاجتماعات وأنشطة المتابعة؛
- إعداد وثائق العمل وتقارير الاجتماعات وأنشطة المتابعة لاجتماعات الأجهزة الفرعية؛
- الاتصالات وتعميم وثائق الدستور الغذائي على الدول الأعضاء (من طريق جهات الاتصال للدستور الغذائي) وعلى المنظمات الأخرى المهتمة؛
- إقامة الصلات مع المنظمات الأخرى الحكومية الدولية وغير الحكومية التي تعمل في مجال وضع المواصفات.

32- وضع المواصفات، في الأساس، ليس بالعملية المعقدة. فهو عمل خطي تقريبا يبدأ بمقترح وينتهي بإقرار نص ينقل إلى الموقع على الويب. بيد أن بلورة وتنفيذ الوظائف الضرورية الأخرى، في نطاق عمل الأمانة اليومي المألوف، يؤدي إلى مهام عدة يوجزها الجدول 5. وتجدر الإشارة إلى أن من المطلوب من الأمانة أن توفر دعماً متعدد اللغات، سواء بشأن المسائل الفنية أو الإجرائية، في جميع مراحل وضع المواصفات.

#### الجدول 5: مهام أمانة الدستور الغذائي

الإدارة الشاملة للبرنامج (أمين الدستور الغذائي)
• إدارة الميزانية (إعداد الميزانية، تخطيط المصروفات، رصد المصروفات، رفع التقارير)؛
• الموافقة على الوثائق الحالية (بصفته مسؤولاً عن الميزانية)؛
• إدارة شؤون العاملين (التقييم الدوري، الزيادات بنطاق الدرجة)؛
• تعيين العاملين (إعلانات الوظائف الشاغرة، فحص الطلبات، المقابلات الشخصية، لجان اختيار الموظفين)، بما في ذلك التفاوض مع شعبة شؤون العاملين في جميع المستويات بما في ذلك إعادة توزيع الموظفين؛
• إدارة العمل الإضافي؛
• إدارة أماكن المكاتب والمعدات، بما في ذلك توزيع تكنولوجيا المعلومات؛
• رفع شتى التقارير إلى هيئة الدستور الغذائي، اللجنة التنفيذية، الأجهزة الرئاسية في منظمة الأغذية والزراعة، الأجهزة الرئاسية في منظمة الصحة العالمية، مكتب البرنامج والميزانية والتقييم الداخلي في منظمة الأغذية والزراعة، الجهات المانحة (أعارت كل من اليابان وجمهورية كوريا حالياً موظفين فنيين لأمانة الدستور)؛
• توزيع المهام على الموظفين والإشراف العام؛
• القيام بمهمة المسؤول المكلف عن الشعبة أثناء غياب مدير شعبة التغذية وحماية المستهلك، وتقديم المشورة للمدير بشأن شتى المسائل؛

- المشاركة في الاجتماعات الداخلية في منظمة الأغذية والزراعة؛
  - اللقاءات مع الزوار (الدبلوماسيين، الأكاديميون، ممثلو المنظمات غير الحكومية، الطلاب)؛
  - تقديم المشورة للمسؤولين بشأن القضايا الفنية والإجرائية؛
  - اعتماد جميع تقارير دورات الدستور الغذائي (قبل التعميم النهائي)؛
  - مناقشة مسائل السياسات مع رئيس الهيئة والحكومات المضيقة؛
  - الإجابة على الاستفسارات من البعثات الموجودة في روما أو جنيف، والإجابة على الاستفسارات الواردة من عامة الجمهور، والرد على استفسارات وسائل الإعلام والإجابة في مقابلات شخصية (الإذاعة، الصحف، وغيرها)؛
  - تمثيل الدستور الغذائي في الاجتماعات الخارجية (مستوى السياسات)؛
  - تنظيم قنوات المكاتبات الواردة (البريد، البريد الإلكتروني)؛
  - إقامة الصلات مع الشعب الأخرى في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، بما في ذلك المقار الرئيسية والمكاتب الإقليمية، وأمانة صندوق الدستور الاستئماني؛
  - إعداد الوثائق الرئيسية لدورات الدستور الغذائي؛
  - التعليقات على الوثائق الداخلية لمنظمة الأغذية والزراعة (منها مثلا وثائق العمل لأجهزة المنظمة، تقارير التقييم في المنظمة، الوثائق القطرية الموجزة، وغيرها)؛
  - إطلاع ممثلي منظمة الأغذية والزراعة المعينين حديثا، على المعلومات الأساسية؛
  - تنظيم خطوط رفع التقارير إلى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (تقارير العودة من البعثات لجميع موظفي الأمانة، التقارير المالية الدورية، الجلسات الإعلامية والتقارير في منظمة الأغذية والزراعة، قبل وبعد كل دورة من دورات الدستور الغذائي، وإلى غير ذلك).
- تشغيل اللجان وأفرقة المهام (جميع المسؤولين عن المواصفات الغذائية):
- تقديم الدعم للحكومات المضيقة وإقامة الصلات معها (خاصة الجديدة، المواقع في البلدان النامية)؛
  - دعم رؤساء اللجان (إعداد وثائق المعلومات الأساسية)؛
  - إصدار الرسائل الدورية، وفحص الردود وتحريرها؛
  - إعداد مسودات وثائق العمل وتحريرها؛
  - اتخاذ الترتيبات لأعمال الترجمة، والدعم الفني للمترجمين التحريريين والفوريين (اختيار المواد المرجعية)؛
  - إرسال مواد المعلومات والترويج إلى مواقع اللجان؛
  - إقامة الصلات مع أمانة الصندوق الاستئماني ودعم عمله حيثما دعت الضرورة؛
  - المشاركة في مجموعات العمل لما قبل انعقاد الدورات؛
  - تقديم المعلومات الأساسية لرؤساء اللجان ومساعدتهم أثناء انعقاد الدورات؛
  - تدوين الملاحظات أثناء الدورات، إعداد مشروعات التقارير؛
  - الاتصال مع فرق الترجمة أثناء الدورات؛

- وثائق قاعة المؤتمر؛
  - المشاركة في المناسبات الاجتماعية؛
  - تقديم المشورة لقادة مجموعات العمل؛
  - تتبع مجموعات العمل التي أنشأتها أجهزة الدستور الغذائي المشاركة في الاجتماعات الفعلية لضمان تفهم الإجراءات وإتباعها، تقديم الاقتراحات بشأن ترتيب أجزاء مشروعات المواصفات قيد الإعداد، تنبيه مجموعات العمل إلى الوصلات مع وثائق الدستور السارية؛
  - تحديث قاعدة البيانات (الحدود القصوى المسموح بها لمخلفات المبيدات والعقاقير البيطرية، المواصفة العامة لإضافات الأغذية)؛
  - إقامة الصلات مع أمانتي منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (إدارة المواعيد النهائية لوثائق العمل، مع التنسيق مع أمناء الأجهزة العلمية)؛
  - تتبع الأجهزة العلمية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لضمان التفهم الكامل من جانب هذه الأجهزة لمقاصد الدستور الغذائي والعكس بالعكس؛
  - تتبع الأجهزة التابعة لكل من المنظمة العالمية لصحة الحيوان، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، أو اليونسكو، والتي تعني بالمواصفات؛ المشاركة في الاجتماعات الفعلية في روما، جنيف أو أي مكان آخر (تغطي أمانة الدستور 50 في المائة لا أكثر من هذه الفرص)؛ إرسال تعليقات مكتوبة إلى هذه الأجهزة.
- الصياغة النهائية للنصوص المعتمدة بغرض نشرها (جميع مسؤولي المواصفات)
- تضمين التغييرات عند الخطوة 8 في الصيغ النهائية؛ التحقق من صحة الترجمة والشكل، وتحديث الحواشي، واتخاذ الترتيبات لاحتياجات الترجمة الخاصة (الروسية، العربية، الصينية).
- إصدار الدستور الغذائي ودليل الإجراءات ومواد الترويج للدستور:
- أقراص CD-ROM، الصيغ على الإنترنت، المطبوعات المواضيعية الخاصة، الأرشفة والوثائق التاريخية؛
  - الملصقات، البطاقات البريدية، المطبقات، الكتيبات، الأقراص الرقمية DVD، وغيرها؛
  - إدارة التخزين في الموقع على الإنترنت وخارجه؛
  - إرسال الوثائق بناء على الطلب.
- تنظيم اجتماعات هيئة الدستور الغذائي واللجنة التنفيذية
- جميع الأعمال اللوجستية بما فيها إدارة المكاتب/ قاعات الاجتماعات - ترتيب أماكن الجلوس - الشارات - الحواسيب والمعدات الأخرى - النقل روما/جنيف - الطباعة المحلية - الترجمة عن بعد - الجوانب المالية (النققات المحلية، رسالة اتفاق مع منظمة الصحة العالمية، المشتريات المحلية وطلبات الشراء، التسجيل والتصوير، الصور الفوتوغرافية) - تخطيط المناسبات الاجتماعية - مراقبة جميع الاجتماعات والمناسبات غير الرسمية - الاتصال بالمراقبين الرئيسيين - الاتصال بأعضاء هيئة مكتب

الدستور الغذائي - الاجتماعات الموازية مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية - تنسيق الدعم القانوني - إدارة الانتخابات - مكتب توزيع الوثائق، الترويج وتزيين القاعة - الأمن.

المراقبون - إدارة الطلبات الجديدة والقديمة بشأن صفة المراقب - رصد مشاركة المراقبين الحاليين وتحديد من منهم سيفقد صفة المراقب بعد فترة محددة من عدم المشاركة، تبادل المعلومات.

وضع خطط دورات الدستور الغذائي وإدارتها - الاتصال مع الحكومات المضيقة.

تمثيل الدستور الغذائي في المنتديات الخارجية (المؤتمرات الدولية، حلقات العمل الإقليمية والقطرية، غير الحكومية)؛ ونظرا لعدم توافر الوقت أمام الموظفين، فإن أمانة الدستور تشارك في جزء فقط من الاجتماعات التي تدعى لحضورها. وتعطى الأولوية للمناسبات الدولية بدلا عن المناسبات الإقليمية، وللمناسبات الإقليمية بدلا عن القطرية.

تمثيل الدستور الغذائي في الاجتماعات الحكومية الدولية الرسمية (منظمة التجارة العالمية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المنظمة العالمية لصحة الحيوان، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الصحة العالمية، الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة، منظمة البن الدولية، للجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات، وغيرها).

#### مهام أمانة الدستور غير المعروفة خارج الأمانة

- اتخاذ الترتيبات لإصدار التأشيرات (المندوبون إلى الهيئة، أعضاء اللجنة التنفيذية) قد تصل إلى 100 في العام؛
- اتخاذ الترتيبات للدعوات الموجهة على أساس الصفة الشخصية (يطلبها بعض البلدان النامية)؛
- ترتيبات السفر (أعضاء هيئة مكتب الدستور الغذائي)؛
- الجلسات الإعلامية للممثلين الجدد لدى منظمة الأغذية والزراعة؛
- الإجابة على الاستفسارات من الخارج (تصل إلى 100 في اليوم) - تعطى الأولوية للاستفسارات الواردة من كيانات حكومية وإحالة الاستفسارات الأخرى إلى جهات الاتصال للدستور الغذائي (في حالة معرفة جنسية مصدر الاستفسار)؛
- المساعدة الفنية لوحدات أخرى في منظمة الأغذية والزراعة.

## 2-7 حصيلة المقابلات الشخصية مع موظفي أمانة الدستور الغذائي، والعاملين في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، ومع رئيس هيئة الدستور الغذائي

33- يعرض هذا القسم في إيجاز المقابلات الشخصية التي أجريت مع موظفي الأمانة، ومع موظفي منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، سواء المسؤولين عن الدستور الغذائي داخل المنطمتين الراعيتين أو يعملون مع أمانة الدستور ورئيس هيئة الدستور الغذائي ويقدمون خدماتهم إليهما. وركزت المقابلات الشخصية مع موظفي الدستور

الغذائي على مسائل مثل تنظيم وإدارة عملهم، التطورات التي لوحظت خلال العامين الماضيين، مستوى الرضا بطبيعة الوظيفة، المقترحات الرامية إلى تحسين تشغيل الأمانة وإلى غير ذلك، في حين انصبت المقابلات مع الموظفين الآخرين في المنظمين الراعيين ومع رئيس هيئة الدستور الغذائي، في مسائل من قبيل الطريقة للحكم على قدرات وفعالية أمانة الدستور الغذائي والسبل إلى تحسين كفاءتها وإنتاجيتها.

#### 7-2-1 الإدارة

34- تقلد الأمين الحالي للدستور الغذائي منصبه في أكتوبر/تشرين الأول 2003. واعتباراً من ذلك التاريخ، رفعت وظيفة أمين الدستور الغذائي إلى الرتبة مد-1، مع جميع المسؤوليات التي يصرّفها رئيس خدمة يرفع تقاريره إلى مدير برتبة مد-2 في منظمة الأغذية والزراعة. ويعني ذلك أيضاً إسناد مسؤوليات الميزانية والإشراف الإداري الأخرى إلى الأمين، والتي لم يعوض عنها، على سبيل المثال، بوظيفة خدمات عامة إضافية. وتقوم سكرتيرة بمساعدة أمين الهيئة وثلاثة آخرين من كبار مسؤولي المواصفات الغذائية، على أداء واجبات الإدارة وتشرف، في ذات الوقت، على كامل العمل الإداري لأمانة الدستور الغذائي.

35- وأدخل أمين الدستور، تدريجياً، عدداً من التغييرات في إدارة الأمانة. وتجدر الإشارة على نحو خاص إلى الدور الواضح لاثنتين من كبار مسؤولي المواصفات الغذائية في الإدارة اليومية، وتدوير موظفي المواصفات الغذائية بصورة منهجية بقدر أكبر على مختلف الأجهزة الفرعية.

36- يتولى كبير مسؤولي المواصفات الغذائية (ف-5) الإشراف العام على مجالين هاميين من مجالات العمل - واحد من المسؤولين برتبة ف-5 يتولى الإشراف العام على كافة العمل لما قبل إقرار المواصفات في الدستور الغذائي (عمل وضع المواصفات بما في ذلك الاستعراض التقييمي لأغراض اللجنة التنفيذية)، ويتولى المسؤول الثاني (ف-5) مهام عمل ما بعد إقرار المواصفات (الاتصالات والمطبوعات، بما في ذلك الصياغة النهائية للمواصفات ونقل النصوص المعتمدة إلى الموقع على الويب). وحدث خلال العامين الماضيين تحول في التركيز في عمل الدستور الغذائي، حيث اكتسبت الاتصالات أهمية كبرى متزايدة ويقوم أمين الدستور الغذائي بوجه عام باستشارة هذين المسؤولين بشأن قضايا الإدارة في مكتب الدستور الغذائي، إضافة إلى القضايا القائمة في الدستور الغذائي.

37- وكان على أمانة الدستور، فيما سبق، أن تقدم الخدمات لعدد كبير من الاجتماعات اعتماداً على بضعة موظفين. وفي حين أن ذلك انطوى على مشاركة كل موظف من الموظفين، في وقت أو آخر، في كل اجتماع تقريباً، فقد بقيت المسؤولية الرئيسية (بصفة المسؤول الأول للجنة ما) بدون تغيير لسنوات.

38- وفتحت زيادة عدد الموظفين الباب لأمين الدستور لكي يعمل على تدوير الموظفين على مختلف الأجهزة الفرعية. وقد تواصل هذا التدبير بنشاط خلال السنوات الأخيرة بغية توسيع قاعدة الخبرة في أوساط الموظفين، وبناء

فريق حقيقي مما يقلل من ضعف الأمانة (في حالة الإجازات المرضية أو شغل الوظائف). ويقوم الأمين في كل فترة سنتين، بالتشاور مع موظفيه، بإسناد مهام المسؤولين الأول والثاني لخدمة اللجان المختلفة علماً بأن ليس في إمكانه "تلبية رغبات جميع الموظفين العاملين معه وإن يكن على الأقل هناك ضمان قدر من الارتياح المتكافئ".

39- ويتولى عموماً اثنان من مسؤولي المواصفات الغذائية تقديم الخدمات لاجتماعات الدستور الغذائي، باستثناء اجتماعات هيئة الدستور الغذائي، واللجنة التنفيذية ولجنة المبادئ العامة. ويوجد أحياناً مسؤول ثالث هو، في أغلب الأحيان، من المسؤولين المعارين. وتجدر الإشارة إلى أن نفقات مشاركة هذا المسؤول الثالث لا تغطي من ميزانية الدستور الغذائي، وإنما تسدد من موارد من خارج الميزانية من الحكومة التي قدمت خدمات الموظف المعار.

40- هناك بعض انتقاد بشأن عدد مسؤولي المواصفات الغذائية الذين يقدمون الخدمات لاجتماعات الدستور الغذائي. وقد أشير إلى إمكانية الاستفادة بصورة أفضل من الأمانات الوطنية لدى الحكومات المضيفة. وفي نطاق الاستجابات على الاستبيان الموجه للحكومات أبدى واحد من البلدان المضيفة تعليقا مماثلاً (انظر "ب" أدناه).

41- ومن وجهة نظر الأمانة، ثمة أسباب عديدة وجيهة للاستمرار في تقليد إيفاد عدة مسؤولين إلى اجتماعات الدستور الغذائي:

- تقديم الخدمات للاجتماعات لا يقتصر فقط على كتابة تقرير. فالأمانة لا بد لها من التدخل مراراً في الاجتماعات، كما أن المندوبين يتقدمون دائماً بطلبات كثيرة إلى الأمانة. ويركز المسؤول الأول على إسداء المشورة لرئيس الاجتماع وللإجماع، بينما يتولى المسؤولون المعاونون تدوين الملاحظات؛
- ويوفر المسؤولون المعاونون خبرات فنية قطاعية (ومن ذلك مثلاً مسؤول اللجنة المعنية بإضافات الأغذية في الاجتماعات التي تناقش مواصفات سلعية، ومسؤول اللجنة المعنية بنظافة الأغذية في فريق المهام المعني بالمخلفات القسوى المسموح بها، واللجنة المعنية بنظافة الأغذية واللجنة المعنية بالأسمك والمنتجات السمكية وغيرها)؛
- تكتسي نوعية التقارير أهمية كبرى أكثر فأكثر في ضوء تزايد اهتمام المندوبين بمحتويات التقارير. ومن المهم وجود مجموعتين مستقلتين من الملاحظات. وتكون جودة التقرير أفضل عموماً عندما يعمل على إعداد مسؤولان يتناوبان قراءة وتصويب ما كتبه كل منهما. وقد يساعد مقرر يتم اختياره من بين المندوبين في تحديد ما قيل أثناء الاجتماع، وذلك عند اعتماد التقرير، ولكن لن يتسنى له المساعدة في صياغة التقرير بالنظر إلى أنه/ أنها غير ملم بأسلوب ولغة صياغة تقارير الدستور الغذائي؛
- يتوقف عدد الموظفين الحاضرين في اجتماع ما على طول جدول الأعمال، وعدد وطول مشروعات النصوص التي ستتم صياغتها النهائية في الدورة المعنية، ومدى تعقيد القضايا قيد المناقشة؛
- تقليل مخاطر معدلات السفر؛
- التمهيد لتولي مسؤول أول مرتقب لمسؤولية اللجنة من بعد المسؤول الأول الحالي وضمان استمرارية الذاكرة المؤسسية في أمانة الدستور؛

- يمكن توفير أقصى حد ممكن من التغطية اللغوية في منصة رئاسة الاجتماع؛
- يتوجه المندوبون بالاستفسارات إلى أمانة الدستور أو يلتزمون مناقشة مسألة، وذلك أثناء فترات الاستراحة. وهذا التفاعل أمر هام ويمكن لمسؤولان أن يكفلا، على وجه أفضل، حدا أدنى من التفاعل مع المندوبين خارج الجلسة العامة؛
- يقدم كبار المسؤولين التدريب أثناء العمل لصغار المسؤولين؛
- توفير الخدمات من مختلف المسؤولين يحول دون اكتساب اللجان لثقافات وأساليب خاصة بها، وييسر من تنسيق العملية فيما بين اللجان.

42- ومساهمة الحكومات المضيفة بتقديم خدمات أماناتها الوطنية لأمانة الدستور الغذائي لا تقدر بثمن. بيد أن من المتعذر عليها أن تحل تماما محل مسؤولي أمانة الدستور. وفي اعتقاد أمانة الدستور التام أن إيفاد مسؤول ثاني هو استثمار مقبول وصغير من الموارد من أجل تقليل مخاطر إخفاق دورة من دورات الدستور الغذائي، وهو أمر باهظ الثمن.

43- وينبغي للمسؤولان الأول والثاني للجنة ما أن يعملوا، فيما بين الدورات، كفريق واحد وأن يحلوا الواحد مكان الآخر إذا دعت الضرورة.

#### 7-2-2 الموظفون

44- يتألف موظفو أمانة الدستور من أشخاص أكفاء ومتفانين في العمل. والعديد منهم عمل في الدستور الغذائي لزمنا طويلا، في حين عين آخرون حديثا.

45- وهناك توازن مقبول بين الجنسين فيما يتعلق بالموظفين الفنيين (ف)، بينما تغلب الإناث على فئة الخدمات العامة (خ ع).

46- ويعمل الموظفون عموما ساعات طويلة. وكثيرا ما يكون مسؤولو المواصفات الغذائية في سفر رسمي دولي لخدمة اجتماعات الدستور الغذائي أو تمثيله في منتديات دولية أخرى. وإجمالا، يتم تخطيط جزء هام من العمل في الأمانة لفترة سنتين، بحيث يكون الموظفون على علم تام مقدما بما ينتظر منهم.

47- وعلى الرغم من ساعات العمل الطويلة والسفر الدولي المتكرر، ثمة درجة عالية من الارتياح بطبيعة العمل، ولم يبد معظم الموظفين (إن لم يكن كلهم) انشغالا إزاء عدم توازن محتمل بين واجباتهم المعنية وحياتهم الخاصة.

48- وحسبما كان متوقعا، أبدى الموظفون وجهات نظر متباينة بشأن الطريقة التي اتبعت في تنظيم العمل في الأمانة. وفيما يتعلق بتدوير الموظفين الفنيين فيما بين شتى اللجان، كان بعضهم سعيدا تماما بهذا الإجراء، في حين

أعرب آخرون عن انشغالهم بأن ذلك قد تترتب عنه بعض الشكوك في المستقبل، مشيرين إلى أن تحديد المهام افتقر، في رأيهم، إلى الشفافية الكاملة ويتطلب مزيداً من إشراك الموظفين والتشاور معهم.

49- وعلى نحو مماثل، أبدى الموظفون وجهات نظر متباينة بشأن بعض الموضوعات مثل التمييز بين كبار مسؤولي الموصفات الغذائية ومسؤولي الموصفات الغذائية (ف-5 مقابل ف-4 وما دونها)، التفرقة في المسؤوليات بين المسؤولين الأول والثاني اللذان يقدمان خدمات لاجتماع بعينه من اجتماعات الدستور الغذائي أو العمل كشريكين متساويين، والحاجة إلى اتصالات أفضل داخل الأمانة وفيما بين المسؤولين عند تقديم خدمات لاجتماع ما، والأسئلة عما إذا كان تدوير الموظفين الفنيين فيما بين اللجان قد أسفر عن عمل الفريق بصورة أفضل، وعما إذا كان هناك توزيع منصف للعمل فيما بين الموظفين الفنيين. وأشار إلى أن السفر الرسمي المتكرر للموظفين الفنيين يزيد من صعوبات الاتصالات بين الموظفين.

50- ورأى بعض الموظفين الفنيين أن البيروقراطية قد طغت بصورة أكبر على العمل مع ما تبع ذلك من تقليص للمرونة، وذلك منذ تنفيذ توصيات التقييم المشترك لعام 2002 والذي أسفر عن مجموعة جديدة من القواعد في دليل الإجراءات.

51- ويعتبر مسؤولو الموصفات الغذائية عادة مسؤولين عن معالجة تدفقات وثائق العمل (بما في ذلك الشكل والنقل إلى الموقع على الويب)، إعداد تقارير اجتماعات الدستور الغذائي والأمناء على اللوائح، وهم، في ذات الوقت، متخصصون ذو إلمام واسع بالكثير من جوانب موصفات الدستور الغذائي. ورأى العديد من الموظفين أنه يمكن الاستفادة بصورة أفضل من خبراتهم الفنية. ويرون أنه ينبغي لمسؤولي الموصفات الغذائية الاضطلاع بدور استباقي أكبر في وضع الموصفات، في حين ينبغي تفويض المهام الإدارية إلى موظفي الخدمات العامة، مما يعزز من مساءلة الموظفين عن مهامهم. كما يمكن إدخال قدر أكبر من توحيد أعمال الصياغة النهائية للوثائق والنقل إلى الموقع على الويب. وفي ظل الظروف الحالية، يظل الوقت عاملاً يحد من قيام مسؤولي الموصفات الغذائية بدور استباقي أكبر.

52- وأبدى موظفو منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ووحداتهما الأخرى وجهات نظر مماثلة. فأمين الدستور الغذائي والموظفين الفنيين العاملين معه ينبغي أن يضطلعوا بدور استباقي أكبر لا يقتصر فقط على ما يتعلق بوضع الموصفات، بل وأن يشمل أيضاً تعزيز الرؤية الاستراتيجية للدستور الغذائي ووجهته واستكشاف طرائق مبتكرة لإجراء المفاوضات الدولية بشأن الموصفات. وأشار إلى أن الأمانة تتصف في الوقت الحاضر بالحدز البالغ، بل ومفرطة في الحدز في رأي البعض، ولا يبدو أنها تفرض وجهات نظرها على الدول الأعضاء في الدستور الغذائي. كما أشار إلى أن موظفي الدستور الغذائي يتمسكون عموماً بوجهات نظر متشددة بصدد مسؤولياتهم وينبغي لهم أن يتحلوا بمرونة أكبر. ويعتبر مسؤولو الموصفات الغذائية، أحياناً، معوقاً أمام التقدم بسبب تشددهم في تطبيق اللوائح. ورؤى أنه لا بد للدستور الغذائي من أن يجد طرائق عمل جديدة وطرائق تجعله أكثر كفاءة وفعالية، وأن التفسير الجامد لدليل الإجراءات والذي ترسخ في أساليب العمل القديمة يأتي بنتائج عكسية تحول دون بلوغ الغايات المنشودة. كما من المهم إدراك أن الكثير



من الوفود، خاصة وفود البلدان الأعضاء الجدد، يتطلعون إلى الأمانة طلبا للإرشاد بشأن أي مسلك يسلكون في الدستور الغذائي. وتبني الأمانة لموقف استباقي وابتكاري وذهن مفتوح هي إشارات هامة للمندوبين.

53- وأشار العديد من موظفي الأمانة إلى فرص التقدم الوظيفي المحدودة نظرا لصغر حجم أمانة الدستور. وأعرب عن الانشغال إزاء الافتقار إلى الشفافية أو الانفتاح في سياسات شؤون العاملين في منظمة الأغذية والزراعة، ومن ذلك مثلا فرص العمل بصورة مؤقتة في وحدات أخرى في المنظمة، أو في منظمات أخرى في الأمم المتحدة مع الاحتفاظ بحق العودة إلى الوظيفة الأصلية.

54- وموظفو الأمانة يأتون من شتى بقاع العالم وبالتالي فإنهم، من الناحية المبدئية، يحملون معهم فهما وإدراكا لمختلف المنظورات التي يتبناها المشاركون القادمون من مختلف أقاليم الدستور الغذائي. والكثير من المسؤولين الفنيين يتمتعون بخبرات سابقة في العمل مع حكومات بلدانهم قبل الانضمام إلى منظمة الأغذية والزراعة، مما يشكل ذخيرة هامة للأمانة.

55- وفيما يتعلق بالمهارات اللغوية، تجدر الإشارة إلى أنه ما من واحد من الموظفين في الوقت الحاضر، سواء الفنيين أو من فئة الخدمات العامة، اللغة الإنكليزية هي لغة الأم عنده. وهذا بلا شك يشكل عقبة، لاسيما وأن الإنكليزية هي اللغة الأولى في عمل الأمانة. والكثيرون من الموظفين يلمون بثلاث لغات رئيسية من لغات الدستور الغذائي. كما أن آخرين التحقوا بدورات دراسية لتحسين معارفهم اللغوية. ويحبذ، من الناحية المثلى، أن تكون منصة الرئاسة في أي اجتماع للدستور الغذائي على إلمام تام باللغات الإنكليزية والفرنسية والأسبانية على الأقل. ويكتسي هذا الأمر أهمية متزايدة الآن بالنظر إلى تزايد عدد الدول الأعضاء التي تشارك في اجتماعات الدستور الغذائي. وفي الوقت الحاضر، لا يوجد من يتكلم الصينية أو العربية من الموظفين الدائمين في الأمانة.

### 3-2-7 عملية الميزانية

56- يشكل التنبؤ بالميزانية عاملا جوهريا للإدارة السليمة لعمل الاجتماعات الحكومية الدولية الواسعة النطاق مثل تلك التي يعقدها الدستور الغذائي. وفي الفترات المالية في الآونة الأخيرة، لم تعرف الميزانية النهائية إلا بعد مضي ستة أشهر من كل فترة مالية، مما يجعل التخطيط المسبق أمرا عسيراً. ومن الجلي أن ذلك يؤثر سلباً على تدفقات العمل في الأمانة. ومن أمثلة ذلك، المطبوعات. فتخطيط المطبوعات ينبغي أن يدرج في دورة الميزانية؛ ومن المستحسن أن تكون هناك خطة للنشر في بداية كل فترة مالية، مما يساعد على تلافي حالات تراكم المطبوعات عند نهاية الفترة المالية سعياً إلى إنفاق الميزانية في موعدها. وهو عبء لا تتحمله أمانة الدستور وحدها، بل وتعاني منه أيضاً تلك الوحدات داخل منظمة الأغذية والزراعة التي تقدم خدمات لها. وبخلاف ذلك، ينبغي أن يسمح للدستور الغذائي أن يستخدم حساب ادخار لكي تتاح له إمكانية ترحيل الأموال من سنة إلى أخرى.

## 4-2-7 حجم العمل

57- تواجه أمانة الدستور الغذائي عبئًا هائلًا من العمل. وعجلة العمل لا تتوقف البتة من تقديم الخدمات للاجتماعات العادية لهيئة الدستور الغذائي وأجهزتها الفرعية، إلى تيسير عملية وضع المواصفات بدءًا من المقترحات وانتهاءً بنشر النصوص المعتمدة. علاوة على ذلك، أسندت إلى الأمانة أنشطة جديدة نتيجة التقييم المشترك لعام 2002 للدستور الغذائي. وترتبط هذه الأنشطة على وجه خاص بالجنة التنفيذية للهيئة في ضوء دورها الجديد بوصفها جهاز إدارة هيئة الدستور الغذائي، والذي يشمل التخطيط الاستراتيجي ورصد الخطة الاستراتيجية، والاستعراض التقييمي (استعراض المقترحات بالقيام بعمل جديد أو مراجعة واحدة من المواصفات ورصد سير العمل في وضع المواصفات)، واستعراض الطلبات من المنظمات غير الحكومية الدولية لاكتساب صفة المراقب. وجميع هذه الأنشطة تستلزم إسهامًا كبيرًا من الأمانة ومن واحد من كبير مسؤولي المواصفات الغذائية.

58- وتطلب هيئة الدستور الغذائي (واللجنة التنفيذية) بصورة متزايدة من أمانة الدستور أن تصدر تقارير خاصة أو وثائق للمناقشات بشأن طائفة من قضايا السياسات الموضوعية والحساسة. وتزايد عدد هذه الوثائق ودرجة تعقيدها تبعًا لتعاظم التعقيد الذي يتسم به جدول أعمال الدستور الغذائي وزيادة حجم وتنوع عضوية الهيئة منذ منتصف التسعينات.

59- ودرج التقليد في السابق بأن يتولى أمين الدستور الغذائي معالجة الطلبات لاكتساب صفة المراقب، بالتشاور المخصص مع الإدارتين القانونيتين في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وأصبحت العملية الآن عملية رسمية بقدر أكبر وتستلزم إسداء اللجنة التنفيذية المشورة للمديرين العاميين للمنظمتين الأصل. ونبع واحد من الأسباب لإرساء هذه العملية على أسس رسمية من تعاضم الحاجة لأن تتسم المنظمات (الدولية) الحكومية، مثل الدستور الغذائي بالشفافية وأن تكون مسؤولة أمام أعضائها فيما يتعلق بقراراتها. وباتت الآن جميع الطلبات لاكتساب صفة المراقب، حتى تلك التي يبدو جليًا أنها لا تستوفي معايير الانضمام، تعطي شكلاً مناسباً وتعرض على اللجنة التنفيذية. وقد يكون من الضروري أحياناً إجراء اتصالات مطولة إلى أبعد حد مع مقدمي الطلبات، قبل أن يكون الملف مكتملاً. ويتولى حالياً واحد من كبار مسؤولي المواصفات الغذائية الإشراف العام على هذا الأمر.

60- وثمة مجال لتحديد الأولويات بصورة أدق داخل أمانة الدستور الغذائي فيما يتعلق بقضايا مثل استعراض أوضاع المنظمات بصفة مراقبين ورصد الخطة الاستراتيجية (فيما يتصل بوتيرة ودرجة التفاصيل). وينبغي للأمانة أن تستفيد على نحو أفضل من تكنولوجيا المعلومات في إدارة تدفقات الوثائق. وهو ما من شأنه أن يساعد وحدات أخرى في منظمة الأغذية والزراعة على تخطيط أعمالها. وأشار إلى أنها تعتمد حالياً على وجود موظفين بعينهم لمعرفة أوضاع وثائق معينة. وعلى نحو مماثل، أشار إلى مستوى الشكوك التي تكتنف التوقيت الذي تكون فيه مواصفات معتمدة جاهزة للنشر والتعميم. وهو ما يمكن تلافيه بفضل توقيت صارم وتخطيط للعملية، أي الصياغة النهائية الفورية للنصوص المعتمدة وترجمتها ونشرها عقب كل دورة من دورات هيئة الدستور الغذائي. ووردت تعليقات مماثلة في الإجابات على الاستبيانات (انظر "ب" أدناه).

61- ومن التحديات الكبرى الأخرى التي برزت إثر الانتهاء من التقييم المشترك لعام 2002، القرار الذي اتخذته المنظمتان الراعيتان وهيئة الدستور الغذائي بالعودة مرة أخرى إلى عقد اجتماعات سنوية للهيئة. والآن، ونتيجة لهذا القرار، لم يعد حجم العمل على عاتق الأمانة لكل سنة موزعا بصورة متوازنة خلال العام، بينما كان هذا النمط يحدث، فيما سبق، مرة كل عامين. ففي خلال الشهور التي تسبق انعقاد اجتماع للهيئة، يتزايد حجم العمل بصورة مطردة (معالجة وثائق العمل، تنظيم الاجتماع وما يصاحبه من أعباء لوجستية، وإلى غير ذلك). وعقب دورة الهيئة، يتوجب وضع الصياغة النهائية للنصوص المعتمدة وتحريرها وتحديد شكلها ونقلها إلى الموقع على الويب. ويؤثر التوزيع غير المتوازن لحجم العمل على مدى العام على جميع موظفي أمانة الدستور تقريبا، إلا أنه يؤثر أيضا على وحدات عديدة في منظمة الأغذية والزراعة تقدم خدمات للأمانة. ولهذا السبب، يرحب البعض في الأمانة بالعودة إلى عقد الاجتماعات كل سنتين. وأبدت وجهات نظر مماثلة من قبل تلك الوحدات في منظمة الأغذية والزراعة التي عانت أيضا من عبء اجتماعات الهيئة السنوية. وسيكون دور اللجنة التنفيذية في إطار هذا التصور حيويا.

62- يرى العالم الخارجي في أمانة الدستور الغذائي مصدرا ثريا للمعلومات عن المواصفات الغذائية في المعني الواسع لهذه العبارة (أي لا تقتصر فقط على مواصفات الدستور الغذائي، بل وأيضا الأسئلة عن تشريعات الاتحاد الأوروبي، تشريعات الولايات المتحدة الأمريكية، معايير المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، وغير ذلك). وينشأ عن ذلك سيل من الاستفسارات من الخارج (الكيانات الحكومية، شركات الصادرات/الواردات في كثير من الأحيان) إلى أمانة الدستور. وتصل هذه الاستفسارات إلى عدد هائل. ومن السهل للغاية أن ينفق موظف من فئة الخدمات العامة قرابة 50 في المائة من وقته في الرد على هذه الاستفسارات، على حين ينفق الموظفون الفنيون وقتهم في الرد على أسئلة أكثر تعقيدا. وتتمثل سياسة الأمانة في هذا الصدد في إحالة أكبر قدر ممكن من الاستفسارات إلى المنظمات والوكالات المناسبة وإحالتها، إذا أمكن، إلى جهات الاتصال للدستور الغذائي. بيد أنه في حال ألا تتوافر لبلد (نام) جهة اتصال عاملة بشكل كامل، ترى الأمانة أنه يتوجب عليها أن تساعد هذه البلدان بما يتفق مع سياسات الأمم المتحدة فيما يتصل بدعم البلدان النامية. ولقد تحسنت هذه الأوضاع منذ إطلاق موقع الويب للمنفذ الدولي لسلامة الأغذية وصحة الحيوان والنبات.

63- أرست أمانة الدستور اتصالات نشطة مع الدول الأعضاء عبر جهات الاتصال للدستور الغذائي. وظل عدد الدول الأعضاء في الدستور الغذائي في تزايد، وهو ما ينطبق بالمثل على جهات الاتصال للدستور الغذائي. وإجابة على الاستبيانات، أعربت جهات الاتصال والحكومات المضيفة عن تقديرها لهذا التفاعل مع الأمانة (انظر "ب" أدناه).

#### 7-2-5 موقع الدستور الغذائي على الويب ووظيفة تكنولوجيا المعلومات

64- يمثل موقع الدستور الغذائي على الويب أداة عظيمة الأهمية للأمانة للاتصال بالعالم الخارجي، وللاتصال في المقام الأول بالدول الأعضاء وجهات الاتصال للدستور الغذائي في هذه الدول. ومن المتوقع أن تتزايد أهميته أكثر فأكثر. وتطرح الأمانة وجهات نظر ملفتة للانتباه بشأن تحسين هذا الموقع وبشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات لدعم تدفقات عمل الأمانة. ويقوم الهيكل الحالي للموقع على أسلوب عتيق يستند كثيرا إلى العرض. فهو يؤدي مهمته في تزويد

جهات الاتصال والمراقبين بالمعلومات على نحو مرض، ولكنه لا يوفر وصولاً سهلاً للزائر العرضي ولا يدعم تدفقات عمل الأمانة. كما أنه لا يتيح لجهات الاتصال والمراقبين إمكانية ترتيب اللغات أو اللجان من حيث الأولوية. ومن التصورات الممكنة تحويل جزء من الموقع إلى موقع مأمون تحميه كلمة السر، حيث يتسنى للدول الأعضاء والمنظمات من المراقبين تسجيل الدخول وتحديث حساباتهم (وعلى سبيل المثال تحديث عناوين البريد الإلكتروني لجهات الاتصال) والبحث الفعال عن المعلومات الهامة. كما سيكون بوسع المستخدمين الإطلاع على رسائل دورية مفتوحة أو وثائق أخرى لغرض إبداء التعليقات (فيما يتعلق بالمواصفات عند الخطوات 3، 5 و7) وتقديم إجاباتهم مباشرة. وتبدو مزايا هذا النظام التفاعلي جلية. ومن ذلك على سبيل المثال، أن استمرارية قائمة تتضمن أحدث المعلومات عن جهات الاتصال، هي مهمة مضمّنة للغاية. كما أنها قد تؤدي إلى انخفاض في عدد الاستفسارات التي تتلقاها الأمانة. ففي نطاق الاستبيان الموجه لجهات الاتصال، ذكر العديد من الدول الأعضاء أنه في حال التوافر الميسور للمعلومات الهامة على الموقع، فإنه لن تعد لهم حاجة إلى تلقي هذه المعلومات بالبريد الإلكتروني (انظر "ب" أدناه). علاوة على ذلك، فإن ذلك من شأنه أن ييسر تلقي الأمانة للتعليقات. كما ستقل احتمالات إغفال اقتراحات مقدمة جراء ضياعها في وسط المئات من الرسائل التي تنهمر على حساب كل مسؤول من مسؤولي الدستور الغذائي.

65- إن تحويل الموقع على الويب إلى ما يمكن تسميته بيئة "دستوري الغذائي" يستلزم تحليلاً متأنياً لتدفقات عمل الأمانة واحتياجات جهات الاتصال للدستور الغذائي.

66- وستدمج أيضاً بيئة "دستوري الغذائي" في العمل اليومي لأمانة الدستور. وحالما انتهى مسؤول من أداء مهمة تبت تلقائياً مباشرة إلكترونياً وترسل الإخطارات إلى جهات الاتصال للدستور الغذائي والمراقبين. ومن شأن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات أن تيسر من إجراءات العمل وأن تكفل، على سبيل المثال، التعديلات في الموقع على الويب.

67- وإضافة إلى هذا الجزء المحمي من الموقع يمكن إنشاء جزء "معلومات الجمهور"، حيث يجد المستخدمون على نحو محدد الإجابات على الأسئلة المتكررة وشرائط فيديو الدستور الغذائي.

68- ويتطلب تجديد الموقع على الويب استثمارات كبيرة في تقنيات المعلومات. ويقدر مبدئياً أن التكاليف (بخلاف تكاليف الموظفين) ستبلغ نحو 150 000 دولار أمريكي.

69- وكانت أمانة الدستور الغذائي قد قدمت، في السنوات الأخيرة، قدراً من الأموال الأساسية للمنسقين الإقليميين من أجل تطوير مواقع إقليمية للدستور الغذائي على الويب، والتي لا تشكل نسخاً للموقع المركزي للدستور الغذائي. وينبغي أن تركز هذه المواقع الإقليمية، بوجه خاص، على القضايا التي تعني كل إقليم من الأقاليم. وقاربت أمانة الدستور إضافة وصلة إلى هذه المواقع الإقليمية، في المواقع الرئيسية للدستور الغذائي على الويب.

70- كذلك دعمت أمانة الدستور، على نحو مماثل، استحداث دورات تعلم إلكتروني بشأن الدستور الغذائي.

## 6-2-7 الاتصالات

71- إن الدستور الغذائي برنامج هام يتميز بقيمة إضافية جلية لكل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وفيما يتعلق بمجال الاتصالات والترويج، فإن الدستور الغذائي ليس بالموضوع السهل بالنظر إلى طابع عمله الفني للغاية. ولما كان الدستور الغذائي برنامجا مشتركا، فلا بد من تنسيق الاتصالات مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، مما لا يجعل من الاتصالات الفعالة أمرا سهلا. فالموافقة على بيان صحفي للدستور الغذائي من جانب السلطات المسؤولة في المنظمين قد يستغرق أسبوعا أو أكثر. وفي بعض الأحيان، ربما ضاعت الفرص للترويج الاستباقي للدستور الغذائي. كما أن هناك نزعة نفور داخل أمانة الدستور الغذائي من قبول المخاطر. وينبغي لأمانة الدستور أن تتبنى موقفا استباقيا في الاتصالات بشأن الدستور الغذائي وأهميته بالنسبة للمجتمع الدولي.

72- سعيا إلى زيادة تسليط الضوء على الدستور الغذائي، بذلت الأمانة جهودا حثيثة من أجل ابتداء رمز للدستور الغذائي. إلا أن جميع هذه الجهود لم تثمر، إذ تبين، لأسباب سياسية وإدارية، استحالة أن يكون لجهاز فرعي تابع لمنظمتين مستقلتين في منظومة الأمم المتحدة، رمزا خاصا به.

73- وعملت أمانة الدستور بالفعل، منذ التقييم المشترك 2002، على تعزيز وظيفتها في مجال الاتصالات، غير أن الوقت قد حان للتقدم خطوات أخرى في هذا الاتجاه. فالاتصالات الاستباقية التي لا تنفر كثيرا من قبول المخاطر، هي دعوة تتفق تماما مع نتائج التقييم الخارجي المستقل لمنظمة الأغذية والزراعة، وهو ما يبرر وجود موظف واحد متفرغ لأعمال الاتصالات الاستباقية داخل أمانة الدستور الغذائي.

## 7-2-7 بناء القدرات

74- تقع مسؤولية بناء القدرات، في الوقت الحاضر، على عاتق المنظمين الراعيتين في المقام الأول. وفي حين أن أمانة الدستور الغذائي تقدم إسهامات إلى كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بناء على طلبهما، فإنها ترغب في تولي مسؤوليات أنشطة بناء القدرات التي ترتبط مباشرة بالدستور الغذائي وبأنشطتها الأساسية التي تعتبرها جزءا من مهمة الاتصالات بشأن الدستور الغذائي والترويج للمنظمة. ومن الممكن استيعاب هذه المهمة الصغيرة بدون الحاجة إلى موارد إضافية كثيرة، ولكنها تتطلب تنسيقا وثيقا مع المنظمين الأصليين. من جهة ثانية، ترى أمانة الدستور أن تظل مهمة بناء القدرات بشأن الدستور الغذائي على المستوى القطري، من مسؤوليات كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

75- وحرصا على تعزيز أثر برامج بناء القدرات في مجال سلامة الأغذية، تعمل حاليا منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على استقصاء نهج أكثر تكاملا على المستوى القطري. ويهدف العمل في مجال بناء القدرات على تعزيز البنية الأساسية لسلامة الأغذية على المستوى القطري. وزيادة المعرفة بماهية الدستور الغذائي وبوضع المواصفات

الدولية هو مجرد جزء من هذا الهدف الأوسع. ويؤدي موظفو منظمة الأغذية والزراعة بعض الانشغال إزاء إسناد مهمة بناء القدرات إلى أمانة الدستور الغذائي، لا سيما وأنها ستضطلع بهذه المهمة بمعزل عن الأعمال الأخرى لبناء القدرات لدى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وبدون تنسيق جيد معها. ومن الضروري، إلى جانب التنسيق، أن تكون هناك اختصاصات وحدود واضحة فيما بين الأمانة والوحدات الأخرى في المنظمتين الراعيتين، فيما يتعلق بالأعمال الأخرى في مجال بناء القدرات.

76- وأشار موظفو منظمة الأغذية والزراعة إلى أن من الأفضل أن يكون الترويج لأعمال بناء القدرات التي تضطلع بها المنظمتان الراعيتان، في لجان التنسيق الإقليمية، نظرا لأنها جمهورا مستهدفا بقدر أكبر مقارنة مع الجلسات العامة لهيئة الدستور الغذائي. فمتابعة عمل الدستور الغذائي، بالنسبة لهذه اللجان، يكفل وعيا بالموضوعات التي تهم الدول المختلفة وما هي الجوانب التي سيسهم فيها بناء القدرات، وبالتالي إعطاء تركيز أفضل على احتياجات البلدان. وعقد جلسات الإطلاع الإعلامية عقب اجتماعات الدستور الغذائي ذات الصلة، أمر مستحب.

#### 7-2-8 المشورة القانونية

77- أرست الإدارتان القانونيتان في المنظمتين الراعيتين علاقات عمل طيبة، كما تأكدت عبر السنوات الأهمية الجوهرية لما قدمته من مشورة للدستور الغذائي. وقلما اختلفت وجهتا نظر الإدارتين فيما يتعلق بقضايا الدستور الغذائي. وتشترك المنظمتان في معالجة القضايا المعقدة، أما المسائل البسيطة فتتولى معالجتها الإدارة القانونية في منظمة الأغذية والزراعة. والمسائل المتعلقة بالقطاع الخاص هي من اختصاص منظمة الصحة العالمية في المقام الأول.

78- والإدارتان وحدتان صغيرتان تلييان احتياجات كل من منظمتيهما، حيث لا يعدو الدستور الغذائي أن يكون برنامجا هاما من بين عدة برامج هامة أخرى. وتبعاً لذلك، نادرا ما يتوافر للإدارتين القانونيتين الوقت الكافي، وبالتالي، تعذر عليهما إسداء المشورة للدستور الغذائي دائما في الوقت المناسب. وفي الوقت الحاضر، فإن الإدارة القانونية في منظمة الأغذية والزراعة، على سبيل المثال، تواجه ضغوطا كبيرة مردها، جزئيا، إلى التقييم الخارجي المستقل للمنظمة. وتضيف الاختلافات في الإجراءات بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية طبقة أخرى من التعقيد في مهمة إسداء المشورة للدستور الغذائي ولأمانة الدستور الغذائي.

79- وتتمتع أمانة الدستور بعلاقات عمل طيبة مع الإدارتين القانونيتين في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وما يحدث من تأخير، في أحيان كثيرة، في الصياغة النهائية لوثائق العمل والتي تستلزم مشورة قانونية معتمدة، يرجع إلى الأسباب المذكورة أعلاه، وليس بالتأكيد نتيجة عدم الاهتمام.

7-2-9 التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

80- التعاون القائم بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وأمين الدستور الغذائي والموظفين العاملين معه، تعاون طيب مجملًا. بيد أن هناك عدد من القضايا التي تستوجب الحذر والتي تتعلق بوجهة سياسيات الدستور الغذائي وطريقة عمل هيئة الدستور الغذائي وأجهزتها الفرعية، إضافة إلى مسائل الميزانية. وفيما يلي بعض أمثلة على ذلك:

81- أبلغ ممثل منظمة الأغذية والزراعة للجنة التنفيذية في دورتها الستين بأنه، نتيجة ما أبدته البلدان الأعضاء من وجهات النظر في الأجهزة الرئاسية للمنظمة ومنظمة الصحة العالمية والمشاورات التي جرت في الإدارة، اتفقت المنظمتان على إصدار بيان مشترك<sup>5</sup>. وأشار ممثل منظمة الأغذية والزراعة إلى أن الدستور الغذائي يمر بمرحلة تغيير، وأن الدول الأعضاء في كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية تظل تعرب عن رغباتها في رؤية تحسين في الطريقة التي تعمل بها المنظمتان، بما في ذلك في نطاق الدستور الغذائي. وتدعو البنود الواردة في البيان المشترك، الدستور الغذائي إلى تسريع وتيرة عمله، والتركيز بقدر أكبر على القضايا الصحية وإتباع طرائق حديثة وأكثر كفاءة في المفاوضات الدولية.

82- وتكررت، أثناء اجتماعات هيئة الدستور الغذائي واللجنة التنفيذية في الآونة الأخيرة، إشارات ممثل المنظمتين إلى هذا البيان المشترك. وبدا ظاهراً، في ذات الوقت، بعض عدم الارتياح بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية نشأ، عن مسألة مساهمة كل من المنظمتين في الميزانية المشتركة للدستور الغذائي. وتبدى جلياً انزعاج منظمة الأغذية والزراعة إزاء المستوى الحالي لمساهمة منظمة الصحة العالمية، بينما أكدت هذه الأخيرة مراراً أنه ما لم تتوافر لها صورة واضحة عن أوجه إنفاق الميزانية، فإنها ليست على استعداد لإعادة النظر في مساهمتها. ونما إلى علم الاستشاري لهذا التقييم بأن هذه القضية تعالج الآن على أعلى المستويات في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

83- وفي أعقاب التقييم المشترك 2002، بادرت منظمة الصحة العالمية إلى إنشاء "مجموعة إدارة الدستور الغذائي" غير الرسمية، وتتألف من المدراء العامين المساعدين في كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، والمدراء التابعين لكل منهم والمسؤولين عن شؤون الدستور الغذائي، وأمين الدستور الغذائي. وكان الهدف هو أن تجتمع الإدارة العليا في كلتا المنظمتين مرتين أو ثلاث مرات في السنة لمناقشة قضايا السياسات العريضة فيما يتعلق بالدستور الغذائي والأنشطة المتصلة بالدستور الغذائي، مثل تقديم المشورة العلمية، وتوفير منتدى، في ذات الوقت، لكي تتبادل المنظمتان الراعيان المعلومات والاتفاق بينهما على ما ينبغي اتخاذه من خطوات رئيسية بشأن البرنامج المشترك وذلك، مثلاً، زيادة مساهمة كل منهما في ميزانية الدستور الغذائي. ويكفل ذلك مشاركة المنظمتين على مستوى رفيع في برنامج مشترك

<sup>5</sup> ورقة الاجتماع رقم 8، الدورة الستون للجنة التنفيذية (الوثيقة ALINORM 07/31/3)

هام. وأصبحت هذه الاجتماعات بشأن "الدستور الغذائي والأنشطة المتصلة بالدستور الغذائي" تعقد منذ فبراير/شباط 2007، بصورة منتظمة وأحيانا بدون مشاركة المدراء العاميين المساعدين.

84- وظهر، في الواقع، أن "مجموعة إدارة الدستور الغذائي، مثار حساسية. واعتبرت بمثابة محاولة من منظمة الصحة العالمية لتعزيز نفوذها على الوجهة التي يتخذها عمل الدستور الغذائي، أو أنها قد تسفر عن طبقة إدارة أخرى، تتولى الإدارة الصغرى للعمل اليومي لأمانة الدستور الغذائي. وأبدت منظمة الصحة العالمية عن خيبة أملها إزاء عزوف أمانة الدستور الغذائي عن قبول فكرة "مجموعة إدارة الدستور الغذائي". وأبدى أمين الدستور الغذائي، من جهته، قلقه حيال النفوذ المحتمل للمنظمتين الراعيتين على برنامج عمل الدستور الغذائي، الذي هو في المقام الأول، من وجهة نظره، من مسؤوليات الدول الأعضاء في الدستور الغذائي، وكذلك تخوفه من مخاطر تسلل عناصر الإدارة الصغرى إلى البرنامج. وفي اعتقاد أمين الدستور الغذائي أن الحوار المتكرر وفي التوقيت المناسب بين الإدارة العليا في كلتا المنظمتين حري بأن يسهم في تحسين تشغيل برنامج الدستور الغذائي وزيادة كفاءته بما يرضي الدول الأعضاء في الدستور الغذائي (وهم على خلاف الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية - ليس فقط فيما يتعلق بقائمة البلدان، بل وبما يتعلق أيضا بالوزارات التي أوكلت إليها المسؤولية). وكما يرى أن أمانة الدستور ينبغي أن تكون، في المقام الأول، في خدمة اهتمامات هيئة الدستور الغذائي التي تعبر عن رأيها من خلال جهازها التنفيذي الخاص بها، ولا ينبغي أن تحول إلى وسيط يتلقى التعليمات من منظمة الأغذية والزراعة أو منظمة الصحة العالمية. وخلاف ذلك، سيفقد أعضاء الدستور الغذائي إحساسهم بملكية البرنامج، الذي كان العامل الأول في نجاح الدستور الغذائي خلال العقود الماضية. وموقف منظمة الأغذية والزراعة تجاه "مجموعة إدارة الدستور الغذائي"، هو حماية الاستقلال الذاتي للدستور الغذائي والحفاظ على توازن مقبول فيما بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بالبرنامج المشترك. ويأمل المشاركون صادقين في أن تسهم هذه الاجتماعات في تهيئة بيئة مواتية للدستور الغذائي ولأمانته، والتميز الواضح بشأن مسائل السياسات المتعلقة بالدستور الغذائي وإدارة أمانة الدستور الغذائي.

85- ومن منظور منظمة الأغذية والزراعة، فإن المادة 9 من النظام الأساسي لهيئة الدستور الغذائي تنص على أن تتولى منظمة الأغذية والزراعة إدارة الدستور الغذائي نيابة عن منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. ويدر الدستور الغذائي، الذي تتولى إدارته منظمة الأغذية والزراعة باعتباره كيانا برامجيا في نطاق برنامجها العادي، بذات الطريقة تماما التي يدار بها أي برنامج فني في المنظمة وفقا للإدارة المالية والمراجعة الداخلية.

86- وكانت الإدارتان القانونيتان في المنظمتين قد طرحتا أفكارهما، في العديد من المناسبات في الماضي، بشأن علاقات الدستور الغذائي والمنظمتين الأصليتين. ومن وجهة نظرهما، فإن الدستور الغذائي بوصفه جهازا فرعيا تابعا لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ينبغي ألا يتجاهل السياسات الأوسع للمنظمتين الأصليتين ولكن ينبغي، في ذات الوقت، أن يتمتع بقدر كبير من الاستقلال الذاتي بالنظر إلى الطابع المحدد والعلمي للدستور الغذائي. وينبغي لهيئة الدستور الغذائي، مستعينة بالمشورة المقدمة من اللجنة التنفيذية، أن تكون قادرة على اتخاذ القرارات بشأن الأولويات وبرنامج العمل داخل الدستور الغذائي.



## 10-2-7 البيروقراطية

87- تمثل منظمة الأغذية والزراعة بيئة مرهقة إلى حد ما بالنسبة لمدير مسؤول عن برنامج هام. فالتسلسل الهرمي للسلطة يقلص من مساحة الحركة المتاحة لفرادى المدراء. ومن أمثلة ذلك تدخل الوحدات المركزية في اختيار الموظفين الجدد لشغل الوظائف الشاغرة في الأمانة، متمسكة على نحو جامد بعناصر رئيسية في الوصف الوظيفي. وعند اختيار موظف لوظيفة شاغرة في فئة الخدمات العامة، لا بد لفريق من الأمانة من استعراض عشرات من المرشحين لإعادة التوزيع داخل منظمة الأغذية والزراعة قبل أن يسمح حتى بالإعلان الداخلي عن الوظيفة، مما يعني ضياع شهور من الوقت والتأخير في شغل الوظيفة. وكثيرا ما يطلب من المدراء تقديم كافة أشكال المعلومات إلى الإدارة العليا خلال مهلة قصيرة. وينطبق هذا الحال الآن بوجه خاص على الانتهاء من التقييم الخارجي المستقل للمنظمة.

88- لا تطلب منظمة الصحة العالمية، في العادة، إسهاما كبيرا من أمانة الدستور الغذائي. وتتخذ منظمة الصحة العالمية أحيانا إجراءات ترى أمانة الدستور أنه كان لا بد من استشارتها بشأنها في الوقت المناسب، ومنها مثلا مذكرة التفاهم بين منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، وقرارات جمعية الصحة العالمية التي تتضمن الإشارة إلى الدستور الغذائي وأعمال متابعة. ولربما كان من المستحسن وجود تنسيق أفضل مع منظمة الصحة العالمية من خلال مزيد من الاتصالات على مستوى أمين الدستور الغذائي والموظفين العاملين معه. ويمكن النظر في إمكانية إعاره موظفي الدستور الغذائي للعمل في منظمة الصحة العالمية لفترة زمنية محدودة للإلمام أكثر بطرائق عمل منظمة الصحة العالمية. فالفهم المتعمق يعزز بلا شك من قيام علاقات عمل أفضل.

## 3-7 تحليل الإجابات على الاستبيانات الموجهة إلى جهات الاتصال للدستور الغذائي

## 1-3-7 التحليل العام للإجابات

89- يتضمن الملحق 3 الاستبيان. وقد أرسل الاستبيان إلى 176 من جهات الاتصال للدستور الغذائي. وبنهاية ديسمبر/كانون الأول 2008، وردت 45 استجابة على الاستبيان، أي بنسبة 26 في المائة. ويظهر الجدول 6 عدد الإجابات حسب كل إقليم من الأقاليم.

## الجدول 6:

عدد الإجابات على الاستبيان الموجه إلى جهات الاتصال للدستور الغذائي

الأقاليم	عدد الدول الأعضاء	عدد الإجابات الواردة	معدل الاستجابة (%) <sup>6</sup>
أفريقيا	44	10	23
آسيا	22	5	23
أوروبا، بما في ذلك المجموعة الأوروبية	47	13	28
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	33	10	30
الشرق الأدنى	17	3	18
أمريكا الشمالية	2	1	50
جنوب غرب المحيط الهادي	11	3	27
المجموع	176	45	26

90- هذه النسبة للإجابات ليست بالنسبة الباهرة. ومع ذلك، أمكن الحصول على معلومات مثيرة للاهتمام من جميع أقاليم الدستور الغذائي، خاصة وأن الكثير من جهات الاتصال أعطت توضيحات عند إعطاء درجة "1" (مقبول ولكن يمكن تحسينه) أو "صفر" (ضعيف - لا بد من تحسينه) لأداء أي خدمة محددة تقدمها الأمانة أو جودة أي عنصر بعينه من عناصر الموقع على الويب أو الرضا عنه. وفي حالات عدم الرضا التام أعطت جهات الاتصال إجمالاً درجة "1" ودرجة "الصفر" بمعدل أقل.

91- ويتضمن الاستبيان الموجه لجهات الاتصال ثلاثة أسئلة رئيسية:

- (أ) أهمية الخدمات التي تقدمها أمانة الدستور ونوعيتها؛
- (ب) الاتصالات مع أمانة الدستور؛
- (ج) وموقع الدستور الغذائي على الويب.

92- كانت 21 من جهات الاتصال راضية (درجة "2" أو "3") عن مستوى الخدمات المقدمة تحت مسرد جميع الخدمات في السؤال 2. وأعطت 24 من جهات الاتصال درجة "صفر" أو "1" لخدمة أو أكثر من هذه الخدمات.

93- لم تتفق 17 من جهات الاتصال مع جميع بيانات الاتصالات تحت السؤال 3. ووافقت 28 من جهات الاتصال مع واحدة أو أكثر من البيانات أو أنها لم تبد أية وجهة نظر.

94- كانت 32 من جهات الاتصال راضية (درجة "2" أو "3") عن مستوى الموقع على الويب والبنود الفرعية حسبما حددت في السؤال 5. وأعطت 13 من جهات الاتصال درجة "صفر" أو "1" لواحد أو أكثر من البنود الفرعية للموقع على الويب.

<sup>6</sup> الأرقام مقربة

95- وقدمت 30 من جهات الاتصال توضيحات عند إعطاء درجة "1" (مقبول ولكن يمكن تحسينه) أو "صفر" (ضعيف - يجب تحسينه) لأداء أية خدمة محددة تقدمها الأمانة أو جودة أي عنصر محدد من عناصر الموقع على الويب أو الرضا عنه.

96- كانت جهات الاتصال للدستور الغذائي "راضية" إلى "راضية جدا" عن الخدمات كافة التي تقدمها أمانة الدستور (السؤال 5). ولم تكن أي من جهات الاتصال "غير راضية"، وكانت واحدة منها "راضية بعض الشيء"، و23 "راضية" و20 "راضية جدا". ولم توضح واحدة من جهات الاتصال درجة رضاها العام. ومن جهة أخرى، حتى عندما أعطت جهات الاتصال درجة "1" أو "صفر" لعناصر معينة في الأسئلة، أو أنها اتفقت مع واحدة أو أكثر من البيانات في السؤال 2 (الاتصالات)، كان واضحاً أن ذلك لم يؤثر على درجة رضاها العام.

97- ونظراً لانخفاض معدل الإجابة على الاستبيان والاختلاف الكبير في الدرجات، التي أعطيت خاصة تحت السؤال 2 (الخدمات المقدمة) والسؤال 4 (موقع الدستور الغذائي على الويب)، لم يجر أي تحليل عددي آخر. وكان تحليل التعليقات التي أبدت أكثر أهمية. وفيما يلي ملخص للتعليقات التي أبدت تحت كل سؤال من الأسئلة.

#### 7-3-2: السؤال 2: الخدمات التي تقدمها أمانة الدستور الغذائي

##### 7-3-2-1 وثائق العمل، الرسائل الدورية ورسائل الدعوات

98- أبدت 7 من جهات الاتصال تعليقات على إتاحة وثائق العمل في موعدها وباللغات ذات الصلة، وضرورة تحسين هذه العملية. وكانت مدركة لواقع أن الأمانة ليست مسؤولة، في أحيان كثيرة، عن إعداد الوثائق، وإنما هو واحد من البلدان الأعضاء الذي يوجه إعداد الوثيقة. ويمكن لأمانة الدستور أن تقوم بدور استباقي أكثر في ضمان توعية البلدان المضيئة والبلدان الأعضاء التي تقود العمل، بالمواعيد الزمنية المطلوبة لضمان أن يتاح لجميع أعضاء الدستور الغذائي الوقت الكافي لدراسة الوثائق.

99- وأبدت بعض جهات الاتصال تعليقات مماثلة بشأن الرسائل الدورية ورسائل الدعوات التي يرفق معها جدول الأعمال المؤقت؛ مشيرة إلى المواعيد النهائية المنصوص عليها في دليل الإجراءات، ومشددة أيضاً على ضرورة التوزيع المتزامن بجميع الصيغ اللغوية لوثائق العمل، والرسائل الدورية ورسائل الدعوات.

##### 7-3-2-2 تقارير الاجتماعات

100- أبدت 3 من جهات الاتصال تعليقات على نوعية التقارير. ومن وجهة نظرها، أن التقارير أصبحت ملخصات إلى حد بعيد وفقدت الاتساق. فالتقارير لا ينبغي أن تكتفي بعرض القرارات التي اتخذت، بل ينبغي أيضاً أن تتضمن

وصفا تفصيليا لما جرى من مناقشات لیتاح لمن لم یشارك أن یلم بما حدث فی الاجتماع المعنی. وأشارت واحدة من جهات الاتصال إلى ضرورة تضمینها المحاضر الحرفیة، خاصة عندما لا یتفق بلد أو مجموعة بلدان مع القرارات أو الاستنتاجات.

#### 3-2-3-7 دليل الإجراءات

101- أشارت بضعة من جهات الاتصال إلى إمكانية تحسين ترتيب دليل الإجراءات. واقترحت واحدة منها تجزئة الدليل إلى جزئين، واحد عن الترتيبات المؤسسية للدستور الغذائي وحقوق وواجبات الدول الأعضاء، وتضمين الجزء الثاني ما تبقى من النص الحالي.

#### 4-2-3-7 تحديث موقع الدستور الغذائي على الويب

102- أشارت 4 من جهات الاتصال إلى أهمية تحديث موقع الدستور على الويب في الوقت المناسب وإمكانية تحسينه. وأشارت واحدة من جهات الاتصال هذه، على نحو محدد، إلى قواعد بيانات الحدود القصوى لمخلفات المبيدات والعقاقير البيطرية. وبالنظر إلى أهمية قواعد البيانات هذه لقضايا التجارة وسلامة الأغذية، وضرورة التمكن من الوصول إلى معلومات دقيقة وحديثة، فلا بد من تحديثها على الفور عقب كل دورة من دورات هيئة الدستور الغذائي.

#### 5-2-3-7 مواد الترويج

103- أعطت جهات الاتصال مختلف الإجابات على أهمية مواد الترويج (الملصقات، البطاقات البريدية، الأقراص الرقمية DVD وأشرطة الفيديو ومطبقات الدستور الغذائي من تصميم A-5) وتقديرها للأسلوب الذي تتبعه أمانة الدستور في تعميم هذه المواد. وأشارت بعض جهات الاتصال أنها ليست على علم بوجود مواد الترويج. ورأى العديد منها أن مواد الترويج ليست ذات أهمية كبرى، لا سيما الملصقات والبطاقات البريدية. وهي لا تستخدم هذه المواد في بلدانها. كما أشارت هذه الجهات إلى أنها لا تتلقى هذه المواد، أو أن ذلك لا يتم على الأقل بصورة منتظمة. وأكدت واحدة من جهات الاتصال أن الأقراص الرقمية DVD وأشرطة الفيديو مفيدة للغاية في إنجاز التدريب المحلي وإذكاء الوعي بما هو الدستور الغذائي وعمله، وتأمل في رؤية المزيد من هذه الأقراص الرقمية وأشرطة الفيديو التي تعد لهذا الغرض. وأشارت نفس جهة الاتصال إلى مطبق الدستور الغذائي بوصفه وثيقة مفيدة للغاية ومرشدا مرجعيا سريع لكبار المدراء في حكومة البلد وللمنظمات غير الحكومية. وينبغي من وجهة نظرها توزيع هذا المطبق على جهات الاتصال بصورة منتظمة.

7-3-2-6 الرد على الاستفسارات الواردة من جهات الاتصال

104- ترى جميع جهات الاتصال تقريبا أن استجابة أمانة الدستور لاستفساراتهم خدمة هامة. وأعطت 7 من جهات الاتصال درجة "صفر" أو "1" لأداء هذه الخدمات. وذكرت واحدة من جهات الاتصال بصورة صريحة أن الأمانة استجابت دائما لطلباتها للحصول على معلومات أو توضيحات، وأعطت الأداء لهذه الخدمات درجة "3". واقترحت بعض جهات الاتصال إمكانية أن تعمل الأمانة على إتاحة رسم بياني للهيكل التنظيمي لموظفيها وتفاصيل طريقة الاتصال، حرصا على تيسير الاتصال بالمسؤول المناسب بشأن موضوع يعينه أو لتوضيح من المسؤول المكلف عندما يكون المسؤول الأصلي في سفر رسمي أو إجازة.

105- وكان الرد على الاستفسارات بندا أيضا تحت السؤال 3. انظر أدناه استجابات جهات الاتصال.

7-3-2-7 متنوعات

106- أبدت 14 من جهات الاتصال تعليقات على خدمات أخرى. وأشار العديد منها إلى أن المعلومات ذات الصلة ترسل أحيانا في موعد متأخر إلى جهات الاتصال (الدعوات، الإعلانات، المعلومات عن الفنادق وترتيبات السفر، مذكرات التنبيه قبل المواعيد النهائية، وإلى غير ذلك)، وأن بإمكان أمانة الدستور أن تحسن عموما من توزيع الوثائق والمعلومات على جهات الاتصال. وذكرت بعض جهات الاتصال أنها لم تتلق قط مذكرات تنبيه لتقديم تعليقات خطية قبل المواعيد النهائية. وكان من رأي واحدة من جهات الاتصال في هذا الصدد أنه حالما توافرت هذه المعلومات في موعدها على موقع الدستور الغذائي على الويب، انتفت الحاجة إلى إرسالها إلى جهات الاتصال، مما يعني الحفاظ على وقت أمانة الدستور الغذائي. وأشارت نفس جهة الاتصال إلى أنه لا حاجة، في رأيها، إلى أقراص CD-ROM عندما تكون هذه المعلومات متاحة بالفعل في الموقع على الويب. وأشارت واحدة من جهات الاتصال إلى أنه قد يكون من المفيد إذا ما أكملت قائمة الرسائل الدورية بتضمينها رسائل دورية أدرجت في وثائق Alinorm. كما أن موظفي أمانة الدستور من المؤلفين لمقالات في المجلات والدوريات غير معروفين تماما. وذكرت العديد من جهات الاتصال أنها لم تكن على علم بهذا الجانب. وأشارت واحدة من جهات الاتصال إلى الحاجة إلى بناء القدرات لتحسين أداء جهات الاتصال.

7-3-3 السؤال 3: الاتصالات مع أمانة الدستور الغذائي

107- يعطي التقييم العددي للإجابات على هذا السؤال نظرة عامة ملفتة للانتباه للاهتمامات التي أعربت عنها جهات الاتصال. ويلخص الجدول 7 إجابات جهات الاتصال (الاتفاق مع البيانات أو عدم إبداء رأي). وكما سبق ذكره، فإن 17 من جهات الاتصال لم تتفق مع جميع البيانات. وأبدى العديد من جهات الاتصال تعليقات عندما اتفقت مع واحدة أو أكثر من البيانات. وذكرت بضعة جهات اتصال بصورة صريحة أنها لم تواجه أية مشكلات في جميع اتصالاتها مع الأمانة.

**الجدول 7: عدد جهات الاتصال التي تتفق مع أي من البيانات في السؤال 3 أو لا تبدي أي رأي بشأنها**

البيانات	موافق	لا رأي
كثرة من رسائل الدستور التي تنهمر على صندوق بريدي الإلكتروني كل الوقت	10	2
مرفقات الملفات كبيرة الحجم جدا	2	1
أواجه صعوبات في فرز رسائل الدستور الغذائي التي تهمني	6	1
أتلقي كثرة مبالغه من الإعلانات غير المتعلقة بالدستور الغذائي	3	5
ينقصني الوصول المنتظم إلى البريد الإلكتروني	3	-
ضيق الرسائل التي أبعث بها إلى أمانة الدستور	5	2
لا أتلقى ردا من أمانة الدستور أو أن الرد يستغرق وقتا طويلا	13	1
يرسل أشخاص آخرون في حكومتي ردودا على الرسائل الدورية أو يرسلون تعليقات دون إبلاغي بها بصفتي جهة الاتصال	7	2

108- إجابات جهات الاتصال على اثنين من البيانات ذات أهمية خاصة في تقييم الاتصالات بين أمانة الدستور الغذائي وجهات الاتصال. فمن رأي 10 من جهات الاتصال أن هناك كثرة مبالغه من رسائل الدستور الغذائي التي تنهمر على صناديق بريدها الإلكتروني في كل الأوقات، في حين ذكرت 13 من جهات الاتصال أنها، في أغلب الأحيان، لا تتلقى ردا على استفساراتها التي توجهها إلى الأمانة أو أن الرد يستغرق وقتا طويلا.

109- أشارت قلة من جهات الاتصال أنها تعتمد بصورة متزايدة على موقع الدستور الغذائي على الويب، وأنها لا ترغب في تلقي جميع وثائق العمل بالبريد الإلكتروني، ولا ترغب بالتأكيد في تلقي جميع الصيغ اللغوية. وأشارت واحدة من جهات الاتصال، على وجه التحديد، إلى ضرورة أن تركز أمانة الدستور على تحديث موقع الويب في الوقت المناسب، إذ أن ذلك من شأنه أن ييسر عمل جهة الاتصال ويقلل من تدفقات رسائل البريد الإلكتروني إلى جهات الاتصال المختلفة. وعندما تنقل وثائق عمل اجتماعات الدستور الغذائي على الفور إلى الموقع على الويب، تنتفي الحاجة كلية إلى إرسال هذه الوثائق إلى جميع جهات الاتصال ويقتصر ذلك على الجهات التي ترغب في تلقي هذه الوثائق عن طريق البريد.

110- كانت مسألة استجابة الأمانة في الوقت المناسب على الاستفسارات الواردة من جهات الاتصال واحدة أيضا من البنود تحت السؤال 2 (انظر أعلاه). وفي إطار السؤال 3 ذكرت واحدة من جهات الاتصال أنها تواجه مشكلات مع ردود "خارج المكتب" وتقترح أن يعين موظف آخر لمعالجة الاستفسارات.

111- أبدت 3 من جهات الاتصال تعليقات على البيان القائل بأن أشخاص آخرين في بلدها يقومون، بدلا عن جهة الاتصال، بالاتصال مع أمانة الدستور؛ واقترحت واحدة من هذه الجهات أن بإمكان أمانة الدستور الغذائي أن تكون أكثر وضوحا، في الرسائل الدورية، في شرح مسؤوليات جهات الاتصال.

1-3-3-7 الصندوق الاستئماني للدستور الغذائي

112- أبدأت 7 من جهات الاتصال تعليقات فيما يتصل بالصندوق الاستئماني للدستور الغذائي؛ وانتقد العديد منها إدارة الصندوق. وذكرت جهات الاتصال هذه أنه نتيجة المشكلات مع الصندوق الاستئماني (المناقشات بشأن خط الرحلة، تأخر تأكيد تصديق السفر، وإلى غير ذلك) فإنها فقدت فرصة المشاركة في العديد من اجتماعات الدستور الغذائي خلال عامي 2007 و2008. وأشارت واحدة من جهات الاتصال إلى أن الأشخاص في بلادها كثيرا ما أجروا اتصالات مع إدارة الصندوق الاستئماني بدون إبلاغ جهة الاتصال أو التشاور مع اللجنة الوطنية للدستور الغذائي. وقد اتخذت جهة الاتصال المذكورة تدابير تصحيحية لتلافي هذا الأمر في المستقبل. وشددت أيضا جهة اتصال أخرى على ضرورة أن تتم هذه الاتصالات عن طريق جهة الاتصال. وأشارت واحدة من جهات الاتصال إلى ضرورة تقديم معلومات إحصائية أفضل على أساس سنوي في تقارير الإدارة. واقترحت جهة اتصال أخرى ضرورة نشر استخدامات وتقارير البلدان المستفيدة، حرصا على زيادة شفافية الصندوق الاستئماني للدستور الغذائي. وأشارت واحدة من جهات الاتصال إلى أنه ينبغي للأمانة أن تقوم بمهمة الحكم بين البلدان المستفيدة والصندوق الاستئماني للدستور الغذائي.

4-3-7 السؤال 4: موقع الدستور الغذائي على الويب

113- ذكرت العديد من جهات الاتصال إلى أن إتاحة وثائق معينة مباشرة على موقع الدستور الغذائي على الويب لا يهملها كثيرا، إذ أن موظفيها يستخدمون، أساسا، النسخ المطبوعة (وعلى سبيل المثال دليل الإجراءات، وما هو الدستور الغذائي). وبالتالي، فإنها أعطت درجة "الصفير" لوتيرة استخدام هذه البنود الفرعية.

114- وأشارت 8 من جهات الاتصال أنها تواجه مشكلات انقطاع الخدمات. ويعاني بعض جهات الاتصال صعوبات أحيانا في فتح (أجزاء معينة) من الموقع، أو استرجاع وثائق أو فتح الأقراص الرقمية DVD.

115- ومن الممكن إبداء ملاحظة مثيرة للاهتمام فيما يتعلق "بالتسجيلات السمعية". وذكرت 23 من جهات الاتصال أنها قلما استمعت، أو لا تستمع البتة، للتسجيلات السمعية لاجتماعات هيئة الدستور الغذائي واللجنة التنفيذية. وأبدأت، في ذات الوقت، ارتياحها (أو ارتياحها الشديد) لهذا الجزء من موقع الويب. واقترحت واحدة من جهات الاتصال بث تسجيلات الفيديو للاجتماعات على الموقع في الويب، وأن تبث على الموقع نسخ من التسجيلات السمعية باللغتين الفرنسية والأسبانية.

116- وأبدت تعليقات محددة على القضايا التالية.

117- أوصت 7 من جهات الاتصال بتحسين وظيفة البحث في موقع الدستور الغذائي على الويب، خاصة فيما يتعلق بالمواصفات الرسمية للدستور الغذائي ووثائق العمل لهيئة الدستور الغذائي والأجهزة الفرعية.

118- وأبدت اثنتان من جهات الاتصال ترحيبهما بإدراج قوائم لكل مجموعات العمل الفعلية ومجموعات العمل الإلكترونية مصنفة بحسب اللجنة أو فريق المهام، مع مواعيدها، جداول أعمالها، المواعيد النهائية لتقديم التعليقات، مثلما يحدث حالياً بالنسبة للاجتماعات العادية لهيئة الدستور الغذائي والأجهزة الفرعية. وهو ما من شأنه أن يتيح للأعضاء عرضاً عاماً أفضل لجميع أنشطة الدستور الغذائي في سنة بعينها، وبشكل أداة تخطيط تستعين بها البلدان الأعضاء في تنظيم مشاركتها في اجتماعات الدستور الغذائي ولتقديم إسهامات من خلال التعليقات على الرسائل الدورية.

119- وتقدمت فرادى جهات الاتصال بشتى الاقتراحات الأخرى، من بينها توسيع نطاق الموقع على الويب بإضافة صيغة بالعربية، تشمل وصلات مع مواقع لجان التنسيق الإقليمية على الويب، أو عن طريق تحسين عرض قواعد البيانات الخاصة بالحدود القصوى لمخلفات المبيدات والعقاقير البيطرية، وللمواصفة العامة لإضافات الأغذية تتضمن معلومات توضيحية، بالإضافة إلى مسرد للتعريف. وأشار إلى ضرورة التحديث في الوقت المناسب للموقع، وبجميع اللغات الرسمية متزامنة.

#### 7-3-5 السؤال 5: الرضا العام

120- حسبما سبق ذكره، فإن جهات الاتصال للدستور الغذائي راضية أو راضية جداً عن المستوى الشامل للخدمات التي تقدمها أمانة الدستور.

121- ولاحظت واحدة من جهات الاتصال أن أمانة الدستور لا تولي، أثناء اجتماعات الدستور الغذائي، اهتماماً متساوياً للمداخلات والطلبات من الدول الأعضاء، بل إن بعض موظفي الأمانة يعمدون إلى إغفال الطلبات من البلدان النامية بصورة منتظمة. وهو ما يؤثر على العلاقات مع الأمانة والثقة بها. وينبغي أن تكون أمانة الدستور محايدة بصورة تامة.

#### 7-3-6 ملخص الاستنتاجات الرئيسية المستخلصة من الاستبيان الموجه لجهات الاتصال القطرية للدستور الغذائي

#### 122- الاستنتاجات الرئيسية

- جهات الاتصال القطرية راضية عموماً عن الخدمات التي تقدمها أمانة الدستور الغذائي؛
- ضرورة تحسين توزيع وثائق العمل والوثائق الأخرى والمعلومات ذات الصلة في موعدها؛
- ضرورة تحسين التحديث في الوقت المناسب لموقع الدستور الغذائي على الويب، خاصة عقب كل اجتماع لهيئة الدستور الغذائي؛
- ضرورة تقليل عدد رسائل الدستور الغذائي التي ترسل بالبريد الإلكتروني إلى جهات الاتصال؛
- ضرورة تحسين عملية الرد على الاستفسارات الواردة من جهات الاتصال؛
- ضرورة تحسين وظيفة البحث في موقع الدستور الغذائي على الويب؛



- ضرورة توضيح أفضل لمسؤوليات كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وأمانة الدستور الغذائي فيما يتعلق بالصندوق الاستئماني للدستور الغذائي.

#### 4-7 الاستبيان الموجه للحكومات

123- يرفق الاستبيان بالملحق الرابع. ووردت الإجابات من 9 من مجموع 16 من الحكومات المضيفة التي تلقت الاستبيان، وهو معدل بنسبة 60 في المائة. وقدمت 8 من الحكومات التي أكملت بيانات الاستبيان توضيحات لما رصدته من درجات أو أبدت تعليقات إضافية. ووردت الإجابات من حكومات تستضيف لجان موضوعات عامة، لجان سلعية، أو فرق مهام دولية مخصصة. وجميعها تتميز بخبرة لا تقل عن 5 سنوات كحكومات مضيفة؛ والكثير منها ظل بلدا مضيفا منذ بداية الجهاز الفرعي في كل منها. وبناء على ذلك، فإن تقييم هذه الحكومات المضيفة للخدمات التي تقدمها أمانة الدستور الغذائي قد لا يكون ممثلا كلية لجميع الحكومات المضيفة المسؤولة حاليا عن واحد أو أكثر من الأجهزة الفرعية للدستور الغذائي.

124- تتقاسم الحكومات المضيفة عبء العمل مع أمانة الدستور فيما يتصل بصياغة مشروعات وثائق العمل وصياغتها النهائية، وتوفير خدمات الترجمة (لوثائق العمل والتقارير) والترجمة الفورية. وتتحمل الحكومات المضيفة كاملا مسؤوليات الترجمة التحريرية والفورية وفقا للخطوط التوجيهية السارية حاليا<sup>7</sup>. وكانت الحكومات المضيفة تعتمد، في الماضي، إلى تفسير هذه الخطوط التوجيهية وتطبيقها بطرائق مختلفة، إلا أنه أمكن الآن تنسيق هذا بصورة تامة. وفي حالة لجان التنسيق الإقليمية، فإن ميزانية الدستور الغذائي تغطي تكاليف الترجمة التحريرية والفورية.

125- أبدت واحدة من الحكومات عدم ارتياحها للخدمات التي تقدمها أمانة الدستور. وأظهرت تعليقاتها أن هذا الموقف مرده إلى تجربتها مع أفراد من مسؤولي المواصفات الغذائية قدموا خدماتهم لاجتماع عقد مؤخرا للجهاز الفرعي في هذا البلد، أكثر منه رؤية عامة لأداء أمانة الدستور بأكملها. وتتعلق المشكلات التي واجهتها بإطلاع رئيس الاجتماع والأمانة القطرية في الوقت المناسب على المعلومات الأساسية بشأن الإجراءات والجوانب اللوجستية وجدول أعمال الاجتماع. ومعالجة إعداد مشروع التقرير طوال الأسبوع والمواعيد النهائية التي حددتها الأمانة فيما يتصل بترجمة وتوزيع الرسائل الدورية. ورأت الحكومة المذكورة أن هناك حاجة إلى تحسينات كبيرة فيما يتعلق بهذه القضايا الثلاث.

126- ولما كانت الانتقادات التي وجهتها هذه الحكومة ترتبط مباشرة باثنين من مسؤولي المواصفات الغذائية، فقد التمسست صراحة في هذه الحالة وجهات نظر أمانة الدستور.

<sup>7</sup> الخطوط التوجيهية للحكومات المضيفة للجان الدستور الغذائي وأفرقة المهام الحكومية الدولية المخصصة، دليل إجراءات هيئة الدستور الغذائي، الإصدار السابع عشر، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2007.

127- وبدون الدخول في التفاصيل، يبدو أن هذا الخلاف ينبع في معظمه من سوء الفهم الناشئ بين الحكومة المضيفة وأمانة الدستور، ومن المؤكد أن الأوضاع ستتطور إلى الأحسن عند عقد الاجتماع القادم لهذه اللجنة.

128- ويمكن رصد ملاحظات محددة بشأن ما ورد من تعليقات تتعلق بأهمية الخدمات التي تقدمها أمانة الدستور ومستوى أداءها. والخلاصة الشاملة هي أن الحكومات المضيفة تقدر كثيرا الخدمات التي تقدمها أمانة الدستور وأنها راضية عن مستوى الأداء.

#### 1-4-7 أهمية الخدمات المقدمة

129- تعتبر الخدمات التالية التي تقدمها أمانة الدستور أقل أهمية أو أقل قيمة (عندما تصنف ثلاث أو أكثر من الحكومات المضيفة أهمية هذه الخدمات بدرجة "صفر" أو "لا تنطبق").

- إسداء المشورة بشأن اختيار موقع انعقاد الدورة؛
- إسداء المشورة بشأن معايير اختيار رئيس الاجتماع؛
- إسداء المشورة بشأن الجوانب اللوجستية الأخرى، بما فيها مخطط الجلوس والتوثيق، واستخدام مواد الترويج؛
- المساعدة الفنية للحكومة المضيفة لترجمة مشروع التقرير؛
- المساعدة الفنية للحكومة المضيفة لترجمة التقرير النهائي؛
- تقديم الدعم للحكومة المضيفة من أجل تنمية قدرات الأمانة القطرية.

130- فيما يتعلق بموقع انعقاد اجتماع ما، رأت واحدة من الحكومات المضيفة أن بوسع أمانة الدستور أن تضطلع بدور أكثر نشاطا في اختيار مواقع عقد الاجتماعات خارج البلد المضيف، خاصة في تقييم هذه المواقع على ضوء "العوامل" التي ينبغي مراعاتها حسبما حددتها أمانة الدستور. وفيما يلي الخدمات التي تعتبر عموما هامة، ولكنها تنطبق بقدر أقل بالنظر إلى تجارب الحكومات المضيفة التي استجابت للاستبيان:

- إسداء المشورة بشأن الجدول الزمني بما في ذلك افتتاح الاجتماع، المناسبات الاجتماعية، وإمكانية عقد جلسات مسائية؛
- المساعدة في أعمال الترجمة بتوفير المراجع؛
- المساعدة في تحديد المترجمين الفوريين الأكفاء؛
- تقديم الدعم لرئيس الاجتماع بغية تطوير المهارات.

## 2-4-7 مستوى الأداء

131- أشارت العديد من الحكومات المضيئة إلى إمكانيات تحسين الأداء (ثلاث أو أكثر من الحكومات صنفت الخدمات المعنية بدرجة "صفر" أو "1")، بشأن ثلاث قضايا:

- تيسير إبرام رسالة الاتفاق ومذكرة المسؤوليات؛
- الإعداد النهائي لوثائق العمل؛
- نقل نصوص الدستور الغذائي المعتمدة إلى موقع الدستور الغذائي على الويب.

132- اكتسى إبرام رسائل الاتفاق ومذكرات المسؤوليات في التوقيت المناسب، أهمية كبرى متزايدة نظرا لأن الحكومات المضيئة تعمد، بصورة منتظمة إلى نقل مواقع عقد الاجتماعات إلى خارج بلدانها. وأشارت العديد من الحكومات المضيئة إلى تجاربها في الآونة الأخيرة مع رسائل الاتفاق، مؤكدة أنه لا بد من تحسين هذه العملية على نحو كبير. فعندما لا يتم التوقيع على رسائل الاتفاق في موعدها، يتعذر إرسال الدعوات للمشاركة في الاجتماعات. وتواجه الحكومة المضيئة حينئذ مخاطر تعذر عقد الاجتماع.

133- وهناك وحدة أخرى في منظمة الأغذية والزراعة مسؤولة، بدلا عن أمانة الدستور الغذائي، عن رسائل الاتفاق وهي شعبة شؤون المؤتمر والمجلس (إدارة المعرفة والاتصالات). وهم مدركون لما حدث من مشكلات. وفي واقع الأمر هناك قناتان للاتصالات: القناة غير الرسمية هي بين أمانة الدستور ووزارات الزراعة أو الصحة التي يشارك ممثلوها في اجتماعات الدستور الغذائي والقناة الرسمية هي بين منظمة الأغذية والزراعة (شعبة شؤون المؤتمر والمجلس) ووزارة الخارجية في بلد ما. وفي حالات بروز مشكلات تشترك أيضا الإدارة القانونية. وتبدي شعبة شؤون المؤتمر والمجلس بعض الانشغال إزاء قيام أمانة الدستور بإرسال مسودات رسائل الاتفاق إلى الدول الأعضاء التي أبدت اهتماما باستضافة اجتماع للدستور الغذائي. وقد تعتبر بمثابة دعوة لبدء مفاوضات في حين لا يوجد، في الواقع، أي مجال لإجراء مفاوضات. وقد أعدت أمانة الدستور وثيقة عمل بشأن هذه المسألة لعرضها على الدورة الثانية والثلاثين لهيئة الدستور الغذائي، إلى جانب تقييم ترتيبات المشاركة الثنائية في استضافة الاجتماعات.

134- والملاحظات التي أبدت بشأن الإعداد النهائي لوثائق العمل في موعدها ونقل نصوص الدستور الغذائي المعتمدة إلى الموقع على الويب، تتسق مع ملاحظات مماثلة أبدتها جهات الاتصال للدستور الغذائي استجابة إلى الاستبيان الأول. فعندما لا تتاح وثائق العمل في موعدها، تصبح عقبة أمام إعداد البلدان لمواقفها. وعزت واحدة من الحكومات المضيئة هذا الأمر إلى الموارد غير الكافية المتاحة للأمانة.

## 3-4-7 تعليقات أخرى

135- أشارت واحدة من الحكومات المضيئة إلى أن تكاليف السفر إلى الخارج تشكل مصروفات كبيرة على جميع المعنيين بالدستور الغذائي. ومن شأن الاستفادة من أمانة الحكومة المضيئة أو مقررين منها أثناء انعقاد اللجان، أن يقلل من حجم السفر الرسمي الذي تنجزه أمانة الدستور، إذ يمكن على سبيل المثال تقديم الخدمات لبعض الاجتماعات من جانب واحد فقط من موظفي الأمانة يعمل بصورة وثيقة مع أمانة الحكومة المضيئة والمقررين. واقتُرحت حكومة مضيئة أخرى ضرورة أن يجلب موظفو الأمانة عند سفرهم حواسيبهم الشخصية معهم لتسجيل مداوات دورة ما لتيسير إعداد مشروع التقرير. وإجمالاً، ينبغي أن تنتقل الأمانة إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة لمعالجة النصوص عند تدوين الملاحظات لتوثيق ما دار أثناء الدورات وأثناء اعتماد جدول الأعمال. وأشار إلى أن بعض الحكومات المضيئة تستخدم هذه التكنولوجيات، وأنه ينبغي تقييم مدى فائدة هذا الأسلوب بغرض التوسع في استخدامه.

136- وفيما يتعلق بقيام الحكومات المضيئة بالمساعدة في إعداد مشروعات تقارير دورات الدستور الغذائي، التمسست وجهة نظر الأمانة. وحرصاً على الحفاظ على درجة عالية لجودة التقارير فيما يتصل بالتطابق والاتساق واللغة (أي أسلوب ومصطلحات الدستور الغذائي، طريقة الهجاء في الأمم المتحدة، الصحة السياسية) تحبذ أمانة الدستور قيامها بنفسها بصياغة التقارير بدلا عن إشراك الحكومات المضيئة في هذا العمل. وقد أظهرت التجربة حتى الآن أن المثالب تتجاوز بكثير المزايا، إذا وجدت.

137- وتدوين الملاحظات وتحويلها إلى مشروع تقرير هو عمل فكري، وليس مجرد تسجيل ميكانيكي للمداخلات. فالمداخلات تختزل إلى جوهرها أثناء تدوين الملاحظات، ومن ثم تجمع معا في مشروع التقرير. ولربما دعت الضرورة، في التقرير النهائي، تغيير ترتيب المداخلات وأسلوب عرضها سعياً إلى متانة التسلسل المنطقي وجعل التقرير دقيقاً. وعادة ما يستخدم كل مسؤول أفضل طريقة بالنسبة له (لها)، بما في ذلك انتقاء لغة التدوين (بعضهم يدون الملاحظات بالإنكليزية، وآخرون بلغة المداخلة).

## 4-3-7 ملخص الاستنتاجات الرئيسية المستخلصة من الاستبيان الموجه إلى الحكومات المضيئة

## 138- الاستنتاجات الرئيسية:

- أبدت الحكومات المضيئة ارتياحاً معقولا للمساعدة التي تقدمها أمانة الدستور الغذائي؛
- ثمة مجال لاتباع أمانة الدستور لنهج مخصص عند تقديم خدمات لحكومة مضيئة، استناداً إلى التجربة واحتياجات الحكومة المعنية؛
- ثمة حاجة عاجلة لتحسين عملية إبرام رسائل الاتفاق بين الحكومات المضيئة (خاصة عندما ينقل موقع انعقاد الاجتماع إلى بلد آخر) ومنظمة الأغذية والزراعة؛
- يمكن تحسين عملية الإعداد النهائي لوثائق العمل؛

- من الضروري نقل نصوص الدستور الغذائي المعتمدة على الفور إلى الموقع على الويب عقب كل دورة لهيئة الدستور الغذائي.

## 8- التقييم والاستنتاجات والتوصيات

### 1-8 تقديم

139- يمر الدستور الغذائي بفترة انتقالية ديناميكية. ففي عام 1994، اعترفت اتفاقات منظمة التجارة العالمية بمواصفات الدستور الغذائي. ومنذ ذلك الحين، اكتسب الدستور الغذائي صبغة سياسية ويات، نتيجة ذلك، مثار اختلافات أكبر. وكان الدستور الغذائي، في السابق، نظرا للطابع الطوعي والفني البحت لمواصفاته، يعمل في إطار بيئة هادئة. وفي ذات الوقت، فإن العالم في تغير وأصبحت الاقتصاديات الناشئة والبلدان النامية أكثر تأثيرا بصورة متزايدة على المفاوضات الدولية، بما فيها الدستور الغذائي. ومن الناحية الموضوعية، وسع الدستور الغذائي كثيرا من نطاق عمله. فقد ركز الدستور الغذائي في المقام الأول، حتى منتصف التسعينات، على المواصفات السلعية، وعلى قضايا مثل توسيم الأغذية والمواصفات بشأن المواد الكيميائية في الأغذية. وطبق الدستور الآن بصورة تامة مبادئ عمل بشأن تحليل المخاطر، وتيسير العمل على المواصفات المتعلقة بالصحة، كما وضع مواصفات وخطوط توجيهية هامة في مجال السلامة الميكروبية للأغذية، التكنولوجيا الحيوية ونظم الواردات والصادرات.

140- وفي عام 2002، أطلقت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية التقييم المشترك لأعمال الدستور الغذائي والمواصفات الغذائية التي تضطلع بها المنظمتان، وهو أول تقييم واسع النطاق منذ إنشاء الدستور الغذائي في 1963/1961. ولقد نفذت كاملة تقريبا التوصيات المتعلقة بالدستور الغذائي، باستثناء تعريف الاتفاق العام في الآراء واستخدام الموجهين<sup>8</sup>. أما التوصيات المتعلقة بأمانة الدستور الغذائي فقد نفذت جزئيا، أو بقدر ما اتفقت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على تنفيذه.

141- واتساقا مع روح التقييم المشترك لعام 2002، أنشأت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، في عام 2003، الصندوق الاستئماني للدستور الغذائي لزيادة مشاركة البلدان النامية في الدستور الغذائي. وأسهم الصندوق الاستئماني بقدر كبير، بعد 5 سنوات من إنشائه، في زيادة مشاركة البلدان النامية من جميع الأقاليم في اجتماعات الدستور الغذائي.

142- على الرغم من التنفيذ الكامل للتوصيات المتعلقة بالدستور الغذائي، قدمت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بيانا مشتركا إلى اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي في ديسمبر/كانون الأول 2007، يحث الدستور الغذائي على تسريع وتيرة وضع مواصفات الدستور الغذائي، مع إسناد الأولوية للقضايا المرتبطة بالصحة وتحديث

<sup>8</sup> الفقرة 147 من الوثيقة Alinorm 08/31/Rep، (تقرير الدورة الحادية والثلاثين لهيئة الدستور الغذائي، 2008).

طرائق عمله. وأكد من جديد ممثلو المنظمين الراجعتين أوجه الانشغال هذه، في بياناتهم الافتتاحية لدورة هيئة الدستور الغذائي في عام 2008.

143- وفي ذات اجتماع هيئة الدستور الغذائي، أعربت البلدان النامية عن عميق قلقها إزاء مشروعية الدستور الغذائي، لا سيما وأنه لم يتحقق بعد لجميع البلدان أن تكون قادرة ويتيسر لها المشاركة النشطة في مفاوضات الدستور الغذائي، بغض النظر عن الصندوق الاستئماني للدستور الغذائي والدعم الفني المقدم من كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

144- وتعمل أمانة الدستور الغذائي، بوصفها جزءاً جوهرياً من تنظيم الدستور الغذائي، في قلب هذه التطورات الدينامية. فهي بالتعاون الوثيق مع الحكومات المضيفة وجهات الاتصال القطرية للدستور الغذائي في البلدان الأعضاء، مسؤولة عن استمرارية عمل الدستور الغذائي. والسبيل الوحيد إلى تقييم أدائها فيما يتعلق بالكفاءة والفعالية، هو أن يتم في سياق التطورات التي استجرت منذ أوائل التسعينات والتي تواصلت خلال الخمس سنوات الماضية (أخذ التقييم الحالي هذه الفترة بعين الاعتبار).

## 2-8 موجز الاستنتاجات

145- ما زالت استنتاجات التقييم المشترك لعام 2002 بشأن أمانة الدستور نافذة في واقع الأمر. فزيادة موارد أمانة الدستور استحوذت عليها بسهولة الأنشطة الجديدة التي أوكلت إلى الأمانة وذلك، أساساً، نتيجة الأوضاع الجديدة للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي بوصفها جهاز إدارة هيئة الدستور الغذائي، بما في ذلك الاستعراض التقييمي ورصد سير العمل في الخطة الاستراتيجية والاجتماعات السنوية لهيئة الدستور الغذائي. وعلى وجه التحديد، اختفاء أثر الزيادة في المساهمة من منظمة الصحة العالمية تماماً جراء خسارة سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو.

146- وتظهر المقابلات الشخصية التي أجريت والإجابات على الاستبيانات أن هناك مستوى معقول من الارتياح لأداء أمانة الدستور الغذائي والخدمات المقدمة لجهات الاتصال للدستور الغذائي والحكومات المضيفة.

147- ويبدو أن التغييرات التي أدخلها أمين الدستور الغذائي على إدارة العمل ناجحة، وعلى الأخص الدور الصريح لكبير مسؤولي المواصفات الغذائية في إدارة العمل والتدوير الأكثر انتظاماً لمسؤولي المواصفات الغذائية على الأجهزة الفرعية للدستور الغذائي. ومن المستحسن تحقيق مزيد من التعزيز لبناء روح الفريق بين موظفي الدستور الغذائي والاتصالات داخل الأمانة.

148- يعترف موظفو منظمة الأغذية والزراعة، بدون استثناء، بالعمل الدؤوب الذي تقوم به أمانة الدستور وبالتعاون الطيب بين وحداتهم المختلفة والأمانة. وأبدت الوحدات المسؤولة عن أعمال الترجمة والمطبوعات ترحيبها بتخطيط أكثر

دقة لتدفقات العمل داخل الأمانة، إذ أن ذلك يساعدها على تنظيم عملها على نحو أفضل. وأشير، في ضوء التقييم الخارجي المستقل للمنظمة، إلى ضرورة أن تعزز الأمانة من وظيفتها في الاتصالات، بما يشمل أيضا عامة الجمهور. وتتفق الاتصالات الاستباقية مع استراتيجية المنظمة الجديدة. وتجدر الإشارة إلى أن المنظمة قد تقرر، نتيجة التقييم الخارجي المستقل، أن تعمل في المستقبل على تطبيق اللامركزية في بعض الوظائف، مثل تقديم المشورة القانونية مما سيكون له أبعاد الأثر على الأمانة.

149- من جهة ثانية، تكاثرت أصوات الانتقاد في منظمة الصحة العالمية. وكانت ذات طابع سياسي جزئيا، ولكنها انصبت بقدر أكبر جزئيا في الجوانب الفنية. وفيما يتعلق بالقضايا السياسية، ثمة خلاف جار بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مساهمة منظمة الصحة العالمية في ميزانية الدستور الغذائي المشتركة. فمنظمة الصحة العالمية تلح على الإطلاع على توزيع تفصيلي بقدر أكبر لأرقام الميزانية للتوصل إلى فهم أفضل لطريقة إنفاق الميزانية. أما منظمة الأغذية والزراعة فقد تصاعد انشغالها، من جهة ثانية، إزاء تزايد عدم المساواة بين مساهمات كل من المنظمتين الراعيتين في ميزانية الدستور الغذائي المشتركة. وترتبط هذه القضايا ارتباطا وثيقا بمجموعة إدارة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، حيث تتباين وجهات نظر كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وأمين الدستور الغذائي بشأن دور هذه المجموعة أو أنها تتبنى منظورا مختلفا لهذا الدور. فمنظمة الصحة العالمية تبدي أسفها حيال معارضة أمين الدستور الغذائي لهذه المجموعة باعتبارها هيكلا للإدارة. فهي تساند دورا استباقيا بقدر أكبر لأمانة الدستور. فمن وجهة نظرها، ينبغي لأمين الدستور الغذائي أن يخلق في الدستور الغذائي روحا من الحاجة الملحة للتغيير. وفيما يتعلق بالمسائل الفنية، فإن منظمة الصحة العالمية ترى أن بإمكان أمين الدستور الغذائي الاقتصاد في المصروفات بتخفيض عدد موظفي الأمانة الذين يوفدون إلى اجتماعات الدستور الغذائي. ومن طريق الاستفادة على نحو أفضل من الأمانات القطرية لدى الحكومات المضيئة، كما بإمكانه تحسين الجوانب اللوجستية للاجتماعات التي تتولى تنظيمها الأمانة (هيئة الدستور الغذائي واللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي).

150- وتبدي جهات الاتصال للدستور الغذائي إجمالا "ارتياحها" إلى "ارتياحها الشديد" للخدمات التي تقدمها أمانة الدستور. ومع ذلك، فقد حددت جهات الاتصال بعض مجالات العمل التي يتوجب تحسينها.

- توزيع وثائق العمل والوثائق والمعلومات الأخرى ذات الصلة في مواعيدها؛
- تحديث موقع الدستور الغذائي على الويب في الوقت المناسب، خاصة عقب كل اجتماع لهيئة الدستور الغذائي؛
- تخفيض عدد الرسائل التي يبعث بها الدستور الغذائي إلى جهات الاتصال عن طريق البريد الإلكتروني؛
- تحسين عملية الرد على الاستفسارات الواردة من جهات الاتصال؛
- تحسين وظيفة البحث في موقع الدستور الغذائي على الويب.

151- وأبدت العديد من جهات الاتصال تعليقات على الصندوق الاستئماني للدستور الغذائي، سواء بشأن معايير الأهلية لاختيار البلدان أو بشأن إدارة الصندوق والدور المتوقع للأمانة في الصندوق الاستئماني. وفي الواقع، فإن إبداء العديد من جهات الاتصال لتعليقات على الصندوق الاستئماني في علاقته بأداء أمانة الدستور بدور في إدارة الصندوق الاستئماني، لهي دليل على أنه من غير الجلي للعالم الخارجي من هي الجهة، في حقيقة الأمر، المسؤولة عن هذا الصندوق. وأمانة الدستور ليست مسؤولة عن الصندوق الاستئماني. فهذه المسؤولية مناطة كلية بالمنظمتين الأصليتين، في حين تتولى منظمة الصحة العالمية الشؤون الإدارية للصندوق على أساس يومي (استعراض الطلبات، تراخيص السفر وغيرها).

152- ويبدو أن الحكومات المضيفة راضية بقدر معقول عن المساعدة التي تقدمها أمانة الدستور. كذلك قدمت الحكومات المضيفة اقتراحات مفيدة عن السبل التي يمكن أن تتبعها أمانة الدستور لتحقيق مزيد من التحسين في خدماتها المقدمة إلى الحكومات المضيفة:

- ثمة مجال لإتباع الأمانة لنهج مخصص عند تقديم خدماتها إلى حكومة مضيفة، استناداً إلى التجربة واحتياجات الحكومة المعنية؛
- حاجة عاجلة إلى تحسين عملية إبرام رسائل الاتفاق بين الحكومات المضيفة (خاصة عندما ينقل موقع انعقاد الاجتماع إلى بلد آخر) ومنظمة الأغذية والزراعة؛
- من الضروري تحسين عملية الإعداد النهائي لوثائق العمل؛
- من الضروري نقل نصوص الدستور الغذائي المعتمدة إلى الموقع على الويب مباشرة عقب كل دورة لهيئة الدستور الغذائي.

### 3-8 التقييم

153- في إطار متابعة التقييم المستقل للدستور الغذائي، قامت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بتخصيص موارد إضافية لأمانة الدستور الغذائي. بيد أن هذه الموارد استحوذت عليها بسهولة زيادة أعباء العمل. وكان لانخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل اليورو خلال الفترة بين 2003 و2008 تأثير هائل على القوة الشرائية للأمانة. ففي يناير/كانون الثاني 2003 كان اليورو الواحد يعادل نحو دولار أمريكي واحد؛ وتحولت هذه النسبة في صيف عام 2008 إلى 1.5 دولار أمريكي. ووفقاً للخطط التوجيهية لإعداد ميزانية 2002، فإن تكاليف وظيفة ف-5 مقرها روما، إيطاليا، تبلغ 253 000 دولار أمريكي للفترة المالية؛ وبلغت تكاليف نفس هذه الوظيفة 436 000 دولار أمريكي في 2008.

154- وفي الوقت الحاضر، فإن ثلاث حكومات قامت بإعارة خدمات ثلاثة موظفين فنيين لأمانة الدستور الغذائي، إلا أنهم سيغادرون روما خلال عام 2009، ولن يتسنى إيجاد البدائل لثلاثتهم. كما أن الأمانة لن تتمكن، بدون وجود هؤلاء الموظفين، من دعم جميع الأنشطة الجارية في الدستور الغذائي، ولتنفيذ التحسينات في العمل الحالي حسبما ذكر



في هذا الاستعراض. ولقد قبلت اللجنة التنفيذية، بخيبة أمل، في السنوات الأخيرة، أن الأمانة لن تتمكن من تقديم الخدمات سوى لثلاثة اجتماعات خلال الفترة المالية، في حين كان ينبغي، من الوجهة المثلى، أن تجتمع اللجنة التنفيذية مرتين في السنة الواحدة. ويحتاج أي برنامج من البرامج إلى حد أدنى من الكتلة الحرجة، والواقع أن العدد الحالي للموظفين هو حد أدنى. وإثر مغادرة الموظف المعار، ومن ثم الموظفين المؤقتين في نهاية الأمر (يعمل حالياً بالأمانة موظف فني يتمتع بخبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات بعقد قصير الأجل)، تصبح قدرات الأمانة غير مستدامة.

155- ويعني العمل في نطاق الحدود الحالية للموارد البشرية والمالية أن القدرات اللازمة لتنفيذ التحسينات الضرورية والمبادرة بأنشطة جديدة، خاصة فيما يتعلق بالقضايا التي ينبغي أن تؤدي الأمانة في إطارها دوراً استباقياً حسبما أشار إليه البيان المشترك، لن يتسنى تحريكها إلا من خلال إجراء تخفيض كبير في عدد اجتماعات الدستور الغذائي.

156- ومن المستبعد للغاية أن يوافق أعضاء الدستور الغذائي على إجراء تخفيض كبير في عدد الاجتماعات. واستناداً إلى الإجابات على الاستبيان الموجه لجهات الاتصال، ستظل هيئة الدستور الغذائي تشهد وجهات نظر متباينة بشأن طول التقارير. ومن المنتظر، على نحو مماثل، أن تبقى سياسة اللغات في الهيئة موضوعاً حساساً. وليس بوسع أمانة الدستور وهيئة الدستور الغذائي سوى التحرك بحصافة بشأن هذه القضايا، ساعيتين إلى إيجاد التوازن بين الشمولية والمساواة بين الأعضاء، والاستخدام الفعال للموارد. غير أنه من المستبعد تحقيق أية وفورات هامة من أجل هذه القضايا.

157- وثمة خيارات من أجل مزيد من التحسين في إدارة عبء العمل وتدفقات العمل في الأمانة، من بينها استخدام تكنولوجيا المعلومات لدعم هذه العمليات، و التخطيط بصورة منهجية بقدر أكبر لأنشطة معينة وتفويض مهام إدارية محددة بنقلها من الموظفين الفنيين إلى موظف الخدمات العامة.

158- هناك أيضاً عوامل لتحسين عمل أمانة الدستور ولكنها خارج تحكم الأمانة. ومن الممكن تحديد أوجه القصور الخطيرة التي تعوق عمل الأمانة. وبعض من أوجه القصور هذه يرتبط بالإجراءات الإدارية في منظمة الأغذية والزراعة. وبعضها الآخر ينبع من ضرورة تنسيق المسائل مع المنظمات الأصلية، ومن ذلك مثلاً، مسائل الاتصالات، المشورة القانونية، مسائل الميزانية، ولكنها تشمل أيضاً الموافقة الرسمية على جداول الأعمال المؤقتة لاجتماعات الدستور الغذائي. وفي أغلب الأحيان لا يتم الحصول على المدخلات الضرورية أو الموافقة إلا بعد انقضاء وقت طويل، مما يستنفد قدراً عظيماً من وقت وطاقات الأمانة.

159- وتعامل التقييم الحالي مع هذه العوامل التي تؤثر على العمل السليم لأمانة الدستور وعمل هيئة الدستور الغذائي في نهاية الأمر، ولكنها خارج تحكم الأمانة. غير أن الاستعراض الكامل لهذه العوامل لم يكن من اختصاص التقييم الحالي. وقد يكون من المفيد إن أجري تقييم مستقل للعلاقات بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في سياق دعمهما للدستور الغذائي، فضلاً عن تفاعل كل منظمة من الاثنين مع الدستور الغذائي ومع الأمانة بغية

تحسين البيئة المواتية التي تعمل في ظلها الأمانة، ولزيادة الاستقلال الذاتي النسبي للأمانة إذا أمكن، وهي أيضا من توصيات التقييم المشترك لعام 2002.

160- تترتب عن الاجتماعات السنوية لهيئة الدستور الغذائي، والتي قررتا المنظمتان الأصليتان وهيئة الدستور الغذائي في 2003، تأثيرات هامة على أمانة الدستور وتؤدي، في كل عام، إلى توزيع غير متوازن لعبء العمل على الأمانة، الأمر الذي تعانیه أيضا وحدات أخرى في منظمة الأغذية والزراعة. ومن شأن اجتماعات هيئة الدستور الغذائي كل سنتين، كما كان جاريا لسنوات عديدة قبل 2003، أن يسفر عن تخفيض في حجم العمل ويتيح إدارة أفضل لتدفقات العمل. ومن الممكن تحقيق الاستواء للذروات الحادة في أعباء العمل على الأمانة والناشئة عن التوزيع غير المتوازن للعمل قبل وبعد اجتماع ما لهيئة الدستور الغذائي. وينبغي، في ذات الوقت، بذل محاولات لإحياء اللجنة التنفيذية بصفتها جهاز إدارة هيئة الدستور الغذائي على النحو الذي نادى به توصيات التقييم المشترك عام 2002. وفي الحالات التي تجتمع فيها الهيئة مرة واحدة كل سنتين، ينبغي أن تجتمع اللجنة التنفيذية مرتين في كل سنة.

161- وكانت اللجنة التنفيذية تتمتع، في الماضي، بسلطات التقدم بالمقترحات من الخطوة 5 إلى الخطوة 6 في إجراءات الخطوات في إطار الدستور الغذائي. وقد نزعَت هذه السلطات من اللجنة التنفيذية، إذ رؤى أن اللجنة التنفيذية لا تمثل بشكل واف عضوية الدستور الغذائي، وأن الهيئة وحدها التي يحق لها اتخاذ هذا النوع من القرارات. وتقوم اللجنة التنفيذية، في الوقت الحاضر، بدور هام في إسداء المشورة للهيئة بشأن مقترحات العمل الجديد. ومن المستبعد أن تؤدي العودة إلى عقد اجتماعات الهيئة مرة كل سنتين، إلى تأخير كبير في وضع المواصفات واعتمادها. وتسمح اللوائح السارية للأجهزة الفرعية بأن تقوم بعمل جديد مراعية في ذلك نتيجة الاستعراض التقييمي الذي تجريه اللجنة التنفيذية ورهنا بالموافقة اللاحقة من جانب الهيئة في أقرب فرصة ممكنة. وعلى نحو مماثل، يمكن بالفعل للجنة التنفيذية فيما يتعلق بالمقترحات عند الخطوة 5، أن ترسل مشروع مواصفات مقترحة إلى الحكومات لإبداء تعليقاتها قبل النظر فيها عند الخطوة 5 من جانب اللجنة التنفيذية ومن جانب الهيئة عندما يعتبر ذلك ضروريا للتقدم بالعمل.

162- حققت أمانة الدستور، منذ إجراء التقييم المشترك عام 2002، تحسنا كبيرا في الاتصالات بشأن الدستور الغذائي. فالوظيفة الإضافية لمسؤول في الدرجة ف-5 التي ألحقت بالأمانة في 2003، استخدمت على نحو خاص لتعزيز مهمة الاتصالات. ومن الطبيعي أن يتوقع تزايد أهمية الاتصالات. فعدد البلدان الأعضاء التي تشارك بفعالية في تصاعد، خاصة بفضل الصندوق الاستئماني للدستور الغذائي ولجهود المنظمين الأصليين، وتعاضم التزام أعضاء الدستور الغذائي. وأصبح موقع الدستور الغذائي على الويب أداة لا غنى عنها للاتصالات. كما أصبح عامة الجمهور أكثر اهتماما بالدستور الغذائي، وإن يكن من المؤسف أحيانا أن يأتي ذلك من خلال حملات المعلومات الخاطئة المناوئة للدستور الغذائي. وينحو العالم الخارجي إلى الاعتماد على أمانة الدستور بشأن أي من قضايا الدستور الغذائي، أكثر منه على منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وتظهر الإجابات على الاستبيانات أن هناك حاجة إلى مزيد من التحسين في الاتصالات بين أمانة الدستور وجهات الاتصال بالدستور الغذائي، وفي موقع الدستور الغذائي على الويب.

163- وينبغي لأمانة الدستور الغذائي أن تقيم شبكة نشطة مع جهات الاتصال للدستور الغذائي والحكومات المضيفة، كاستجابة لمتطلبات تعزيز الاتصالات. ومن شأن موقع على الويب يتم تصميمه واستمراره على نحو جيد أن يؤدي مهمة رئيسية في إطار هذه الشبكة. وثمة آراء مثيرة للاهتمام داخل الأمانة بشأن تحويل موقع الويب العتيق الحالي، إلى بيئة أكثر دينامية يتسنى فيها لأصحاب الحسابات أن يجدوا كافة المعلومات التي تهمهم. ويستلزم هذا التحويل تحليلاً متعمقاً لاحتياجات المستخدمين المحتملين، ويمكن أن يسفر عن موقع مجزأ حسب الجمهور. ويتطلب هذا النهج الجديد التطبيق المتأني إلى البلدان الأعضاء، إذ لا بد لها أيضاً من أن تكون بنيتها الأساسية لتكنولوجيا المعلومات في أحسن حال.

164- يتوقف معظم نجاح التعاون بين حكومة مضيضة وأمانة الدستور على نوعية علاقات العمل بين رئيس جهاز ما والأمانة القطرية ومسؤولي المواصفات الغذائية في أمانة الدستور. وفي بعض الحالات، تكون هذه العلاقات قد تطورت على مرور السنوات، وأتاحت لمسؤولي المواصفات الغذائية ونظرائهم من الحكومة المضيفة فرصاً للتعرف ولاستكشاف عادات العمل عند كل منهم، والتنبؤ كل باحتياجات الآخر وبناء الثقة بينهم.

165- وهناك حاجة إلى إقامة علاقات جديدة حيثما كان هناك تغييراً في الحكومة المضيفة أو في أمانة الدستور. وتعاطف الطلبات على الكفاءة قد لا يتيح بعد الآن ترف السنوات لنضوج هذه العلاقات وتقديمها.

166- وتبعاً لذلك، فقد يكون من المفيد للغاية للحكومة المضيفة ولأمانة الدستور الغذائي خلق الفرص لفتح مسؤول جديد من مسؤولي المواصفات الغذائية و/أو مدير برنامج جديد في الحكومة المضيفة من الالتقاء وجهاً لوجه لعدة أيام ليتعرفا الواحد على الآخر، وليناقشا السبل إلى زيادة كفاءة العمل وارتياح العميل.

167- ويدعم تزايد أهمية الاتصالات الفكرة القائلة بإشراك أمانة الدستور أكثر في مساعدة البلدان الأعضاء على تكوين فهم أفضل للدستور الغذائي (بناء القدرات). فأمانة الدستور تتمتع بالإلمام التام بجميع نصوص الدستور الغذائي المعتمدة والتي في مرحلة المشروع وبإجراءات الدستور، مما يجعلها في أفضل مركز لتقديم هذا النوع من المساعدة للبلدان الأعضاء. وهو ما يستلزم تنسيقاً وثيقاً مع المنظمين الأصليين المسؤولين عن بناء القدرات في مجال سلامة الأغذية.

168- وسعياً إلى استكشاف طرائق جديدة لإجراء المفاوضات الدولية، وربما يكون من الأجدى التعلم من منظمات حكومية دولية أخرى (وعلى سبيل المثال، الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي، والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان) والمنظمات الدولية غير الحكومية (المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، مثلاً) الأساليب التي تتبعها في تنظيم الاجتماعات، إدارة تدفقات الوثائق ومعالجة كتابة التقارير. وقد يسفر ذلك عن أفضل الممارسات التي تستحق البحث والتنفيذ من جانب هيئة الدستور الغذائي.

169- الدستور الغذائي هو واحد من أهم البرامج المشتركة لدى كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وتخصص له موارد كبيرة. ومجموعة إدارة الدستور الغذائي، التي تضم المدراء العاملين بالمساعدتين في المنظمتين، توفر أداة فريدة للتباحث المنتظم على مستوى السياسات العليا بشأن المسائل المتعلقة بالدستور الغذائي، بما في ذلك قضايا الميزانية والمسائل الأخرى المرتبطة بالدستور الغذائي، مثل تقديم المشورة العلمية. وينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وأمين الدستور الغذائي أن يعملوا على مزيد من تطوير هذا المنتدى غير الرسمي لمناقشات السياسات، والاعتراف بحق هيئة الدستور الغذائي الخالص في تحديد أولوياتها. وينبغي أن تبتعد مجموعة إدارة الدستور الغذائي عن الإدارة اليومية للدستور الغذائي التي يتولى مسؤوليتها أمين الدستور الغذائي.

170- وعلى ضوء هذا التقييم، يمكن إعطاء تقدير أولي عن الحجم المستحسن لأمانة الدستور الغذائي. ويتطلب تعزيز احتياجات الاتصالات ووظيفة فنية متفرغة. وفي الوقت الحاضر، ينفق واحد من كبار مسؤولي المواصفات الغذائية (ف-5) أقل من 50 في المائة من وقته على الاتصالات، نظرا لواجباته الأخرى. وبالنظر إلى أهمية وظيفة تكنولوجيا المعلومات، ينبغي أن تصبح الوظيفة الفنية المؤقتة الحالية لمسؤول إدارة المعلومات (ف-2) ووظيفة دائمة. وتعني مغادرة الموظفين الثلاثة المعارين (ولا يوجد بدائل لهم جميعا) تخفيضا هاما في القوة العاملة. ولما كانوا معنيين، بصورة رئيسية، بالأنشطة العادية للأمانة، فمن المستحسن أن يحل محلهم اثنان من الموظفين الفنيين في وظائف دائمة. ولقد قررت منظمة الأغذية والزراعة بالفعل تخصيص وظيفة فنية إضافية (ف-4) للأمانة (379 000 دولار أمريكي للفترة المالية على أساس تكاليف 2008-2009). ويمكن تحقيق وفورات كفاءة بالاستخدام الأفضل لتكنولوجيا المعلومات في إدارة تدفقات العمل، وينبغي نقل مهام بعينها من الموظفين الفنيين إلى موظفي الخدمات العامة. وعندما يزيد عدد الموظفين الفنيين، ينبغي المحافظة على توازن سليم بين الموظفين الفنيين وموظفي الخدمات العامة. وعلاوة على الوظيفة ف-4 الإضافية، من المستحسن تخصيص وظيفتين فنيين آخرين ووظيفة واحدة في فئة الخدمات العامة إلى الأمانة (واحدة ف-3 واحدة ف-4، وواحدة خ ع 3 تعادل 849 000 دولار أمريكي للفترة المالية بتكاليف 2008-2009). وتبلغ تكاليف تحويل موقع الدستور الغذائي على الويب نحو 150 000 دولار أمريكي.

#### 4-8 الاستنتاجات

171- فيما يلي الاستنتاجات الشاملة المستخلصة من التقييم الحالي للدستور الغذائي:

- ثمة درجة عالية من الارتياح لأداء أمانة الدستور الغذائي، ولنوعية الخدمات المقدمة؛
- حددت مجالات تحتاج إلى تحسين، خاصة إدارة أكثر دقة لتدفقات العمل، توافر وثائق العمل في موعدها وباللغات ذات الصلة، تحديث موقع الدستور الغذائي على الويب في الوقت المناسب عقب كل دورة لهيئة الدستور الغذائي، التخطيط السليم للمطبوعات، إبرام رسائل الاتفاق في موعدها ومزيد من تعزيز المهارات اللغوية؛
- ينبغي لأمانة الدستور الغذائي أن تشارك بفعالية وأن تضطلع بدور استباقي في عدد من المجالات، مثل عملية وضع المواصفات، التوجه الاستراتيجي لهيئة الدستور الغذائي، الاتصالات مع الدول الأعضاء ومع

- عامّة الجمهور، بما في ذلك مهمة محددة لبناء القدرات موجهة إلى جهات الاتصال للدستور الغذائي واستكشاف طرائق جديدة لإجراء المفاوضات الدولية بشأن المواصفات الغذائية؛
- تحويل موقع الدستور الغذائي على الويب إلى نظام تفاعلي ودمجه مع العمل اليومي للأمانة، من شأنه أن يعزز من كفاءة أمانة الدستور الغذائي؛
  - تترتب عن الاجتماعات السنوية لهيئة الدستور الغذائي تأثيرات هامة على حجم عمل الأمانة، وتؤدي إلى توزيع غير متوازن لعبء العمل على مدار السنة؛
  - لا تتوافر للأمانة موارد كافية لتقديم دعم كامل للأنشطة الجارية لهيئة الدستور الغذائي وأجهزتها الفرعية، في الوقت المناسب وبالنوعية المطلوبة؛
  - لا تسمح الموارد الحالية للأمانة أن تشارك بقدر أكبر وأن تضطلع بدور استباقي أكثر في عدد من المجالات، ومنها عملية وضع المواصفات، التوجه الاستراتيجي لهيئة الدستور الغذائي، الاتصالات مع البلدان الأعضاء ومع عامة الجمهور، بما في ذلك مهمة محددة جيدا لبناء القدرات توجه إلى جهات الاتصال للدستور الغذائي واستكشاف طرائق جديدة لإجراء المفاوضات الدولية بشأن المواصفات الغذائية؛
  - يمكن إدخال مزيد من التحسين على كفاءة العمل الأساسي لأمانة الدستور الغذائي، حسبما تدار بموجب لوائح منظمة الأغذية والزراعة وطبقا للإجراءات البيروقراطية الأخرى للمنظمتين الأصليتين؛
  - ثمة ارتباك في أوساط الدول الأعضاء بشأن دور أمانة الدستور الغذائي فيما يتعلق بالصندوق الاستئماني للدستور الغذائي.

## جدول موجز للتوصيات

رقم	موجهة إلى	التوصيات
1-	منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية	ينبغي للمنظمتين الاتفاق، على نحو عاجل، على التوازن المرغوب في مساهمتهما في ميزانية الدستور الغذائي.
2-	منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية	ينبغي أن تخصص المنظمتان موارد كافية (من الموظفين وغير الموظفين) لميزانية الدستور الغذائي المشتركة لتكوين أمانة مستدامة، قادرة على دعم الأنشطة الجارية للدستور الغذائي، ولتنفيذ التحسينات الضرورية في عملياتها اليومية ولتعزيز دورها في عملية وضع المواصفات، التوجه الاستراتيجي لهيئة الدستور الغذائي، الاتصالات مع الدول الأعضاء ومع عامة الجمهور، بما في ذلك مهمة محددة جيدا لبناء القدرات توجه إلى جهات الاتصال للدستور الغذائي واستكشاف طرائق جديدة لإجراء المفاوضات الدولية بشأن المواصفات الغذائية.
3-	منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية	ينبغي للمنظمتين أن تتفقا في الوقت المناسب على ميزانية الدستور الغذائي للفترة المالية، وأن تسمحا لأمانة الدستور الغذائي بأن تستخدم حساب ادخار من أجل أن تتمكن من تحويل الأموال من فترة مالية إلى أخرى عندما يكون الرصيد إيجابيا عند نهاية فترة السنتين.
4-	منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية	ينبغي للمنظمتين أن تحسنا من اتصالاتهما بشأن الصندوق الاستئماني للدستور الغذائي، خاصة فيما يتعلق بمسؤوليات إدارة الصندوق الاستئماني للدستور الغذائي.
5-	منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية	ينبغي للمنظمتين المبادرة بإجراء تقييم مشترك للعلاقات بينهما فيما تقدمانه من دعم للدستور الغذائي، ولتفاعل كل منهما مع الدستور الغذائي بغية تحسين كفاءة أمانة الدستور الغذائي وتعزيز استقلالها الذاتي النسبي حيثما أمكن.
6-	أمانة الدستور الغذائي	ينبغي لأمانة الدستور الغذائي أن تعمل على تحسين العمليات اليومية لعمل الدستور الغذائي، وعلى وجه التحديد من خلال: <ul style="list-style-type: none"> <li>● إدارة أكثر دقة لتدفقات العمل</li> <li>● توافر وثائق العمل في موعدها</li> <li>● الإعداد النهائي للنصوص المعتمدة في موعدها، بما في ذلك التحميل على الموقع على الويب</li> <li>● التخطيط السليم للمطبوعات</li> <li>● إبرام رسائل الاتفاق في موعدها</li> <li>● مزيد من تعزيز المهارات اللغوية</li> </ul>
7-	أمانة الدستور الغذائي	ينبغي لأمانة الدستور الغذائي أن تضطلع بدور استباقي أكبر في عملية وضع المواصفات، التوجه الاستراتيجي لهيئة الدستور الغذائي، وأن تستكشف طرائق جديدة لإجراء المفاوضات الدولية بشأن المواصفات الغذائية.
8-	أمانة الدستور الغذائي	ينبغي لأمانة الدستور الغذائي أن تحسن من اتصالاتها مع الحكومات المضيفة، الدول الأعضاء من خلال جهات الاتصال القطرية ومع عامة الجمهور، وأن تستكشف أساليب جديدة للاتصالات.

<p>ينبغي لأمانة الدستور الغذائي أن تعيد النظر في موقع الدستور الغذائي على الويب وأن تعيد تصميمه بوصفه دالة على اتصالات استباقية بقدر أكبر مع الأعضاء، والمنظمات من المراقبين وعامة الجمهور.</p>	<p>أمانة الدستور الغذائي</p>	<p>-9</p>
<p>ينبغي لأمانة الدستور الغذائي أن تعمل على مزيد من دمج تكنولوجيا المعلومات في عمل الأمانة اليومي.</p>	<p>أمانة الدستور الغذائي</p>	<p>-10</p>
<p>يوصي بالعودة إلى أسلوب عقد اجتماعات هيئة الدستور الغذائي كل سنتين، وأن يتزامن ذلك مع إحياء اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي.</p>	<p>هيئة الدستور الغذائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، وأمانة الدستور الغذائي</p>	<p>-11</p>

## الملحق الأول

### تقييم قدرات أمانة الدستور الغذائي على أداء وظيفتها بفعالية (الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي 2008-2013/ النشاط 3-7)

#### الاختصاصات

##### 1- معلومات أساسية

أقرت هيئة الدستور الغذائي، في دورتها الثلاثين في يوليو/تموز 2007، الخطة الاستراتيجية للهيئة للفترة 2008-2009. ويطلب النشاط 3-7 من الخطة، تحت الهدف 3 "تعزيز قدرات إدارة عمل الدستور الغذائي"، إجراء تقييم لقدرات أمانة الدستور الغذائي (شعبة التغذية وحماية المستهلك/منظمة الأغذية والزراعة) بحلول عام 2009.

وأعدت أمانة الدستور الغذائي مشروع الاختصاصات، بالتشاور مع وحدة التقييم في منظمة الأغذية والزراعة (مكتب التخطيط والميزانية والتقييم) وعرضت في الوثيقة CRD 7، على الدورة الحادية والستين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي في يونيو/حزيران 2008. وأدرجت تعليقاتها في تقريرها (ALINORM 08/31/3A).

كذلك أبلغت منظمة الصحة العالمية بنطاق التقييم وعمليته. واتفق على أن يتم التشاور مع منظمة الصحة العالمية بشأن اختيار استشاري خارجي، حيث سيقوم هذا الأخير بإجراء مقابلات شخصية مع موظفي منظمة الصحة العالمية، من ضمن آخرين، أثناء إجراء التقييم.

##### 2- الغرض من التقييم

*الوصف: تقييم فعالية أمانة الدستور الغذائي واحتياجاتها من الموارد لتشغيل وإدارة عمل هيئة الدستور الغذائي وأجهزتها الفرعية، وفي اتصالاتها مع جهات الاتصال للدستور الغذائي وتلبية احتياجاتها.*

*المخرجات: رفع تقرير إلى الدورة الثانية والثلاثين لهيئة الدستور الغذائي (يونيو/حزيران 2009) عن موارد الموظفين والموارد الرئيسية الأخرى.*

وهذا التقرير لا يهدف إلى تكرار التقييم المشترك للدستور الغذائي الذي أجري في عام 2002، والذي انتهى تنفيذه بحلول عام 2007. وفي حين أن التقييم الحالي يراعي تماما نتائج التقييم السابق، فإنه يركز على فعالية أمانة الدستور الغذائي واحتياجاتها من الموارد، وخاصة في ضوء عدد من التغييرات التي أدخلت في السنوات الأخيرة على طريقة عمل هيئة الدستور الغذائي. وتشمل هذه التغييرات الآتي:



- دورات سنوية للهيئة بدلا عن الدورات كل سنتين؛
- زيادة وتيرة اجتماعات اللجنة التنفيذية (3 إلى 4 دورات في الفترة المالية)؛
- زيادة عدد دورات الدستور الغذائي خلال العقد الماضي؛
- تشمل الوظائف التي أسندت حديثا إلى اللجنة التنفيذية الاستعراض التقييمي، رصد تنفيذ الخطة الاستراتيجية، واستعراض الطلبات لاكتساب صفة المراقب؛
- زيادة استخدام مرافق الإنترنت والوسائط الإلكترونية الأخرى في الاتصالات مع أعضاء الدستور الغذائي ومع المراقبين؛
- احتياجات جهات الاتصال للدستور الغذائي (طبيعة ووتيرة المعلومات التي تقوم أمانة الدستور الغذائي بتعميمها؛ المساعدة المخصصة من أمانة الدستور)؛
- احتياجات الحكومات المضيفة (مساعدة أمانات الحكومات المضيفة أثناء الإعداد لدورات الدستور الغذائي وتنظيمها وأعمال متابعتها؛ المساعدة لأجهزة الدستور الغذائي التي تعمل بأسلوب "المراسل"، ولمجموعات العمل الإلكترونية والفعالية).

وقد يكون للتقييم تأثيره على إعداد ميزانية الدستور الغذائي للفترة المالية 2010-2011، والإسهام في التحسينات الممكنة في أسلوب عمل أمانة الدستور الغذائي.

### 3- نطاق التقييم

يغطي التقييم الجوانب التالية:

- الموارد البشرية وغير البشرية لأمانة الدستور الغذائي؛
- احتياجات اجتماعات الدستور الغذائي من الخدمات التي تديرها أمانة الدستور بصورة مباشرة؛
- احتياجات الحكومات المضيفة للأجهزة الفرعية للدستور الغذائي من الخدمات؛
- احتياجات جهات الاتصال للدستور الغذائي من الخدمات؛
- قدرات أمانة الدستور في مجالي الاتصالات والمطبوعات؛
- الاتصالات والتنسيق مع منظمات دولية أخرى.

### 4- الأدوار في إطار التقييم

يتولى أمين هيئة الدستور الغذائي مسؤولية الإشراف على التقييم وتنسيقه. وسيقوم بالتشاور، حسبما يكون ملائما، مع الوحدات المعنية في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وسيطلب من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إبداء وجهتي نظرها على التقرير النهائي.

وسيقوم واحد من كبار الاستشاريين الخارجيين، الذي سيتم اختياره بالتشاور مع شعبة التغذية وحماية المستهلك في منظمة الأغذية والزراعة وإدارة سلامة الأغذية في منظمة الصحة العالمية، بإجراء التقييم بدعم منهجي من وحدة التقييم في منظمة الأغذية والزراعة. وسيعاون كبير الاستشاريين الخارجي، حسب المقتضى، أحد صغار الاستشاريين فيما يتصل بمعالجة البيانات وتحليلها.

## 5- المنهجية

استخدمت في التقييم الأساليب التالية:

- دراسة مكتبية، استنادا إلى الوثائق الموجودة والوصول إلى الإحصاءات في موقع الدستور الغذائي على الويب؛
- تحليل لأوجه القوة والضعف والفرص والتحديات يشرك فيه موظفو أمانة الدستور الغذائي؛
- مقابلات شخصية مع موظفي أمانة الدستور الغذائي (الموظفين الفنيين وفي فئة الخدمات العامة)، ومع موظفي منظمة الأغذية والزراعة (على سبيل المثال، شعبة التغذية وحماية المستهلك، شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات، شعبة المنتجات والصناعات السمكية والإدارة القانونية) وموظفي منظمة الصحة العالمية (إدارات سلامة الأغذية، التغذية والشؤون القانونية)؛
- مسوحات استبيان العينة (جهات الاتصال للدستور الغذائي، أمانات الحكومات المضيفة المعنية بأجهزة الدستور الغذائي).

وتسترشد عملية التقييم بالخطوط التوجيهية للتقييم الذاتي في منظمة الأغذية والزراعة، مع ما يلزم من تعديلات.

## 6- مخرجات التقييم

يصدر مشروع تقرير بنهاية ديسمبر/كانون الأول 2008، من أجل استعراضه من قبل شعبة التغذية وحماية المستهلك ومكتب التخطيط والميزانية والتقييم. ويصدر، في نهاية يناير/كانون الثاني 2009، تقرير نهائي يأخذ بعين الاعتبار تعليقات كل من شعبة التغذية وحماية المستهلك ومكتب التخطيط والميزانية والتقييم.

وستقدم منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وأمانة الدستور الغذائي تعليقات رسمية على التقرير النهائي في نهاية فبراير/شباط 2009.

وسيعرض التقرير النهائي، مترافقا مع التعليقات الرسمية، على الدورة الثانية والستين للجنة التنفيذية والدورة الثانية والثلاثين لهيئة الدستور الغذائي في يونيو/حزيران - يوليو/تموز 2009.

## الملحق الثاني

## قائمة الأشخاص الذين شملتهم المقابلات الشخصية مع الاستشاري

الوظيفة	الاسم	الوحدة	منظمة الأغذية والزراعة
أمين الدستور	Mr Kazuaki Miyagishima	شعبة التغذية وحماية المستهلك، أمانة الدستور الغذائي	
كبير مسؤولي المواصفات	Ms Selma Doyran		
كبير مسؤولي المواصفات	Mr Tom Heilandt		
كبير مسؤولي المواصفات	Ms Noriko Iseki		
مسؤول مواصفات	Ms Annemaria Bruno		
مسؤول مواصفات	Mr Jeronimas Maskeliunas		
مسؤول مواصفات	Ms Gracia Brisco		
مسؤول مواصفات	Ms Verna Carolissen		
مسؤول مواصفات	Mr Masashi Kusukawa		
مسؤول مواصفات	Mr Ymshik Lee		
مسؤول إدارة المعلومات	Mr Roberto Sciotti		
سكرتيرة	Ms Jocelyne Farruggia		
كاتب	Ms Valeria Scorza		
كاتب ورائق	Ms Daniela Salvi		
كاتب ورائق	Ms Patricia Lezzi		
كاتب (مصحح)	Ms Raquel Imbermann		
كاتب (مصحح)	Ms Florence Martin de Martino		
كاتب طابع	Mr Peter Di Tomasso		
مدير، شعبة التغذية وحماية المستهلك	Mr Ezzedinne Boutrif	شعبة التغذية وحماية المستهلك	
مسؤول تغذية (ميكروبيولوجيا الأغذية)	Ms Sarah Cahill	شعبة التغذية والأغذية	
مسؤول تغذية (سلامة الأغذية)	Ms Renata Clark		
مسؤول تغذية (مراقبة الأغذية وحماية المستهلك)	Ms Mary Kenny		
مسؤول تغذية (علوم الأغذية)	Ms Catherine Bessy		
مدير نظم	Mr Mike Robson	شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات	
الأمين المشارك للاجتماع المعني بمخلفات المبيدات	Ms Zhen Yang		
رئيس، دائرة الشؤون القانونية العامة	Mr Antonio Tavares	الإدارة القانونية	
رئيس فرع المؤتمر والمجلس والعلاقات مع الحكومات	Mr Stephen Dowd	شعبة المؤتمر والمجلس والعلاقات مع الحكومات	
مسؤول المكاتبات	Ms Isabella Pontecorvo		

كبير مسؤولي البرمجة	Mr Fernando Servan	دائرة برمجة الاجتماعات والتوثيق	
رئيس مجموعة الترجمة الفورية	Mr Pierre Fournier		
مدير، شعبة الاتصال	Mr Nicholas Parsons	شعبة الاتصال	
رئيس، فرع العلاقات العامة والترويج	Ms Sharon Lee Cowan	فرع العلاقات العامة والترويج	
رئيس، فرع سياسات النشر الإلكتروني والدعم	Mr Steven Dembner	فرع سياسات النشر الإلكتروني ودعمه	
مدير، إدارة سلامة الأغذية والأمراض التي تنقلها الأغذية	Mr Jorgen Schlundt	إدارة سلامة الأغذية	منظمة الصحة العالمية
عالم	Mr Peter Benembarak		
الأمين المشارك للاجتماع المعني بمخلفات المبيدات، لجنة الخبراء المشتركة المعنية بإضافات الأغذية	Ms Angelika Tritscher		
المشرف الإداري، الصندوق الاستئماني للدستور الغذائي	Ms Catherine Mulholland		
عالم	Ms Chizuru Nishida	إدارة التغذية	
رئيس، هيئة الدستور الغذائي	Ms Karen Hulebak		هيئة الدستور الغذائي

## الملحق الثالث

### الاستبيان الموجه إلى جهات الاتصال القطرية للدستور الغذائي

ترد الوظائف الأساسية لجهات الاتصال للدستور الغذائي في دليل الإجراءات (القسم الثاني، الإصدار السابع عشر). وترتبط العديد من الوظائف الأساسية بصورة مباشرة بالخدمات التي تقدمها أمانة الدستور الغذائي. وترتبط وظائف أساسية أخرى بمسؤوليات جهات الاتصال داخل بلدانها أو أقاليمها، ولكنها تتلقى الدعم من الخدمات التي تقدمها أمانة الدستور الغذائي.

### والوظائف الأساسية هي كما يلي:

- القيام بمهمة الرابطة بين أمانة الدستور والبلدان الأعضاء
- تنسيق جميع الأنشطة المتعلقة بالدستور الغذائي في بلدانها
- تلقي جميع نصوص الدستور الغذائي النهائية (المواصفات، مدونات الممارسات، الخطوط التوجيهية والنصوص الاستشارية الأخرى) ووثائق العمل لدورات الدستور الغذائي وضمان تعميمها داخل بلدانها
- إرسال التعليقات على وثائق الدستور الغذائي أو المقترحات المقدمة إلى هيئة الدستور الغذائي أو أجهزتها الفرعية و/أو أمانة الدستور الغذائي
- العمل في تعاون وثيق مع اللجنة القطرية للدستور الغذائي. وتقوم جهات الاتصال بمهمة نقطة الاتصال مع جميع الأطراف المهتمة لضمان أن تزود الحكومة بمشورة متوازنة تبني عليها قراراتها بشأن أية قضية تتعلق بالدستور الغذائي
- تقوم بمهمة القناة لتبادل المعلومات والتنسيق مع أعضاء الدستور الغذائي الآخرين
- تلقي الدعوات لحضور اجتماعات الدستور الغذائي وإبلاغ رؤساء الاجتماعات المعينين وأمانة الدستور الغذائي بأسماء المشاركين من بلدانها
- الاحتفاظ بمكتبة للنصوص النهائية للدستور الغذائي<sup>9</sup>
- الترويج لأنشطة الدستور الغذائي

### السؤال 1: يرجى التعريف

- (أ) اسم البلد
- (ب) الانتساب (وزارة/إدارة/وحدة):
- (ج) تتولى واجبات جهة الاتصال للدستور الغذائي بالتقريب منذ: سنوات و شهور

<sup>9</sup> فقدت أهميتها منذ أن انتقل الدستور الغذائي إلى النشر الإلكتروني؛ وتدعم أمانة الدستور وظيفتها "خزانة عرض الدستور الغذائي" بطرائق شتى.

(د) الاسم (غير ملزم):

## السؤال 2: أهمية/ جودة الخدمات التي تقدمها أمانة الدستور الغذائي

(أ) تقدم أمانة الدستور الغذائي خدمات عديدة إلى جهات الاتصال للدستور الغذائي تسمح للعضو في الدستور الغذائي بالمشاركة الفعالة في عملية وضع مواصفات الدستور الغذائي.

يرجى تصنيف كل خدمة من الخدمات وفقا للدرجات التالية:

أهمية هذه الخدمة في أداء وظائفك:

صفر: أهمية ضئيلة

1: هامة

2: هامة جدا

كيف تنظر إلى مستوى أداء أمانة الدستور الغذائي:

صفر: ضعيف - يجب تحسينه

1: مقبول - ولكن يمكن تحسينه

2: مرضي

3: جيد جدا

الأداء	الأهمية	نوع الخدمات المقدمة
		تقارير الاجتماعات (ALINORMs)
		أقراص CD-ROM الدستور الغذائي
		أقراص CD-ROM المواصفة العامة للدستور الغذائي
		الكتيبات المواضيعية لنصوص الدستور الغذائي (سلسلة B5)
		دليل الإجراءات
		وثائق عمل دورات الدستور الغذائي
		الرسائل الدورية
		إرسال مذكرات التنبيه قبل الموعد النهائي لتقديم تعليقات مكتوبة
		إرسال الإعلانات المتعلقة بمجموعات العمل
		إرسال الإعلانات المتعلقة بالصندوق الاستئماني للدستور الغذائي
		معالجة تعليقات الدول الأعضاء استجابة للرسائل الدورية
		الدعوات الرسمية وجدول الأعمال لاجتماعات هيئة الدستور الغذائي وأجهزتها الفرعية

الأداء	الأهمية	نوع الخدمات المقدمة
		مواد الترويج: الملصقات
		مواد الترويج: البطاقات البريدية
		مواد الترويج: أقراص رقمية DVD وشرائط الفيديو
		مواد الترويج: مطبق الدستور الغذائي (تصميم A-5)
		كتيب "ما هو الدستور الغذائي"
		منشور "المرشد للمندوبين للمرة الأولى"
		معلومات السفر والفنادق
		المعلومات والأنباء المتعلقة بسلامة الأغذية ومصدرها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية
		المعلومات عن الوظائف الشاغرة في كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية
		تحديث موقع الدستور الغذائي على الويب (www.codexalimentarius.net)
		الرد على الاستفسارات الواردة من جهة الاتصال للدستور الغذائي (هاتفياً، بريد إلكتروني، فاكسيمي، أو البريد العادي)
		مشاركة موظفي أمانة الدستور الغذائي كمتكلمين في ندوات/ حلقات عمل قطرية، إقليمية أو دولية نظمتها منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الصحة العالمية، منظمة التجارة العالمية أو وكالات دولية أخرى (وكثيراً ما يشارك المسؤولون من جهات الاتصال في هذه المناسبات أو يستفيدون منها)
		قيام موظفي أمانة الدستور الغذائي بتأليف مقالات في المجالات والدوريات

(ب) إذا أعطيت درجة "صفر" أو "1" لأداء أي من الخدمات تحت (أ)، يرجى تفصيل أسباب عدم ارتياحك وما ينبغي أن تتخذه أمانة الدستور من إجراءات لتحسين مستوى الخدمات التي تقدمها:

(ج) ما هي الخدمات الأخرى التي ينبغي أن تقدمها أمانة الدستور الغذائي وما الداعي لذلك؟

### السؤال 3: الاتصالات مع أمانة الدستور الغذائي

(أ) تقوم أمانة الدستور الغذائي باتصالات نشطة مع جهات الاتصال من خلال قوائم البريد الإلكتروني لدى الدستور الغذائي، وتتلقى تعليقات واتصالات أخرى من جهات الاتصال.

يرجى وضع علامة "x" في العمود المناسب إذا كنت متفقاً أو غير متفق، أو لا تبدي أي رأي بشأن البيانات

التالية:

البيانات	أوافق	لا أوافق	لا رأي
كثرة باللغة من الرسائل تنهمر على صندوق بريدي الإلكتروني كل الوقت	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
مرفقات الملفات كبيرة الحجم	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
أواجه صعوبات في فرز رسائل الدستور الغذائي التي تهمني	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
أتلقي الكثير من الإعلانات غير المتعلقة بالدستور الغذائي	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
لا يتسنى لي الوصول المنتظم إلى البريد الإلكتروني	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
ضياع الرسائل التي أبعث بها إلى أمانة الدستور الغذائي	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
لا أتلقى رداً من أمانة الدستور الغذائي أو أن الرد يستغرق وقتاً طويلاً	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
يرسل أشخاص آخرون في حكومتي إجابات على الرسائل الدورية أو يرسلون تعليقات دون إبلاغي بصفتي جهة الاتصال	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

(ب) إذا حددت مشكلات ما في الاتصالات مع الأمانة، يرجى إعطاء تفصيلات وتوضيح ما تراه سبيلاً إلى تحسين الأوضاع.

#### السؤال 4: موقع الدستور الغذائي على الويب (www.codexalimentarius.net)

اكتست الخدمات التي تقدمها أمانة الدستور من خلال موقع الدستور الغذائي على الويب أهمية متزايدة. ما هي وتيرة استخدامك لهذه الخدمات وما هو مدى ارتياحك لها.

يرجى تصنيف الخدمات في كل صف وفقاً للدرجات التالية:

وتيرة الاستخدام:

صفر: نادراً/ لا استخدمها البتة

1: بضعة مرات في الشهر

2: بضعة مرات في الأسبوع

3: يوميا

جودة/ الارتياح إلى الموقع على الويب:

صفر: ضعيف - يجب تحسينه

1: مقبول ولكن يمكن تحسينه

2: مرضي

3: جيد جداً



الجودة/الارتياح	وتيرة الاستخدام	الصفحة في موقع الويب (www.codexalimentarius.net)
		موقع الدستور الغذائي
		ما هو الدستور الغذائي
		ماذا تعرف عن الدستور الغذائي
		اللجان وأفرقة المهام
		الأعضاء
		المنظمات الدولية
		دليل الإجراءات
		إدارة المواصفات
		التخطيط الاستراتيجي
		تقييم برنامج الدستور الغذائي
		الاتصال بالدستور الغذائي
		الاجتماعات والمناسبات
		الاجتماعات القادمة
		التقارير
		الرسائل الدورية
		التسجيلات السمعية
		المعلومات للمندوبين
		المواصفات الرسمية
		مواصفات الدستور الغذائي الرسمية
		الحدود القصوى لمخلفات المبيدات
		الحدود القصوى لمخلفات العقاقير البيطرية
		المواصفة العامة للدستور الغذائي المباشرة (إضافات الأغذية)
		المطبوعات الخاصة
		المبيعات والتسويق
		وصلات تتعلق بالدستور الغذائي
		وصلات خارجية
	<input type="checkbox"/>	هل تواجه مشكلات مع انقطاع الخدمات؟ (يرجى وضع علامة ×)

(ب) إذا صنفت أي من الصفحات تحت (أ) بدرجة "صفر" أو "1"، يرجى إعطاء تفاصيل عن أسباب عدم الارتياح للصفحة المعنية، وما السبيل إلى تحسينها.

(ج) ما هي الخدمات الإضافية التي ينبغي أن تقدمها أمانة الدستور الغذائي على الموقع وما هي الدواعي لذلك؟

## السؤال 5: الارتياح العام

(أ) ما هو مدى ارتياحك العام لمستوى الخدمات التي تقدمها أمانة الدستور الغذائي؟

صفر  غير راض  1 راض بعض الشيء  2 راض  3 راض جدا

(ب) في حالة إعطاء درجة "صفر" أو "1" تحت (أ)، يرجى توضيح أسباب عدم ارتياحك وما هي الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لتحسين مستوى الخدمات المقدمة لك:

شكرا

أكتوبر/تشرين الأول 2008

## الملحق الرابع

### الاستبيان الموجه إلى الحكومات المضيفة للأجهزة الفرعية للدستور الغذائي

#### تقديم

تقدم أمانة الدستور الغذائي للخدمات للحكومات المضيفة للأجهزة الفرعية للدستور الغذائي، فيما يتصل بتصريفها لمسؤولياتها. ويتم، اعتماداً على هذا الاستبيان، تقييم كيف تنظر هذه الحكومات للخدمات التي تحصل عليها من أمانة الدستور الغذائي (قبل وأثناء وبعد دورة للدستور الغذائي).

#### السؤال

(أ) تقدم أمانة الدستور الغذائي العديد من الخدمات للحكومات المضيفة للجان الدستور الغذائي (بما فيها لجان التنسيق الإقليمية وأفرقة المهام الحكومية الدولية المخصصة) قبل، وأثناء وبعد دورة ما للدستور الغذائي، وعلى أساس متواصل كذلك. كيف تقييم أهمية هذه الخدمات وما مدى رضاك عن أداء أمانة الدستور الغذائي؟

يرجى بيان تصنيفك لكل خدمة في الجدول أدناه، وفقاً للدرجات التالية:

أهمية هذه الوظيفة لك بصفتك حكومة مضيفة:

صفر: أهمية ضئيلة/لا تعني

2: هامة

3: هامة جداً

كيف ترى مستوى أداء أمانة الدستور الغذائي

صفر: ضعيف - يجب تحسينه

1: مقبول ولكن يمكن تحسينه

2: مرضي

3: مرضي جداً

نوع الخدمة	الأهمية	الأداء
قبل الدورة		
تيسير إبرام رسالة الاتفاق ومذكرة المسؤوليات		
إسداء المشورة بشأن اختيار موقع انعقاد الدورة		
إسداء المشورة بشأن معايير اختيار رئيس الدورة		
إعداد مشروع جدول الأعمال		

نوع الخدمة	الأهمية	الأداء
إسداء المشورة بشأن الجدول الزمني بما في ذلك الافتتاح، المناسبات الاجتماعية وإمكانية الجلسات المسائية		
إسداء المشورة بشأن الجوانب اللوجستية الأخرى بما في ذلك مخطط الجلوس، التوثيق، استخدام مواد الترويج		
إسداء المشورة "مسبقاً" للأمانة القطرية/رئيس الدورة بشأن إجراءات رئيسية أو قضايا موضوعية		
إرسال الوثائق (دليل الإجراءات وغيره) من روما إلى موقع انعقاد الاجتماع		
توزيع الدعوات		
الإعداد النهائي لوثائق العمل		
مساعدة الترجمة بتوفير المراجع		
المساعدة في تحديد المترجمين الفوريين الأكفاء		
تجميع الردود على الرسائل الدورية		
إعداد مذكرات معلومات أساسية لرئيس الاجتماع		
إطلاع رئيس الاجتماع على المعلومات الأساسية		
إسداء المشورة لمجموعات العمل لما قبل الدورة بشأن القضايا الإجرائية والفنية		
<b>أثناء الاجتماع</b>		
إسداء المشورة لرئيس الاجتماع بشأن الإجراءات		
إسداء المشورة لرئيس الاجتماع بشأن القضايا الموضوعية		
صياغة مشروع تقرير الدورة		
إسداء المشورة بشأن المسائل اللوجستية المخصصة		
إسداء المشورة لمجموعات العمل أثناء الدورة بشأن القضايا الإجرائية والفنية		
مساعدة رئيس الاجتماع في اعتماد التقرير		
المساعدة الفنية لقيام الحكومة المضيفة بترجمة مشروع التقرير		
<b>بعد الدورة</b>		
إعداد تقرير نهائي جاهز للطبع		
المساعدة الفنية لقيام الحكومة المضيفة بترجمة التقرير النهائي		
إعداد الرسائل الدورية وتوزيعها في موعدها		
إسداء المشورة لمجموعات العمل المستقلة بشأن القضايا الإجرائية والفنية		
تحديث قواعد البيانات (الحدود القصوى لمخلفات المبيدات والعقاقير البيطرية والحدود القصوى لإضافات الأغذية (المواصفة العامة))		
نقل نصوص الدستور الغذائي المعتمدة إلى الموقع على الويب		
<b>متواصلة</b>		
عقد اجتماعات غير رسمية لرؤساء لجان الدستور الغذائي		
تقديم الدعم لرؤساء لجان الدستور الغذائي لتنمية مهاراتهم		
تقديم الدعم للحكومات المضيفة لتنمية قدرات الأمانات القطرية		

(ب) في حالة تصنيف أي من الخدمات بدرجة "صفر" أو "1" يرجى توضيح أسباب عدم الرضا وما هي الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لتحسين مستوى الخدمات التي تحصل عليها.

(ج) ما هي الخدمات الأخرى بخلاف المذكورة أعلاه والتي ترغب في الحصول عليها من أمانة الدستور الغذائي؟ وما هي دواعي ذلك؟

**المعلومات عن المتسجيب للاستبيان:**

(أ) اسم الجهاز الفرعي للدستور الغذائي:

(ب) البلد المضيف:

(ج) انتساب (وزارة/إدارة/ وحدة):

(د) اسمك (غير ملزم):

شكرا

أكتوبر/تشرين الأول 2008

## استجابة الإدارة على تقييم قدرات أمانة الدستور الغذائي

أمانة الدستور الغذائي، منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الصحة العالمية

(أبريل/نيسان 2009)

### ألف- الاستجابة العامة على التقييم

استعرضت إدارة منظمة الأغذية والزراعة بصورة متأنية تقرير وتوصيات تقييم قدرات أمانة الدستور الغذائي على أداء وظيفتها بفعالية، وتود أن تعرب عن التهنئة للاستشاري ولأمانة الدستور الغذائي على مستوى التحليل الرفيع والتوصيات القيمة التي طرحها. وكما يتضح في القسم بآ أدناه، فإن منظمة الأغذية والزراعة تتفق مع معظم التوصيات؛ غير أنها ترى أن من الضروري إيضاح بعض النقاط التي أثارها التقرير. وعلى وجه التحديد:

**بناء القدرات:** يشير التقرير إلى الحاجة إلى مهمة محددة على نحو جيد بصدد بناء القدرات الموجه إلى جهات الاتصال للدستور الغذائي، وأن أمانة الدستور الغذائي ترغب في أن تصبح مسؤولة عن أنشطة بناء القدرات التي ترتبط مباشرة بالدستور الغذائي وأنشطته الأساسية، بدلا عن أن تقدم مدخلات إلى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، كما هو الحال الآن.

- ومن رأي منظمة الأغذية والزراعة أن الدورات التدريبية/ وحلقات العمل المتعلقة بالدستور الغذائي التي تشترك في إنجازها المنظمة ومنظمة الصحة العالمية بمشاركة أعضاء محددين من أمانة الدستور الغذائي أثبتت نجاحها وقوبلت بالترحيب من قبل المشاركين. فهي، من جهة، تكفل تقديم أحدث المعلومات عن إجراءات الدستور الغذائي، وتقدم من جهة ثانية ما اكتسبته المنظمة من خبرات في مجال التدريب وربط أنشطة الدستور بطائفة واسعة من أنشطة رقابة الأغذية.

- توافق المنظمة على أن يضطلع أعضاء أمانة الدستور الغذائي بدور أقوى في بناء قدرات الدستور الغذائي، ومن ذلك مثلا في ندوات تدارسيه في إطار تدابير الصحة النباتية، وندوات تدارسية عن كيفية عمل الدستور الغذائي وما هي الطريقة التي تتبع لإعداد وثائق الدستور الغذائي وعرضها، وإلى غير ذلك. بيد أن في اعتقادنا أنه لا بد من اتصالات ووسائل تخطيط أفضل فيما بين موظفي منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وأمانة الدستور الغذائي، حرصا على ضمان تحديد واضح للمسؤوليات والاتساق بين أنشطة بناء القدرات للدستور الغذائي في البلدان المختلفة، وأنشطة بناء القدرات الأخرى التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة في نفس البلدان. وعلى سبيل المثال، كثيرا ما تكون جهات الاتصال للدستور الغذائي طرفا فاعلا هاما في نظام أكبر بكثير لرقابة الأغذية على المستوى القطري.

– تؤيد منظمة الأغذية والزراعة مشاركة أعضاء أمانة الدستور الغذائي في استحداث أدوات ومواد تدريبية بشأن الدستور الغذائي ومسائل سلامة الأغذية ذات الصلة.

**كفاءة الدستور الغذائي:** يورد التقرير عبارة أنه "لما كانت تدار بموجب لوائح منظمة الأغذية والزراعة وتخضع لإجراءات بيروقراطية أخرى، يقترح أن تصبح وحدة منفصلة من وحدات منظمة الأغذية والزراعة". والمنظمة لا تتفق مع هذه العبارة، أو هذا الاقتراح. فجميع الإدارات العامة تستلزم إجراءات إدارية، وهي إجراءات تقررها الأجهزة الرئاسية لضمان الإدارة السليمة للأموال العامة، والشفافية والمساءلة وغير ذلك من المبادئ الهامة. ووفقا لخطة العمل الفورية لتجديد منظمة الأغذية والزراعة التي أقرها مؤتمر المنظمة في نوفمبر/تشرين الثاني 2008، فقد عملت المنظمة على إصلاح عملياتها الإدارية لزيادة الكفاءة. وأصبحت أمانة الدستور الغذائي، منذ 2003، دائرة يرأسها رئيس دائرة (أمين الدستور الغذائي) وتعمل بالفعل بصورة مستقلة ذاتيا للغاية، مع كيان برامجي محدد على نحو جيد وبميزانية مستقلة. ولأغراض الإدارة، لا بد من أن تلحق أمانة جهاز حكومي دولي من الناحية الإدارية بهيكل في المنظمة لتمكين من العمل.

**مجموعة إدارة الدستور الغذائي:** عقدت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية سلسلة من الاجتماعات المخصصة لمناقشة مسائل إدارة الدستور الغذائي، وذلك على أعلى المستويات (مستوى المدراء العاميين المساعدين). وتبعا لتوصيات تقييم الدستور الغذائي عام 2002، أصبحت هذه الاجتماعات، ومنذ عام 2004، رسمية ودورية بقدر أكبر (مرة كل سنة). ولا تقتصر مداورات هذه الاجتماعات على بحث مسائل الدستور الغذائي وحدها، بل وتشمل أيضا مسائل أخرى ذات صلة (تقديم المشورة العلمية وقضايا بناء القدرات المتعلقة بالدستور الغذائي). وفي اعتقاد المنظمة أن هذه الترتيبات تناسب تماما أغراض رصد عمل الدستور الغذائي والأعمال ذات الصلة، وضمان تجاوبها مع توقعات البلدان الأعضاء.

**علاقات منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية مع بعضهما البعض فيما تقدمانه من دعم للدستور الغذائي:** من المهم إيضاح فيما إذا كانت هذه التوصية تشير إلى الدعم المشترك من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لجوانب الإدارة والميزانية للمنظمتين لغرض تشغيل الدستور الغذائي، أم أنها تشير أيضا إلى الجهود المشتركة من أجل الدعم الفني لعمل الدستور الغذائي، وبالتالي تيسير عمل أمانة الدستور الغذائي. ففيما يتعلق بهذا الجانب الأخير، فقد واصلت المنظمتان، منذ عام 2004، تنفيذ عملية تشاورية لتعزيز التعاون بينهما سعيا إلى تعزيز تقديم المشورة العلمية للدستور الغذائي بوصف ذلك أداة هامة لتحسين عمل الدستور الغذائي في الوقت المناسب اعتمادا على قاعدة علمية وعلى نحو يتسم بالشفافية. وكانت واحدة من المساهمات الهامة لهذه العملية التشاورية إصدار الإطار المشترك بين المنظمتين لتقديم المشورة العلمية بشأن سلامة الأغذية والتغذية وزيادة التعاون بين جهات الاتصال المعنية بالمشورة العلمية في المنظمتين وأعضاء الأمانات المشتركة لمجموعات واجتماعات الخبراء المحددة، وأعضاء أمانة الدستور الغذائي المعنيين. ومما يؤسف له أن التقييم الذي أجري لم يتطرق لمسألة التفاعل الهام المطلوب بين

أعضاء أمانة الدستور الغذائي وموظفي منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المسؤولين عن تقديم المشورة العلمية.

ترى إدارة منظمة الصحة العالمية أن التقييم يقدم توثيقاً مفيداً للخلفية التاريخية للأنشطة الحالية لأمانة الدستور الغذائي، وكيف تنظر الأمانة إلى دورها ووظيفتها. كما يقدم نظرة فاحصة بقدر ما للبيئة التي تعمل في ظلها الأمانة. بيد أن التقييم لا يقدم تحليلاً جلياً للدور الذي تقوم به منظمة الصحة العالمية في دعم الأمانة – والتعاون معها – والمعوقات التي تواجهها. ويبدو أن التقييم يركز على ما ترى الأمانة أنها بحاجة إليه، بدلا عن احتياجات هيئة الدستور الغذائي والدول الأعضاء. وعلى نحو أكثر تحديداً:

كتابة التقارير: ينبغي إعادة النظر في المساعدة التي تقدمها البلدان المضيقة، فهي من الوسائل الفعالة لتخفيف عبء العمل على أمانة الدستور الغذائي. وينبغي إعداد توجيهات واضحة عن أسلوب كتابة تقارير الدستور الغذائي (مثلما جرى استحدثه لتقارير لجنة الخبراء المشتركة المعنية بإضافات الأغذية).

عدد موظفي الدستور الغذائي الذين يقدمون خدمات لدورات الدستور الغذائي: في حين أن التقرير يؤكد أن ثلاثة فقط من مسؤولي أمانة الدستور الغذائي يشاركون في اجتماعات الدستور الغذائي، فإن هذا العدد يزيد أحياناً. ويمكن القول أنه متى ما تحققت كفاءة الدعم المقدم من البلد المضيف، يمكن الاكتفاء بخدمات مسؤول واحد فقط لبعض اللجان.

العلاقة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ببعضهما البعض فيما تقدمانه من دعم للدستور الغذائي: يبدو أنه قد أغفلت الإشارة إلى أن المساهمة بموارد إضافية من منظمة الأغذية والزراعة أو منظمة الصحة العالمية لأمانة الدستور الغذائي سترتب عنه، بشكل طبيعي، انعكاسات سلبية مباشرة على الموارد المتاحة للعمل بشأن المشورة العلمية الذي يشكل فعلياً الأساس لعمل الدستور الغذائي.

احتياجات أمانة الدستور الغذائي من الموارد: يخلو التقرير بصورة جلية من وصف للخيارات الممكنة في حال ألا تتوفر مزيد من الموارد، وكان ينبغي عرض محاسن ومساوئ مختلف التصورات.

عرضت أمانة الدستور الغذائي، في القسم بء أدناه، استجابتها على التوصيات 6-11 الموجهة إليها بصورة محددة. وبوجه عام، فإنها ترى أن التقييم يعرض تجربة مفيدة للغاية واستنارة ذاتية. وبفضل المقابلات الشخصية التي أجراها الاستشاري، تسنى لأعضاء أمانة الدستور الغذائي التعبير الصريح عما دار مراراً في أذهانهم من أفكار وملاحظات من السهل، بخلاف ذلك، نسيانها، ولتعميق فهمهم بالسبيل إلى تحسين تشغيل الأمانة. كما أن ردود فعل جهات الاتصال للدستور الغذائي والحكومات المضيقة على الاستبيانات من الاستشاري، وهي أهم عملاء وشركاء أمانة الدستور الغذائي، أعانت على فهم أهمية الخدمات المختلفة التي تقدمها لهم الأمانة، ولترتيب أولوياتها وتحسينها في المستقبل.



وفيما يتعلق بالتوصيات الأخرى التي تهدف إلى تهيئة بيئة تشغيلية أفضل لأمانة الدستور الغذائي، فإن هذه الأخيرة لا يسعها إلا أن ترحب بأية اتصالات منتظمة تتم على مستوى الإدارة العليا بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتعزيز قيام حوار وتنسيق أكثر فعالية بين المنظمين الأصل، سعياً إلى التنفيذ الكامل للعملية المشتركة المتكررة حسبما نص عليه في المادة 9 من النظام الأساسي لهيئة الدستور الغذائي. وتشير أمانة الدستور الغذائي إلى ضرورة قيام "مجموعة إدارة الدستور الغذائي" بمهمة القناة الأولى لإنجاز هذا الغرض، وألا تتولى الإدارة الصغرى لهيئة الدستور الغذائي دون استشارة أمين الهيئة، وألا تفرض سياسات وتوجيهات يعينها على الأمين الذي يعمل لخدمة مصالح الهيئة. ولا بد من الاعتراف التام بالاستقلالية الذاتية الوظيفية الخاصة بها (أي الهيئة ولجنتها التنفيذية) وحمايتها في المستقبل. وطابع قيادة الدول الأعضاء للعمل ظل في قلب تشغيل هيئة الدستور الغذائي ومصدر نجاحها منذ اجتماعها الأول عام 1963. ولا بد للهيئة من مواصلة تلبية الاحتياجات الناشئة لأعضائها، والتكيف مع البيئة العالمية المتغيرة التي تعمل في ظلها بتعديل توجهاتها الاستراتيجية ولوائحها وإجراءاتها حيثما دعت الضرورة. بيد أن المرجعية بشأن برنامج الدستور الغذائي ينبغي أن تبقى مع أعضائها الذين يزيد عددهم على 180 عضواً، حسبما حدده نظامها الأساسي. ويحق تماماً للمنظمتين الراعيتين أن تبديا رأيهما في الدستور الغذائي، وأن تنقلوا رسائلهما إلى الهيئة بغية تدارسها بصورة مفتوحة تتسم بالشفافية. ويسعد الأمانة أن تشير إلى أن هذه الوثيقة تتيح مثل هذه الفرصة.

#### باء- الاستجابة حسب التوصيات

يتضمن هذا القسم، في شكل جدول، التعليقات من إدارتي كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، إضافة إلى أمانة الدستور الغذائي، بشأن التوصيات الموجهة إلى كل منهم.

باء 1- الاستجابة من إدارة منظمة الأغذية والزراعة						
الإجراءات التي ينبغي اتخاذها الإجراء التوقيت الوحدة المسؤولة	التعليق على التوصية	قبول الإدارة			يلزم مزيد من التمويل	التوصيات
		مرفوضة	مقبولة جزئياً	مقبولة		
يمكن تخفيض التمويل من منظمة الأغذية والزراعة إذا ما زادت منظمة الصحة العالمية من حصتها في ميزانية الدستور الغذائي.	أثارت منظمة الأغذية والزراعة المسألة في عدة مناسبات في اجتماعات اللجنة التنفيذية للدستور الغذائي وفي الهيئة. وقد بدأت مساهمتها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في ميزانية البرنامج العادي للدستور الغذائي بنسبة 25/75، ثم تطورت إلى النسبة الحالية 15/85 والتي تشكل عدم توازن شديد على حساب منظمة الأغذية والزراعة. وقد بذلت منظمة الأغذية والزراعة جهوداً غير عادية لمواصلة مساهمتها على أساس أموال برنامجها العادي وأن تحافظ على مستوى التمويل بالأرقام الحقيقية على الرغم من القيود المالية العامة التي تواجهها.			x	لا يلزم	<b>التوصية 1:</b> ينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية الاتفاق على موازنة مساهمتهما في ميزانية الدستور الغذائي
قررت المنظمة مؤخراً توفير وظيفة إضافية في الرتبة ف-4، ويجري الآن تعيين الموظف الجديد، لتعزيز أمانة الدستور الغذائي. وينتظر أن يسهم ذلك في تخفيف عبء العمل على الموظفين الحاليين.	تري المنظمة أنه حرصاً على استدامة برنامج الدستور الغذائي وضمان طابعه المتعدد الأطراف، ينبغي أن يستمر تقديم تمويله الأساسي من الميزانيتين العاديتين لكل من المنظمة ومنظمة الصحة العالمية وفقاً للمادة 9 من النظام الأساسي للهيئة.			x	زادات مساهمة منظمة الأغذية والزراعة منذ الفترة 2009/2008	<b>التوصية 2:</b> ينبغي أن تخصص كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية موارد كافية
سيطلب تنفيذ هذا الإجراء تعديل على اللائحة المالية للمنظمة من أجل إقرارها من قبل مؤتمر المنظمة، وعقب استعراضها من جانب لجنة الشؤون الدستورية والقانونية في المنظمة ومن مجلس المنظمة.	في إطار متابعة التقييم الخارجي المستقل، وبموجب خطة العمل الفورية 3-11، تواصل الأجهزة الرئاسية للمنظمة بحث إمكانيات لإدخال أحكام بشأن تمديد ما يصل إلى 5 في المائة من اشتراكات الميزانية فيما بين الفترات المالية، سعياً إلى سهولة الإيرادات والمصروفات، مما يقلل من المعاملات المسرفة وغير الكفؤة.		x			<b>التوصية 3:</b> ينبغي للمنظمتين الاتفاق في الوقت المناسب على ميزانية الدستور الغذائي وأن تسمحا بترحيل الموارد غير المنفقة من فترة مالية إلى فترة تالية.
ستفتح المنظمة منظمة الصحة العالمية بشأن تعزيز الطابع المشترك لأمانة الصندوق الاستئماني، ولربما بتعيين ممثل من بين موظفيها كعضو دائم في أمانة الصندوق الاستئماني.	على الرغم من أن هناك قدراً كبيراً من الاتصالات ما بين المنظمة وأمانة الصندوق الاستئماني في منظمة الصحة العالمية، ثمة مجال للمنظمة للمتابعة عن كثب لإدارة			x		<b>التوصية 4:</b> ينبغي أن تعمل المنظمتان على تحسين اتصالاتهما

باء 1- الاستجابة من إدارة منظمة الأغذية والزراعة						
الإجراءات التي ينبغي اتخاذها الإجراء التوقيت الوحدة المسؤولة	التعليق على التوصية	قبول الإدارة			يلزم مزيد من التمويل	التوصيات
		مرفوضة	مقبولة جزئياً	مقبولة		
	الصندوق الاستثماري وتوجهه الاستراتيجي. والآلية الحالية لاشتراك المنظمة في إدارة الصندوق الاستثماري هي من خلال: (1) المشاركة في المؤتمرات الإلكترونية العادية لمجموعة الإدارة الاستشارية المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية بشأن الصندوق الإستثماني؛ (2) المشاركة في الاجتماعات الجانبية والمناقشات بشأن الصندوق الاستثماري أثناء دورات هيئة الدستور الغذائي.					بشأن إدارة الصندوق الاستثماري للدستور الغذائي.
عقب الانتهاء من الاستعراض المتعلق بالأجهزة المنشأة بموجب المادة 14، في إطار الإجراء 2-69 من خطة العمل الفورية، ستكون المنظمة على استعداد لدراسة مدى توسيع نطاق عدد من الاستنتاجات لتشمل الدستور الغذائي، مع الأخذ في الحسبان الطابع القانوني المختلفة لهيئة الدستور الغذائي.	وفقاً للإجراء 2-69 من خطة العمل الفورية من التقييم الخارجي المستقل، يتوجب على المنظمة أن تجري استعراضاً بغية إدخال ما يلزم من تغييرات تمكن الأجهزة الدستورية التي ترغب في ممارسة سلطات مالية وإدارية وحشد موارد إضافية من أعضائها، من أن تفعل ذلك، مع البقاء في ذات الوقت ضمن إطار المنظمة والحفاظ على علاقات إبلاغ معها. وسيركز هذا الاستعراض، الذي مازال في المراحل المبكرة من إعداده، على الأجهزة المنشأة باتفاقات دولية بموجب المادة 14 من دستور المنظمة، وسيعالج طائفة من القضايا العملية في ضوء متطلبات الأجهزة المعنية.			×		التوصية 5: ينبغي أن تبدأ المنظمة ومنظمة الصحة العالمية في تقييم علاقتهما تجاه الدستور الغذائي لتحسين كفاءة الأمانة
	موجهة لأمانة الدستور الغذائي			لا تنطبق		التوصية 6:
	موجهة لأمانة الدستور الغذائي			لا تنطبق		التوصية 7:
	انظر التعليقات الواردة في القسم ألف أعلاه بشأن بناء القدرات. ويمكن لمشاركة أمانة الدستور الغذائي في المنتديات ذات الصلة، أن تكون آلية طيبة يتوجب تعزيزها إضافة إلى الإجراءات المقترحة تحت التوصية 9.			×		التوصية 8:
	موجهة لأمانة الدستور الغذائي			لا تنطبق		التوصية 9:

باء 1- الاستجابة من إدارة منظمة الأغذية والزراعة						
الإجراءات التي ينبغي اتخاذها الإجراء التوقيت الوحدة المسؤولة	التعليق على التوصية	قبول الإدارة			يلزم مزيد من التمويل	التوصيات
		مرفوضة	مقبولة جزئياً	مقبولة		
	موجهة لأمانة الدستور الغذائي			لا تنطبق		التوصية 10
	هذه التوصية هي خارج نطاق التقييم الحالي. وهي مسألة يترك اتخاذ القرار بشأنها إلى الدول الأعضاء في الدستور الغذائي.			لا تنطبق	لا يلزم	التوصية 11

باء 2- استجابة إدارة منظمة الصحة العالمية					
التوصيات	يلزم مزيد من التمويل	قبول الإدارة			الإجراءات التي ينبغي اتخاذها الإجراء التوقيت الوحدة المسؤولة
		مقبولة	مقبولة جزئياً	مرفوضة	
التوصية 1: ينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية الاتفاق على موانة مساهمتهما في ميزانية الدستور الغذائي	لا يلزم		×		بادرت منظمة الصحة العالمية إلى عقد اجتماعات مشتركة منتظمة للإدارة العليا على مستوى الدراء العاميين المساعدين بشأن مسائل الدستور الغذائي لتكفل، ضمن جملة أمور أخرى، تنسيق مساهمتهما في الدستور الغذائي. ولم تحول هذه المناقشات إلى إجراءات صادرة عن الجهاز الرئاسي، كما تشهد بذلك الفترة المالية الحالية، حيث قبلت جميعة الصحة العامة في مايو/أيار 2007، بالأرقام والحصص التي اتفق عليها معاً من قبل، بينما بدلها مؤتمر المنظمة بصورة جذرية في نوفمبر/تشرين الثاني 2003، مما أسفر عن أموال أقل لتقديم المشورة العلمية.
التوصية 2: ينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية تخصيص موارد كافية.	نعم			×	تقترح هذه التوصية ضرورة تكييف الموارد مع ما تراه الأمانة من احتياجاتها المثلى، في حين ترى منظمة الصحة العالمية أن الموارد في هذا المجال محدودة، وأن المنتجات التي تنجزها الأمانة ينبغي أن تعكس الأموال المتاحة، كما هو الحال في أي مجال برامجي آخر. وهناك مجالات يمكن فيها تحقيق وفورات كفاءة.
التوصية 3: ينبغي للمنظمتين الاتفاق في الوقت المناسب على ميزانية الدستور الغذائي وأن تسمحا بترحيل الموارد غير المنفقة من فترة مالية إلى فترة أخرى.	لا يلزم		×		توافق منظمة الصحة العالمية على أن بالإمكان تحسين الاتفاق المشترك بشأن الميزانية، وبالتالي أنشأت الاجتماعات المشتركة للإدارة العليا بشأن مسائل الدستور الغذائي لتيسير هذه العملية. ويتوقف ترحيل الأموال من فترة مالية إلى أخرى على اللاتحة المالية في المنظمتين.
التوصية 4: ينبغي أن تعمل المنظمتان على تحسين اتصالاتهما					لا بد من تحسين الاتصالات من الصندوق الاستئماني للدستور الغذائي - ولقد اتخذت منظمة الصحة العالمية خطوات، بالمشاركة مع منظمة الأغذية والزراعة، وأمانة

باء 2- استجابة إدارة منظمة الصحة العالمية						
الإجراءات التي ينبغي اتخاذها الإجراء التوقيت الوحدة المسؤولة	التعليق على التوصية	قبول الإدارة			يلزم مزيد من التمويل	التوصيات
		مرفوضة	مقبولة جزئياً	مقبولة		
	الدستور الغذائي، لتقديم تقارير يسهل الإطلاع عليها لاجتماع هيئة الدستور الغذائي واجتماعات الدستور الغذائي الأخرى.					بشأن إدارة الصندوق الاستثماري للدستور الغذائي
قيام منظمة الأغذية والزراعة والأمانة بدعم منظمة الصحة العالمية في جهودها الرامية إلى تيسير عمل اجتماعات الإدارة العليا.	اشتركت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، بالفعل، في إجراء تقييم واحد للدستور الغذائي في 2002. وبادرت منظمة الصحة العالمية إلى إنشاء الاجتماعات المشتركة للإدارة العليا بشأن مسائل الدستور الغذائي، وذلك على وجه التحديد لتحسين الدعم المقدم من المنظمين للدستور الغذائي ولتعزيز ودعم عمل الأمانة.		x		نعم	التوصية 5: ينبغي أن تبدأ منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في تقييم علاقتهما تجاه الدستور الغذائي لتحسين كفاءة الأمانة.
	موجهة لأمانة الدستور الغذائي			لا تنطبق		التوصية 6:
	تحتاج التوصية "بدور استباقي أكبر في عملية وضع المواصفات" إلى تحديد أفضل.					التوصية 7:
	نوافق			x		التوصية 8:
	احتياجات كبرى فيما يتعلق باستخدام ميسور ونقاط تفاعل بديهي عند البحث عن وثائق الدستور الغذائي.					التوصية 9:
	موجهة لأمانة الدستور الغذائي			لا تنطبق		التوصية 10:
	منظمة الصحة العالمية لا تؤيد العودة إلى اجتماعات هيئة الدستور الغذائي كل سنتين، إذ أن ذلك سيؤدي إلى تباطؤ إنجاز الهيئة للمواصفات. وكان تطبيق الاجتماعات السنوية استجابة لتوصية واضحة لاستعراض الدستور الغذائي 2002، وساهم بصورة كبيرة في ارتفاع معدل إنتاج هيئة الدستور الغذائي.	x			لا يلزم	التوصية 11:

باء 3- استجابة أمانة الدستور الغذائي				
التوصيات	يلزم مزيد من التمويل	قبول الإدارة		
		مقبولة	مقبولة جزئياً	مرفوضة
الإجراءات التي ينبغي اتخاذها الإجراء التوقيت الوحدة المسؤولة	التعليق على التوصية			
تشجيع الأعضاء في الدستور الغذائي على احترام جميع المواعيد النهائية لتقديم الوثائق/ التعليقات، لأن معالجة التعليقات الواردة في آخر لحظة يستحوذ على موارد الأمانة في أوقات حرجية. ينبغي النظر في إمكانية فترات فاصلة أطول فيما بين اجتماعات الدستور الغذائي لإتاحة الفرصة لأعضاء الدستور الغذائي لإجراء مشاورات كاملة والانتهاء من العمل التحضيري في الموعد المطلوب؛ وهو ما يمكن تحقيقه بتخفيض عدد دورات الدستور.	نعم (مزيد من موارد الموظفين)	x		
ولا ينبغي عقد أية دورة للدستور خلال مايو/أيار ويونيو/حزيران، للسماح لمسؤولي الموصفات الغذائية من إعداد الصياغة شبه النهائية لجميع النصوص عند الخطوة 8 باللغات الإنكليزية والفرنسية والأسبانية، كما سيتيح ذلك لأعضاء الدستور الغذائي تلقي جميع وثائق Alinorm بثلاث لغات قبل اجتماع الهيئة. وينبغي أن يسمح لأمانة الدستور بحرية التعاقد مع مقدمي الخدمات الخارجيين (التحرير، الترجمة والطباعة)، حيثما تعذر على وحدات منظمة الأغذية والزراعة إنجاز الخدمات المطلوبة للدستور الغذائي نظراً لمتطلبات أعمال أخرى عاجلة جداً (ومنها مثلاً الأجهزة الرئاسية للمنظمة، مؤتمرات القمة وغير ذلك من المؤتمرات رفيعة المستوى). وينبغي للبلدان المحتملة لكان عقد دورات الدستور الغذائي أن تتأكد، قبل إبداء اهتمامها باستضافة دورة الدستور، أن وزارة الخارجية لديها ستهي بجميع الشروط الأساسية. وينبغي أن تسمح منظمة الأغذية والزراعة لأمانة الدستور بأن تعين موظفين من ذوي الكفاءات اللازمة (بما في ذلك المهارات اللغوية) وفقاً للحاجة داخل				إن سلاسة إدارة أمانة الدستور الغذائي لتدفقات العمل تعوق منها، إلى حد كبير، البلدان الأعضاء في الدستور الغذائي (بما في ذلك قادة مجموعات العمل) لعدم احترامها للمواعيد النهائية لتقديم التعليقات ووثائق العمل التي تتحمل مسؤولية إعدادها. كما يعوق منها عدم إعداد الوحدات ذات الصلة في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لوثائق العمل أو الموافقة عليها في مواعيدها. ويتعذر أحياناً على الخدمات الداخلية في منظمة الأغذية والزراعة إنجاز المنتجات في المواعيد النهائية القصيرة، المطلوبة (ومنها مثلاً الترجمة، والطباعة). وفي حين أن الدستور الغذائي هو من برامج الأولوية في منظمة الأغذية والزراعة، فإنها ملزمة بتقديم خدمات لاجتماعات ومطبوعات أخرى ذات أولوية. وجميع هذه العوامل تخرج عن نطاق تحكم أمانة الدستور. كما يعوق من إدارة تدفقات العمل نقص موارد الموظفين داخل الأمانة، خاصة عندما يبلغ حجم العمل ذروته. ويعزى هذا التأخير في إبرام رسائل الاتفاق، بصورة رئيسية، إلى عدم قبول البلدان مكان الاجتماع للواجبات الموحدة، وهي أساساً خارج نطاق تحكم أمانة الدستور (ومن العسير التحسب لهذه المشكلة عندما يبدي بلد ما اهتمامه المبدئي باستضافة دورة للدستور الغذائي).

باء 3- استجابة أمانة الدستور الغذائي					
التوصيات	يلزم مزيد من التمويل	قبول الإدارة			الإجراءات التي ينبغي اتخاذها الإجراء التوقيت الوحدة المسؤولة
		مقبولة	مقبولة جزئياً	مرفوضة	
					الأمانة، بدلا عن فرض سياسة شؤون العاملين العامة في المنظمة. وينبغي تعيين مزيد من الموظفين في أمانة الدستور.
التوصية 7: ينبغي أن تضطلع أمانة الدستور الغذائي بدور استباقي أكثر في عملية وضع المواصفات والتوجه الاستراتيجي لهيئة الدستور الغذائي، وأن تستكشف طرائق جديدة لإجراء المفاوضات الدولية بشأن المواصفات الغذائية.	نعم (مزيد من موارد الموظفين)	x			تتفق أمانة الدستور كلية مع التوصية. ولم يكن من الممكن لأمانة الدستور حتى الآن ممارسة دور استباقي أكثر، نظرا لأن الموارد البشرية المتاحة استحوذ عليها تماما تقديم الحد الأدنى الضروري من الخدمات للهيئة ولأجهزتها الفرعية. وسيتيح توفير موارد بشرية إضافية لأن تقوم الأمانة بإجراء تحليل أفضل للقضايا الفنية والاستراتيجية القائمة، وأن تقترح على الهيئة خيارات السياسات.
التوصية 8: ينبغي لأمانة الدستور أن تحسن من اتصالاتها مع الحكومات المضيفة والدول الأعضاء، من خلال جهات الاتصال القطرية للدستور الغذائي ومع عامة الجمهور. وأن تستكشف طرائق جديدة للاتصالات.	نعم (مزيد من موارد الموظفين)	x			أطلقت نشرة أنباء الدستور الغذائي في أوائل 2009 كوسيلة للاتصالات الدورية مع جهات الاتصال. وتعد مشاركة موظفي أمانة الدستور في المناسبات الخارجية وسيلة مفيدة لإذكاء الوعي والترويج لأهمية الدستور الغذائي، بيد أن عدم كفاية موارد الموظفين حد من ذلك. وتلتزم أمانة الدستور بدعم جهات الاتصال لكي تعمل بصورة تامة بوصفها المراكز القطرية لمعلومات الدستور الغذائي؛ وتسليط الضوء على صورة الدستور الغذائي داخل حدود بلدانها. كما تعتقد أمانة الدستور بإمكانية قيام رؤساء لجان الدستور الغذائي بمهمة "السفراء" للترويج للدستور الغذائي على أوسع نطاق.
زيادة المشاورات بين الحكومات المضيفة/ رؤساء اللجان وأمانة الدستور الغذائي؛ عقد اجتماعات دورية/ فترات عزلة لرؤساء لجان الدستور الغذائي لضمان إرساء نهج منسق. إصدار نشرة أنباء الدستور الغذائي بصورة منتظمة وإنتاج أدوات اتصالات أخرى (أشرطة الفيديو، الكتيبات، وإلى غير ذلك) بقدر ما تسمح به الميزانية. تجديد موقع الدستور الغذائي على الويب مع إدراج مواد تستهدف عامة الجمهور (صفحة سؤال وجواب مثلا). استمرار مشاركة موظفي الأمانة في المناسبات الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية المعنية بالدستور الغذائي. استمرار إنتاج مواد الترويج وتوزيعها على أوسع نطاق. التدريب المخصص لرؤساء اللجان على وسائل الإعلام. ويتوقف مستوى النشاط على مخصصات الميزانية.					



باء 3- استجابة أمانة الدستور الغذائي					
التوصيات	يلزم مزيد من التمويل	قبول الإدارة			الإجراءات التي ينبغي اتخاذها الإجراء التوقيت الوحدة المسؤولة
		مقبولة	مقبولة جزئياً	مرفوضة	
<b>التوصية 9:</b> ينبغي لأمانة الدستور الغذائي أن تعيد النظر بصورة جذرية في موقع الدستور الغذائي على الويب وأن تعيد تصميمه كدالة على اتصالات استباقية أكثر مع الأعضاء، والمراقبين من المنظمات ومع عامة الجمهور.	نعم	×			ستتاح، خلال عام 2010، لأعضاء الدستور الغذائي والمراقبين خدمات مخصصة تتفق مع احتياجاتهم ومحمية بكلمة المرور وتوفير خدمات تفاعلية. وستعزز المعلومات على موقع الدستور الغذائي التي تستهدف عامة الجمهور. وستعزز وظيفة البحث على موقع الويب. وسيواصل مسح الوثائق التاريخية ونقلها إلى موقع الويب بقدر ما تسمح به قيود الميزانية.
<b>التوصية 10:</b> ينبغي لأمانة الدستور أن تعمل على مزيد من دمج تكنولوجيا المعلومات في العمل اليومي للأمانة.	نعم (إذا أنشئت وظيفة لفترة محددة لتكنولوجية المعلومات).	×			تعتزم أمانة الدستور بأن تنشئ وظيفة مسؤول تكنولوجيا المعلومات (يعمل أيضاً كسيد للويب) يتولى مهمة جهة الاتصال بشأن المشروعات الجارية والمرتبقة، بقدر ما تسمح به الميزانية. وستواصل أمانة الدستور سياساتها بشأن "التأصيل الداخلي" لاستحداث واستمرارية أدواتها الأساسية للإنترنت بما في ذلك موقع الدستور على الويب، مع التنسيق في ذات الوقت مع وحدات تكنولوجيا المعلومات في منظمة الأغذية والزراعة، حسب المقتضى.
<b>التوصية 11:</b> يوصي بالعودة إلى عقد اجتماعات هيئة الدستور الغذائي كل سنتين، والإحياء المتزامن للجنة التنفيذية للهيئة.	لا تنطبق (ستتحقق بعض الوفورات)	×			ترحب أمانة الدستور بهذه التوصية. وتقليص وتيرة اجتماعات الهيئة سيؤدي إلى تحرير موارد الأمانة البشرية، ويتيح التنفيذ الكامل للتوصيات 6، 7 و 8. وهي توصية تعود بالنفع أيضاً على أعضاء الدستور الغذائي.